

Distr.: General
29 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٧٥ (أ) من القائمة الأولية*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٠٢ من قرارها ٧١/٦٤، والموجه إلى الأمين العام، بأن يقدم إليها، في دورتها الخامسة والستين، تقريراً شاملاً عن المحيطات وقانون البحار، وأن يتيح الفرع من التقرير، المتعلق بموضوع تركيز الاجتماع الحادي عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، قبل انعقاد اجتماع العملية الاستشارية بستة أسابيع على الأقل. ويشكل هذا التقرير الجزء الأول من التقرير الشامل للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار. ويقدم التقرير أيضاً إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة ٣١٩ منها. ويفحص التقرير أهمية بناء القدرات ونطاقه؛ ويقدم لمحة عامة عن احتياجات الدول لبناء القدرات في مجال العلوم البحرية وغيره من مجالات شؤون المحيطات وقانون البحار؛ ويستعرض الأنشطة/المبادرات الحالية لبناء القدرات في تلك المجالات. كما يتناول التحديات التي تعترض تنفيذ أنشطة/مبادرات بناء القدرات، ويحدد الفرص المتاحة للمضي قدماً.

* A/65/50.



المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أهمية بناء القدرات ونطاقه
١٣	ثالثا - احتياجات الدول لبناء القدرات
١٣	ألف - لمحة عامة
٢٥	باء - احتياجات الدول في العلوم البحرية
٣١	رابعا - سبل تنفيذ الأنشطة والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات
٣١	ألف - الأنشطة والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات في مجال العلوم البحرية
	باء - أنشطة ومبادرات بناء القدرات في مجالات أخرى تتعلق بشؤون المحيطات وقانون
٤١	البحار
٤١	١ - التطبيق الموحد والمتسق لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
٤٦	٢ - ترسيم حدود المناطق البحرية وتعيينها
٤٨	٣ - الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار ونُهج النظم الإيكولوجية
٥١	٤ - حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها
٥٧	٥ - المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام
٦٣	٦ - الاستخدام المستدام للموارد غير الحية وتطوير الطاقة البحرية المتجددة
٦٦	٧ - حفظ البيئة البحرية وحمايتها من الأنشطة البرية والبحرية
٧٤	٨ - المحيطات وتغير المناخ
٧٨	٩ - النقل البحري والملاحة البحرية
٨٥	١٠ - الأمن البحري
٩٥	١١ - حماية القطع الأثرية والتاريخية
٩٦	١٢ - تسوية المنازعات

٩٨	جيم - التعاون والتنسيق الدوليان
٩٩	١ - التعاون بين المنظمات الدولية
١٠١	٢ - الشراكات/المبادرات بين المنظمات الدولية والدول
١٠٤	خامسا - تحديات تنفيذ أنشطة ومبادرات بناء القدرات والفرص المتاحة للمضي إلى الأمام
١٠٤	ألف - السياق والاحتياجات وأصحاب المصلحة
١٠٨	باء - مستويات بناء القدرات وطرائق تنفيذها
١٠٨	١ - النهج القصير الأجل لبناء القدرات
١٠٩	٢ - نهج التنفيذ المتوسط الأجل والطويل الأجل
١١٠	٣ - الاختيار
١١١	٤ - صناعات السياسات العامة والقرارات
١١١	٥ - المستويات والروابط
١١٤	جيم - الرصد والتقييم
١١٥	دال - التنسيق والتعاون والتمويل
١١٨	سادسا - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - بناء على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٧١/٦٤، يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وإلى الاجتماع الحادي عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، وكذلك إلى الاجتماع العشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢ - وقررت الجمعية العامة في الفقرة ١٩٣ في قرارها ٧١/٦٤ أن يركز الاجتماع الحادي عشر للعملية الاستشارية مناقشاته على بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية. ويتناول هذا التقرير ذلك الموضوع.

٣ - وكما كان عليه الحال في العام الماضي، ستدرج تغطية شاملة للتطورات المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، وغيرها من المواضيع، بخلاف موضوع تركيز العملية الاستشارية، في الجزء الثاني من التقرير. وستكون هذه التغطية متاحة قبل نظر الجمعية العامة في البند المعنون "المحيطات وقانون البحار"^(١) جنباً إلى جنب مع التقرير المعني بلبنيات البناء الأساسية للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (انظر القرار ٧١/٦٤، الفقرة ١٧٩).

٤ - وقد استفاد هذا التقرير من مساهمات المنظمات الحكومية الدولية العاملة في الأنشطة المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار^(٢). وهناك تقريران سابقان قدمهما الأمين العام لهما صلة أيضاً بالنظر في موضوع التركيز وقد تناولا احتياجات الدول فيما يتعلق بتنمية موارد المحيطات وإدارتها (A/45/712)؛ والتدابير التي اتخذت استجابة لاحتياجات الدول فيما يتعلق بتنمية موارد المحيطات وإدارتها، "ونهج مواصلة العمل" (A/46/722)، وكذلك الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة بعنوان "المساعدة المتاحة للدول النامية، ولا سيما أقل الدول نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، والتدابير التي يمكن لتلك الدول اتخاذها للاستفادة من التنمية المستدامة والفعالة للموارد البحرية واستخدامات المحيطات في نطاق الولاية الوطنية" (A/63/342). وهناك وثائق إضافية ذات صلة تتضمن تقارير الأمين العام الأخرى عن المحيطات وقانون البحار وعن المسائل المتعلقة بمصايد

(١) القرار ٧١/٦٤، الفقرة ٢٠٢. تهدف التغطية الشاملة للقضايا، بخلاف الموضوع محل التركيز للعملية الاستشارية، في وثيقة واحدة إلى تبسيط الإبلاغ عنها، والحد من الطول الإجمالي لتقارير الأمين العام.

(٢) تم تلقيه وفقاً للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٧١/٦٤، الفقرة ١٩٦. والنصوص الكاملة لجميع المساهمات متاحة على موقع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، على الموقع: www.un.org/depts/los/consultative_process/consultative_process.htm.

الأسماك^(٣) والتقارير عن أعمال العملية الاستشارية، فضلا عن المواد الأخرى المنبثقة عن تلك الاجتماعات. وفي هذا الصدد، كان الاجتماعان الثاني والثالث للعملية الاستشارية (انظر A/56/121 و A/57/80) متصلين بذلك بشكل خاص، وناقشا، ضمن جملة أمور، مواضيع ”العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية وتطويرها، على النحو المتفق عليه، بما في ذلك بناء القدرات“، و ”بناء القدرات، والتعاون الإقليمي والتنسيق، والإدارة المتكاملة للمحيطات، كمسائل شاملة لعدة قطاعات لمعالجة شؤون المحيطات، من قبيل العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا، ومصايد الأسماك المستدامة، وتدهور البيئة البحرية، وسلامة الملاحة“.

٥ - ويركز الفصل الثاني من هذا التقرير على أهمية بناء القدرات ونطاقه في مجال المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية. ويعرض الفصل الثالث لمحة عامة عن احتياجات الدول لبناء القدرات في مجال العلوم البحرية وغيره من مجالات شؤون المحيطات وقانون البحار. ويتضمن الفصل الرابع استعراضا لوسائل تنفيذ أنشطة/مبادرات بناء القدرات في مجال العلوم البحرية وغيره من مجالات شؤون المحيطات وقانون البحار، وهو يقوم أساسا على المعلومات التي قدمتها المنظمات الحكومية الدولية (انظر الفقرة ٤). ويتناول الفصل الخامس التحديات التي تعترض تنفيذ أنشطة/مبادرات بناء القدرات، ويحدد الفرص المتاحة للمضي قدما.

ثانياً - أهمية بناء القدرات ونطاقه

٦ - أعربت الدول الأعضاء تكرارا عن الحاجة إلى بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية، وذلك في قرارات الجمعية العامة واجتماعات العملية الاستشارية، وفي محافل أخرى^(٤). والجدير بالذكر أن الجمعية العامة في قرارها الأخير بشأن المحيطات وقانون البحار، أعادت التأكيد على ”الحاجة الأساسية إلى التعاون، بطرق من بينها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بما يكفل لجميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، القدرة على تنفيذ الاتفاقية والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والمشاركة الكاملة في المنتديات والعمليات العالمية والإقليمية التي تعالج المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار“ (القرار ٧١/٦٤، الفقرة السابعة في الديباجة).

(٣) متاح على موقع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار www.un.org/Depts/los.

(٤) انظر A/64/66، الفقرة ١٥٥، للاطلاع على المخطط العام لبعض القضايا موضوع المناقشة.

٧ - وعلاوة على ذلك، لاحظت الجمعية العامة أن تعزيز وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية البحرية للدول النامية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، بغية الإسراع بتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، هو أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية قانون البحار^(٥)(٦). وبالمثل، يؤكد العديد من قرارات الجمعية العامة بشأن مصائد الأسماك المستدامة على الحاجة إلى أن تستند الدول الأعضاء إلى المشورة العلمية في اعتمادها لتدابير الحفظ والإدارة (انظر الفقرة ١٥٢ أدناه)^(٧).

٨ - وكان واضعوا اتفاقية قانون البحار على إدراك تام بالحاجة إلى بناء القدرات، لا سيما في ظل غياب أي صندوق أو برنامج للمساعدة كجزء من الاتفاقية نفسها^(٨). وكما أشار من قبل الرئيسان المشاركان للعملية الاستشارية في الاجتماع الثالث "مع أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لا تستخدم عبارة 'بناء القدرات'، فهي تتضمن أكثر من ٢٥ إشارة إلى ضرورة مساعدة الدول النامية وأخذ شواغلها في الاعتبار" (انظر A/AC.259/L.3، التذييل الثاني، الفقرة ٦). فعلى سبيل المثال، تشترط الاتفاقية، في الجزء الرابع عشر بشأن العلوم البحرية، على الدول النهوض بتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية البحرية للدول النامية فيما يتعلق باستكشاف الموارد البحرية واستغلالها وصيانتها وإدارتها، وحماية البيئة البحرية، والبحوث العلمية البحرية وغيرها من الأنشطة في مجال البيئة البحرية، بما يتفق مع الاتفاقية، من أجل الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية^(٩). بالإضافة إلى ذلك، يبين الجزء الرابع عشر بشأن تطوير ونقل التكنولوجيا البحرية مدى أهمية العلوم البحرية وما يتعلق بها من معارف وخبرات وهياكل أساسية بحرية، فضلاً عن الحاجة على بناء القدرات في تلك المجالات. كما تقرر المادة ٢٠٢ من الاتفاقية بالحاجة إلى تقديم المساعدة العلمية والتقنية للدول النامية، بما في ذلك التدريب والهياكل الأساسية والدعم بالمعدات، في حين تدعو المادة ٢٠٣ إلى معاملة تفضيلية للدول النامية في هذا الصدد. ولا يقتصر تناول مسألة نقل التكنولوجيا لأغراض الجزء الحادي عشر من الاتفاقية على المادة ١٤٤ وأحكام أخرى في الاتفاقية فحسب، ولكن يجري تناولها أيضاً في الفرع ٥ من الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٤٨، المرفق.

(٥) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٨٣٦، الرقم ٣١٣٦٤.

(٦) انظر القرار ٧/٥٥، المرفق الثاني، الفقرة ١؛ انظر أيضاً A/56/58، الفقرة ٥٤١.

(٧) انظر القرارات ٧٢/٦٤ و ١١٢/٦٣، الفقرة ٧؛ ١٧٧/٦٢ و ١٠٥/٦١، الفقرة ٤٦؛ ٣١/٦٠، الفقرة ٦٤؛ ٢٥/٥٩، الفقرتين ٥٩ و ٦٦.

(٨) انظر A/AC.259/L.3، التذييل الثاني، الفقرة ٦، و A/57/57، الفقرة ٥٧٣.

(٩) انظر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة ٢٦٦. انظر أيضاً A/45/712، الفقرة ١٣.

٩ - وهناك أيضا عدد من الصكوك القانونية الدولية التي تنظم أنشطة محددة في المحيطات والبحار وهي تشمل متطلبات بناء القدرات في البلدان النامية، ومنها على سبيل المثال، اتفاق الأمم المتحدة لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال^(١٠) (اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السميكية) (انظر أيضا الفقرة ١٥١ أدناه).

١٠ - بالإضافة إلى ذلك، تناول جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(١١)، احتياجات الدول لبناء القدرات. ويحدد الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ لكل مجال من المجالات السبعة للبرنامج^(١٢) اقتراحات محددة بشأن بناء القدرات والتمويل وتقييم التكلفة والوسائل العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية. ويكرّس الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ لنقل التكنولوجيا السلمية بيئيا والتعاون وبناء القدرات. كما يؤكد هذا الفصل على دعم بناء القدرات المحلية وتعزز الشراكات التكنولوجية على الأجل الطويل بين حائزي التكنولوجيات السلمية بيئيا والمستخدمين المحتملين (انظر جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣٤، الفقرة ٣٤-١٤، وخصوصا الفقرتان الفرعيتان (د) و (ه)). ويكرّس الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١ كليا لمسألة بناء القدرات (انظر الفقرة ١٦ أدناه).

١١ - وتحدد خطة التنفيذ، التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(١٣)، ضمن جملة أمور، خطوات ملموسة وأهدافا قابلة للقياس الكمي

(١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٦٧، الرقم ٣٧٩٢٤.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني، للاطلاع على موجز للمجالات البرنامجية، انظر A/56/58، الفقرات ٥٥٠-٥٥٦ و A/57/57، الفقرة ٥٧٣.

(١٢) هذه المجالات مدمجة في الإدارة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخالصة، والحماية البيئية البحرية، والاستخدام المستدام لموارد الأحياء البحرية في أعالي البحار والحفاظ عليها، والاستخدام المستدام لموارد الأحياء البحرية داخل نطاق الولاية الوطنية والحفاظ عليها، وهي تتناول جوانب بالغة الأهمية من عدم اليقين بالنسبة لإدارة البيئة البحرية والتغير المناخي، وتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي، وكذلك الإقليمي، والتنمية المستدامة للجزر الصغيرة.

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

لتحسين تنفيذ الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١^(١٤)، بالإضافة إلى "التأكيد على أولوية بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة"^(١٥).

١٢ - وعلاوة على ذلك، يدعو كل من برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)، واستراتيجية عمل موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس إلى إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرة على التكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء المخاطر البيئية، بسبل من بينها نقل التكنولوجيا وتطويرها، وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية (انظر A/CONF.207/11).

١٣ - ويتضمن إعلان الألفية للأمم المتحدة فرعاً عن "تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا"، وفيه عقدت الدول الأعضاء العزم على "اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا بما يشمل تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا" (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ٢٨).

١٤ - وهناك نتائج أخرى حديثة لعمليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لها أهميتها أيضاً في مسألة بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار. من ذلك على سبيل المثال إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (A/CONF.212/L.1/Rev.1)؛ وبرنامج عمل أكرا (A/63/539، المرفق)، الذي تمت الموافقة عليه في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في المنتدى الرفيع المستوى الثالث بشأن فعالية المعونة والذي حضره وزراء من البلدان النامية والبلدان المانحة مسؤولون عن النهوض بالتنمية، ورؤساء المؤسسات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف^(١٦).

١٥ - ولا تقتصر القيود المتعلقة بالقدرات فقط على عرقلة استفادة الدول، وخاصة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من المحيطات والبحار ومواردها وفقاً لاتفاقية قانون البحار، ولكنها تؤدي أيضاً إلى عرقلة الامتثال بشكل فعال لمجموعة الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار والاتفاقيات الدولية الأخرى، فضلاً عن

(١٤) يجري تناول مسائل المحيطات في الجزء الرابع من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، في إطار المجال المواضيعي الرئيسي "حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية". يتناول الجزء السابع من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ انظر أيضاً A/57/57/Add.1.

(١٥) انظر مرفق البيئة العالمية، "النهج الاستراتيجي لتعزيز بناء القدرات" (٢٠٠٣)، متاح على الموقع www.gefweb.org.

(١٦) ويتصل بذلك أيضاً إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام ٢٠٠٥.

عرقلة التحقيق الفعال للأهداف المنصوص عليها في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. كما تؤثر هذه القيود سلبا في قدرة هذه الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى التصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ.

١٦ - نطاق بناء القدرات - لا يتضمن جدول أعمال القرن ٢١ أي تعريف لبناء القدرات. ويصف الفصل ٣٧ بناء القدرات باعتباره يشمل قدرات البلد البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية والمتعلقة بالموارد (انظر جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٣٧، الفقرة ٣٧-١). وفي هذا الصدد، من المسلم به أن من الممكن أن يكون كلا من المساعدة المالية والعينية مفيدة لتنفيذ تدابير بناء القدرات. وبشكل أساسي، تؤدي هذه التدابير إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية وتعميقها، وتعزيز البنية المؤسسية والمؤسسات نفسها، وتوسيع قاعدة الموارد المادية (انظر A/57/57، الفقرة ٥٧٤).

١٧ - وتسليما بأن "القدرة" مفهوم معقد، لاحظ البنك الدولي أن جوهر توافق الآراء الخاص بالتنمية الدولية يقوم على فكرة أن القدرة هي تمكن الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من حل المشاكل واتخاذ خيارات مستنيرة، وتحديد أولوياتهم وتخطيط مستقبلهم. ويتمثل الهدف من المعونة في مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها التي تعزز تمكنها من تحقيق أهدافها الإنمائية^(١٧).

١٨ - ويرى مرفق البيئة العالمية أن تنمية القدرات تتعلق بالأشخاص ومنظمتهم ومؤسساتهم، وتطوير أية أدوات يشعرون أنها ضرورية لامتلاك زمام التنمية الخاصة بهم، وإيجاد مجتمعات تتيح تحقيق ذلك^(١٨). ويشير مرفق البيئة العالمي أيضا إلى تنمية القدرات بوصفها تجربة دينامية شاملة مستمرة تنطوي على عمليات مخططة لها وغير مخططة لها تنشط وتشكل مسار الأمور على مدى فترة من الزمن^(١٩).

(١٧) انظر "Building Effective States Forging Engaged Societies", Report of the World Bank Task Force on Capacity Development in Africa (September 2005). متاح على الموقع <http://go.worldbank.org/0HJ4D0HZO1>.

(١٨) انظر مرفق البيئة العالمي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، "مبادرة تنمية القدرات: تقييم تنمية القدرات؛ حافظة مرفق البيئة العالمي" (٢٠٠٠).

(١٩) انظر مرفق البيئة العالمي، "Strategic Approach to Enhance Capacity-Building".

١٩ - ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تنمية القدرات هي "عملية دائمة التطور" يمكن من خلالها "للأفراد والمنظمات والمجتمعات الحصول على إمكانيات تحديد وتحقيق أهداف التنمية الخاصة بهم مع مرور الوقت وتعزيز هذه الإمكانيات والحفاظ عليها"^(٢٠).

٢٠ - واستنادا إلى استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تقوم المساعدة التي يقدمها المؤتمر أيضا على مفهوم تنمية القدرات المستخدم في منظومة الأمم المتحدة^(٢١).

٢١ - وعموما، يشار إلى بناء القدرات بطرق شتى، على أنها تنمية القدرات وتنمية الإمكانيات، [المساعدة التقنية (والمالية) وبناء المؤسسات] ومما يمكن أن يتحقق من خلال الدعم الثنائي و/أو المتعدد الأطراف. وقد شهدت الأوساط الإنمائية تطورا في مفهوم بناء القدرات من المعونة الإنمائية والمساعدة التقنية في الستينات والسبعينات، إلى التعاون التقني وبناء القدرات في الثمانينات والتسعينات، إلى النموذج الحالي لتنمية القدرات. وتعترف هذه الأوساط بالقدرات القائمة وترى أساسا أن القدرة هي التنمية، مشيرة إلى أن "تنمية القدرات تدور حول التحولات التي تؤدي إلى تمكين الأفراد والقادة والمنظمات والمجتمعات"^(٢٢). وعلى الجانب الآخر، تجاهل نموذج بناء القدرات التقليدي القدرات القائمة واقتصر على استيراد المعارف من أماكن أخرى وتطبيقها^(٢٣).

٢٢ - وعلى هذا، فإن مفهوم تنمية القدرات في الوقت الحاضر يقوم على مسؤولية البلدان النامية عن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المحلية - الأشخاص والمهارات والتقنيات والمؤسسات - وبالبناء عليها، وذلك عن طريق قيامها بنفسها بتصميم هذه العملية وتوجيهها وتنفيذها والحفاظ عليها. ويفترض ذلك المفهوم أن "التمكين يتحقق للأشخاص على النحو الأفضل كي يصلوا إلى كامل إمكانياتهم عندما تكون وسائل التنمية مستدامة - محلية وطويلة الأجل، تتولد وتدار بشكل جماعي لدى المستفيدين منها". ويمكن أن تتراوح

(٢٠) انظر (2009) "Capacity Development: a UNDP Primer"، متاح على الموقع www.undp.org/capacity.

(٢١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "أنشطة التعاون التقني: استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد"، المقرر ٤٧٨ (د-٥٠)، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، المرفق، الفقرات ٢-١٠. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بعد مشاورات عدة مع الدول الأعضاء. انظر www.unctad.org.

(٢٢) وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "أثبتت التجارب على مدى العقود الماضية أهمية المسؤولية المحلية والقدرات المحلية، وفي حين أن الموارد المالية ذات أهمية حيوية، لا يمكن لها وحدها أن تتمكن من تعزيز التنمية البشرية. وقد يكون التعاون التقني مناسبا في بعض الحالات لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل، ولكنه يميل إلى أن يكون مكلفا ومدفوعا بالجهات المانحة، وإلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية على نحو غير ملائم مع تشويه الأولويات الوطنية". انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Capacity Development: United Nations Development Programme Primer".

هذه التنمية بين أي جهد مبذول لتعليم شخص ما القيام بأمر ما أو تحسين القيام به، وبين إنشاء مؤسسات جديدة أو تعزيز المؤسسات القديمة، والتعليم والتدريب، وكذلك تعزيز حقوق الأفراد أو إمكانية وصولهم أو حرياتهم عموماً. ولذا فهي عملية تدريجية، تجري لدى البلد الذي يأخذ زمام المبادرة لإجراء أنشطة مصممة لتلبية احتياجاته من خلال الاستثمار والبناء على رأس المال البشري وتغيير الممارسات المؤسسية وتعزيزها^(٢٠).

٢٣ - ووفقاً لمرفق البيئة العالمية؛ ينبغي بصفة عامة النظر إلى بناء القدرات باعتباره عملية دينامية متعددة الأوجه: تعبئة الخبرات الممكنة أو الفردية القائمة غير المستغلة أو غير المستغلة بالشكل الكافي التي لا يمكن استخدامها لعدم وجودها في المؤسسة التي أسندت إليها المسؤولية ذات الصلة أو بسبب أوجه القصور التنظيمي، ضمن أسباب أخرى، وتعزيز القدرة على تجنب تحولها إلى خبرات قديمة فات أوها، وذلك عن طريق الاستخدام المتواصل وتوفير دورات تدريبية قصيرة الأجل، وحلقات عمل وحلقات دراسية وغيرها من خدمات التدريب؛ وتحويل أو تعديل القدرات الحالية للتعامل مع مشاكل جديدة؛ وخلق القدرات^(١٩) عن طريق برامج التدريب الرسمي؛ وأخيراً التعاقب في القدرات أو تحسينها بمجيء الأجيال اللاحقة والمحافظة عليها^(١٩).

٢٤ - لأغراض هذا التقرير، وحرصاً على الاتساق، يستخدم مصطلح "بناء القدرات" بالمعنى الواسع ليشمل المساعدة أو التعاون التقنيين، وبناء القدرات التقليدي وتنمية القدرات، لارتباطها جميعها بمراحل مختلفة من التنمية.

تنفيذ بناء القدرات من خلال مختلف السبل والمستويات

٢٥ - هناك عدة نهج مختلفة لتنفيذ بناء القدرات، مثل التعاون في مجال التكنولوجيا، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والدراية الفنية؛ وبرامج التعاون والمساعدة، بما في ذلك المساعدة المالية، فضلاً عن الترتيبات التعاونية والشراكات^(٢٣).

٢٦ - ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذه النهج تُطبق على ثلاثة مستويات عامة، هي المستوى المجتمعي (البيئة التمكينية) والمؤسسي (بناء المؤسسات وتعزيزها) والفردية (تنمية الموارد البشرية). ويرد أدناه وصف لبعض التدخلات، وإن لم تكن شاملة، التي تؤدي إلى تنمية القدرات. ويعتبر البرنامج أن هذه المستويات تشكل نظاماً متكاملًا، أي أن "أحدها يؤثر على الآخر بطريقة سلسلة - وتعتمد قوة كل منها على قوة الأخرى وتحددها"^(٢٠).

(٢٣) انظر الحاشية ١٣، خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرات ٩٦ و ١٠٥ و ١٠٦ (ج).

٢٧ - المستوى المجتمعي - وفقا لمرفق البيئة العالمية، يتم تحديد النطاق الشامل لتنمية القدرات وفق البيئة المواتية نظرا لأنه يشكل النظام الاجتماعي الواسع الذي يعمل الناس والمنظمات داخله، ويشمل جميع القواعد والقوانين والسياسات وعلاقات القوة والمعايير الاجتماعية التي تحكم المشاركة المدنية. وتشمل بعض التدخلات التي تستهدف البيئة التمكينية أنشطة بناء القدرات/المبادرات لزيادة نشر الوعي العام/الاضطلاع ببرامج تثقيفية ودورات تدريبية وإجراء بحوث وبرامج توعية عامة وتعزيز المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه البرامج؛ وتوعية وتثقيف القيادة السياسية وصانعي القرار، والمجتمعات المحلية؛ ودعوة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المحلي لكي تؤدي دورها في الحكم الرشيد؛ وإعداد أدوات لنشر المعلومات، والتعليم العام، والتوعية^(١٩).

٢٨ - المستوى المؤسسي - إن تطوير قدرات البنية الداخلية والسياسات والإجراءات التي تحدد فعالية إحدى المؤسسات أمر ذو أهمية، لأنه من خلال هذه العناصر يجري وضع مزايا البيئة المواتية موضع العمل والتقاء الأفراد معا. وكلما كانت موارد هذه العناصر أفضل وأكثر توافقا، ازداد احتمال تنامي القدرات. وفي هذا الصدد، هناك تدخلات عديدة ذات صلة، بما فيها التدخلات المبينة أدناه.

٢٩ - ويمكن أن يكون الهدف من التدخلات إنشاء وتعزيز الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية، بما في ذلك من خلال توفير وتعبئة المواد الخام والمعدات والمرافق والسفن (انظر A/57/57، الفقرة ٥٧٤). ويمكن أن تشمل كذلك التعاون التقني، بما في ذلك نقل التكنولوجيا^(٢٤) والدراية الفنية التي ينبغي أن تؤدي غرض بناء القدرات على المدى البعيد وينبغي أن تقوم البلدان نفسها بإدارته وتنسيقه.

٣٠ - كما تعد التدخلات التي تستهدف تعزيز الهياكل العلمية والقانونية والمؤسسية، بما في ذلك المهارات والمعرفة والدراية التقنية على المستويين الفردي والمؤسسي، هامة (انظر جدول أعمال القرن ٢١، الفقرة ٣٧-٢). وقد تشمل وضع تشريعات وطنية أو أنظمة أو تدابير

(٢٤) تعرف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ نقل التكنولوجيا بأنه "مجموعة واسعة من العمليات تشمل تدفقات الدراية الفنية والخبرة والمعدات المتعلقة بتخفيف تغير المناخ والتكيف معه، وذلك فيما بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل الحكومات، وكيانات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية/التعليمية" (انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمسائل المنهجية والتكنولوجية في نقل التكنولوجيا: موجز لصانعي السياسات (٢٠٠٠)). انظر أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة "تغير المناخ: تطوير التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا"، ورقة أساسية لمؤتمر بيجين الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ (٢٠٠٨)، متاح على الموقع www.un.org/esa/dsd.

إدارية أخرى، فضلاً عن صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وطنية، وإجراء تقييمات (انظر www.un.org/esa/dsd).

٣١ - وتتضمن التدخلات الأخرى ذات الصلة: تحسين فرص الحصول على المعلومات، وإنشاء شراكات ووضع مواد التدريب، وتيسير تبادل البيانات والمعلومات والخبرات من خلال "التواصل والتبادل الأفقي والتعاون، وإنشاء لجان توجيهية للمشاريع لأصحاب المصلحة المتعددين، والتدريب وتقاسم مسؤوليات إدارة المشاريع مع أصحاب المصلحة"^(١٨).

٣٢ - المستوى الفردي/تنمية الموارد البشرية - بشكل عام يرتبط بناء القدرات عند هذا المستوى بتنمية المهارات والخبرات والمعارف التي تتيح لكل شخص القيام بها. ويمكن اكتسابها رسمياً من خلال التعليم والتدريب، أو بشكل غير رسمي من خلال الممارسة والمراقبة^(٢٠). وقد تتضمن الأنشطة ذات الصلة بتنمية الموارد البشرية دورات دراسية قصيرة ودورات تدريبية، بما في ذلك تدريب المديرين والتدريب التقني أثناء العمل، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، وتعزيز القدرات المؤسسية من خلال نقل القيادة، وكتابة المقترحات ومهارات بناء الفريق (انظر www.ioc-cd.org). وفيما يتعلق بالتدريب، فإن مدة المداخلات (مثل البرامج الجامعية مقابل برامج التدريب)، والمستوى الذي تستهدفه قد تحدد ما إذا كانت مداخل مؤسسة طويلة الأجل أو فردية قصيرة الأجل. أما الأنشطة الأخرى فهي بناء القدرات للحصول على الوثائق (إلكترونياً، أو المرافق والتدريب للترجمة إلى لغة العمل المحلية)، وتحديد وتمويل الخبراء المحليين أو الإقليميين للمساعدة في إعداد مفاهيم المشاريع والمقترحات^(٢٥).

ثالثاً - احتياجات الدول لبناء القدرات

ألف - ملحة عامة

٣٣ - لم يجر أي تقييم شامل على الصعيد العالمي عن احتياجات الدول لبناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية. وتستمد المعلومات الواردة في هذا الفصل من المساهمات التي قدمتها المنظمات الحكومية الدولية في هذا التقرير، وتقارير الأمين العام السابقة (انظر الفقرة ٤ أعلاه)؛ وقرارات الجمعية العامة؛ وتقارير العملية التشاورية؛ والنتائج الأخيرة لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، بعد إجراء تقييم عن تنفيذ برنامج عمله عن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، الذي أجري من خلال التقارير الوطنية والطوعية؛ والوثائق التي أعدها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومكتب الشؤون القانونية، فيما يتعلق بمصايد الأسماك (انظر الفقرتين ٩٢ و ١٥٣ أدناه). وكذلك

(٢٥) انظر "النهج الاستراتيجي لتعزيز بناء القدرات" (انظر الحاشية ١٥).

الاحتياجات التي حددها المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، والفريق العامل المعني بتنمية القدرات^(٢٦). ولا يمكن اعتبار المعلومات الواردة في هذا الفرع شاملة. وخاصة أنها لا تتضمن مساهمة الدول، وذلك لأن الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٦٤، لم تطلب إلى الأمين العام التماس وجهات نظرها.

٣٤ - ولا تزال الاحتياجات المبينة في هذا الفصل جارية، ومن المرجح أن تمتد على مدى عدة سنوات. علاوة على ذلك، وعلى غرار مطلع التسعينيات من القرن العشرين، عندما أصدر الأمين العام تقريراً عن احتياجات الدول في هذا المجال (انظر الفقرة ٤ أعلاه)، يبدو أنه لا يزال هناك تباين في التجارب الوطنية، بدءاً من البلدان التي لم تتمكن بعد من اتخاذ أي تدابير ملموسة لتطوير الفوائد المحتملة التي توفرها اتفاقية قانون البحار، إلى احتياجات البلدان التي طورت بعض القدرات واتخذت مبادرات لكفالة الولاية على مناطقها البحرية الموسعة، عن طريق اعتماد سياسات لتنمية المحيطات وتنفيذ برامج ومشاريع متعلقة بذلك (انظر A/46/722، الفقرة ١٥). ومع ذلك، فقد حدثت منذ تلك الفترة تحولات فيما يتعلق بالاحتياجات والأولويات والأهداف الإنمائية. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مشاكل وتحديات جديدة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتطورت الاحتياجات مع تزايد تلك التحديات (انظر A/63/342، الفقرتان ١٢ و ١٣). لذلك، في حين يشير هذا الفصل بصورة عامة إلى احتياجات الدول، فإن الاحتياجات التي تم تحديدها تعود أساساً إلى البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - ولما كان بناء القدرات شاملاً من حيث طبيعته، فإن عدة احتياجات تتصل بأكثر من منطقة أو قطاع في المحيطات وقانون البحار. كما تم إبراز الاحتياجات التي تخص منطقة معينة أو قطاعاً معيناً. وقد أدرج قسم منفصل لوصف الاحتياجات المحددة للدول في مجال العلوم البحرية.

٣٦ - القدرات على تنفيذ الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - يجب تعزيز قدرات الدول، في جملة أمور، فيما يتعلق بتنفيذ متطلبات الاتفاقيات الدولية على الصعيد الوطني، ووضع أطر تنظيمية وسياسات وطنية لتنمية المحيطات/البحار، وتحسين آليات الإبلاغ^(٢٧). كما تدعو الحاجة إلى بناء قدرات لإجراء مراجعة دورية بشأن

(٢٦) المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، والفريق العامل المعني بتنمية القدرات، موجز للسياسة العامة في مجال تنمية القدرات (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨).

(٢٧) على سبيل المثال، أشار برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي إلى الحاجة إلى تحسين آليات الإبلاغ في اتفاقيات مثل الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣، بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٨ المتصل بها، بشأن التسرب النفطي.

مدى كفاية السياسات والتشريعات وتنفيذها لفهم المدى الذي حققته التشريعات من حيث أهدافها وكفالة استمرار فعاليتها^(٢٨).

٣٧ - وأكد عدد من الدول النامية في مؤتمر استعراض اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ٢٠٠٦ على ضرورة تعزيز تقديم المساعدات إلى الدول الأطراف النامية لتمكينها من تنفيذ الاتفاق إلى أقصى حد ممكن (انظر A/CONF.210/2006/15، الفقرة ٤٦).

٣٨ - وأشارت المنظمة البحرية الدولية إلى أن أحد قرارات جمعية المنظمة الذي صدر مؤخرا (قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية (A.998(25) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧) أبرز الحاجة إلى بناء القدرات لتطوير وتنفيذ التعديلات الجديدة على الصكوك القائمة. وأشارت أيضا إلى ضرورة تقديم الدول للمساعدة والموارد اللازمة للمشاركة في صكوك الأمن البحري واعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام تلك الصكوك على نحو فعال.

٣٩ - وأشارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة السابقة إلى أن الدول بحاجة إلى إطار قانوني وإلى قدرات قضائية فعالة لمعاقبة المدانين بارتكاب جرائم في أعالي البحار (انظر A/63/63، الفقرات ١٣٣-١٣٧).

٤٠ - وأفادت منظمة العمل الدولية بوجود حاجة إلى بناء القدرات فيما يتعلق بتنفيذ معايير عمل أخرى للبحارة وصيادي الأسماك. فلا تتوافر مثلا القدرات والموارد التي تتيح لدول العلم أن تصدق على اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦، وخاصة فيما يتعلق بوضع نظام التفتيش الإلزامي على العمل وإصدار الشهادات. وهناك حاجة ملحة أيضا إلى وضع توجيهات وبناء قدرات تتعلق بمتطلبات الحماية الاجتماعية في الاتفاقية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، تشمل مسؤولية مالكي السفن إزاء الأمراض والإصابات؛ والسلامة المهنية والصحة.

٤١ - وذكرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن تقييم تنفيذ برنامج العمل المعني بالتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه)، أبرز وجود العديد من التحديات و/أو العقبات التي تعترض التنفيذ، بما في ذلك تلك المتصلة ببناء القدرات والعلوم البحرية. وترد هذه التحديات في الأقسام ذات الصلة أدناه.

(٢٨) مساهمة الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي. في الآونة الأخيرة، شجعت الجمعية العامة في الفقرة ١٤٠ من قرارها ٧٢/٦٤، الدول على تقديم الدعم التقني والمالي إلى البلدان النامية لمعالجة احتياجاتها وتحدياتها الخاصة في تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصائد أسماك البحار العميقة في أعالي البحار التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٨.

٤٢ - وأشار برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي إلى ضرورة تقديم المساعدة إلى بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في استعراض الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة البحرية بغية تقديم توصيات بشأن الخطوات الرامية إلى اعتماد تشريعات وطنية لتسهيل تنفيذ الصكوك ذات الصلة بفعالية.

٤٣ - التنسيق الشامل لعدة قطاعات والمتعدد المستويات - هناك حاجة عامة لبناء القدرات لتعزيز التنفيذ الفعال للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ولنهج النظم الإيكولوجية لإدارة المحيطات^(٢٩). وينبغي أن يعالج بناء القدرات جميع الجوانب القانونية والمؤسسية من أجل أمور منها تيسير ووضع آلية للتنسيق بين جميع المعنيين في جميع القطاعات ذات الصلة، والاتفاق على رؤية مشتركة واتخاذ إجراءات لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتدعو الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى الدول المعنية لتسهيل تعزيز التنسيق بين المستويات الحكومية، مع التركيز على التنفيذ المحلي. وشأن التنسيق القطاعي، فإن هذا الأمر يتطلب تقديم المساعدة لإنشاء آلية للتنسيق أو عملية منسقة لكفالة تنفيذ السياسات وتدفق المعلومات بين مستويات الحكومة.

٤٤ - وأكدت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي على ضرورة تطوير وتعزيز شبكات أصحاب المصلحة لكفالة تلقي المعلومات في الوقت المناسب للإبلاغ عن عملية صنع القرار بأكبر قدر من الكفاءة. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى تحسين الوعي والفهم بين صناعة نهج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي البحري، والتخطيط المكاني البحري، وتطوير عمل المجالس الإقليمية المعنية بالمحيطات، وتعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء تحالف عالمي لصناعة تشمل عدة قطاعات للمشاركة بشكل بناء في العمليات المتعلقة بالمحيطات في الأمم المتحدة والعمليات الدولية الأخرى، من خلال منظمات مثل المجلس العالمي لشؤون المحيطات.

٤٥ - وفي ما يتعلق بمصايد الأسماك، أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى وجود حاجة لمساعدة الدول على تطبيق نهج النظم الإيكولوجية في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية^(٣٠). وأشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الحاجة إلى بناء القدرات فيما بين الوكالات الوطنية التي تتقاسم المسؤوليات بشأن الموارد البحرية لرفع مستوى الوعي بدور كل منها وتسهيل تنسيق الفهم في تنفيذ السياسات ذات الصلة.

(٢٩) وهو ما أشارت إليه أيضا مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣٠) أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى ذلك فيما يتعلق خصوصا بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٤٦ - سبل الحصول على البيانات - إن العقبات الرئيسية التي يتعين معالجتها من خلال بناء القدرات تشمل ما يلي: عدم كفاية جمع البيانات، وعدم توفر قدر كاف من نظم الإدارة والتحليل، ومحدودية استخدام المعارف العلمية والتقليدية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الدول إلى المساعدة في تجميع وتحليل المعلومات العلمية لتلبية احتياجات الإدارة (انظر أيضا الفقرة ٨٩ أدناه)^(٣١).

٤٧ - وشددت لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جزر المحيط الهادئ على ضرورة تقديم الدعم في مجال جمع وتبادل ونشر البيانات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك البيانات الأساسية والمعلومات الطبوغرافية العالية الدقة. وأشار معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة إلى الحاجة إلى تقديم الدعم إلى الدول في مجال توثيق خبرات ومعارف الشعوب الأصلية في مجال إدارة الموارد المستدامة والتكيف مع تغير المناخ المتاحة في المجتمعات الساحلية. ولاحظت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن التخطيط المكاني البحري وتخطيط المناطق الايكولوجية يتطلبان مجموعات بيانات مكانية عن النظم الايكولوجية، والأنواع والاستخدامات البشرية، وهذا بدوره يتطلب مهارات متخصصة وبرمجيات.

٤٨ - الهياكل الأساسية والتكنولوجيا والمعدات - هناك حاجة عامة للتعاون والمساعدة في تطوير الهياكل الأساسية، والحصول على التكنولوجيات الجديدة، وإنتاج معدات صديقة للبيئة تكون فعالة من حيث التكلفة لاستخدام موارد المحيطات، فضلا عن صونها وإدارتها.

٤٩ - وفي مجال السلامة البحرية، تدعو الحاجة إلى بناء القدرات، مثل تطوير وتحسين الخدمات الهيدروغرافية، التي تشمل الانتقال إلى الخرائط الملاحية الإلكترونية، وتعزيز القدرات وغيرها من التكنولوجيات (انظر A/64/66، الفقرة ١٥٥). كما تحتاج الدول الساحلية النامية، ولا سيما في أفريقيا، إلى المساعدة لتطوير الهياكل الأساسية الملائمة المتعلقة بالبحث والإنقاذ^(٣٢).

٥٠ - وتواجه الدول النامية تحديات كبيرة في قدرتها على تحسين الأمن البحري. وبغية ردع ومنع وقمع التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري على نحو فعال، تحتاج الدول إلى وجود هياكل أساسية قوية، ومعارف حديثة، وإلى توفر تكنولوجيا ومعدات وتدريب، فضلا عن موارد مالية وتقنية وبشرية كبيرة.

(٣١) أشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى ذلك في مساهمتها.

(٣٢) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

٥١ - وضع خرائط المحيطات وتعيين وترسيم الحدود البحرية - نتيجة المواصفات الفنية المختلفة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (أ) بشأن وضع خطوط الأساس وترسيم حدود المناطق البحرية في مخططات أو تحديدها في قائمة إحدائيات نظام مرجعي، (ب) وضرورة استخدام حد أدنى الجزر و/أو نظام خطوط الأساس المستقيمة لتحديد خطوط الأساس، لا تزال هناك حاجة إلى تقديم مساعدة تقنية تتعلق بالبيانات الهيدروغرافية ورسم الخرائط الملاحية، والبيانات الجيولوجية المتعلقة بسماكة الترسبات وبيانات قياس الأعماق (انظر A/45/712). ولا يزال الحصول على التكنولوجيات الجديدة بعيدا عن متناول العديد من الدول، ولا سيما في ضوء محدودية الموارد المالية.

٥٢ - ولا تزال الحاجة إلى القدرات التقنية داخل الدول لتعيين وترسيم المناطق البحرية أمرا بالغ الأهمية. وبالنسبة إلى لجنة حدود الجرف القاري، فقد قدمت دول عديدة معلومات أولية تدل على الحدود الخارجية لجرفها القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري، وهي تعمل على تقديم تقرير وفقا للمادة ٧٦ من اتفاقية قانون البحار والمبادئ التوجيهية العلمية والتقنية للجنة. كما توشك دول عديدة أخرى لم تتجاوز بعد الجدول الزمني لتقديم تقاريرها على استكمالها. ويجب على معظم الدول النامية مواصلة بناء قدراتها. وقد تكون هذه الدول بحاجة إلى الخبرات المتخصصة في الجيوديسيا أو الهيدروغرافيا أو الجيولوجيا بصورة خاصة، وتحتاج إلى المساعدة في مجال المسح وجمع البيانات، وهو مجال لا يتوفر له حاليا صندوق استثماري لتقديم الدعم المالي. كما يتطلب تعيين وترسيم المناطق البحرية الأخرى قدرات تقنية، تشمل القدرات الهيدروغرافية والجيوديسية، التي تعوزها العديد من الدول.

٥٣ - تنمية الموارد البشرية - إن العقبات الرئيسية التي تتطلب معالجة في جميع القطاعات تشمل عموما ما يلي: عدم كفاية الموظفين ووجود موظفين غير مؤهلين جيدا، وعدم تقديم حوافز للموظفين المتفانين، وعدم استمرارية الموظفين المدربين ونقل الموظفين، والافتقار إلى القدرة على إنفاذ القوانين والأنظمة القائمة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تدريب كاف على استخدام المبادئ التوجيهية والأدوات كما أن نشر هذه المواد غير كاف (انظر A/45/712)^(٣٣).

٥٤ - وأشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الافتقار إلى طرائق وتوجيهات بسيطة وسهلة الفهم باللغات المحلية، ونقص التدريب والمعلومات في مجال التقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي والمناطق المحمية البحرية والساحلية، والافتقار إلى التدريب في مجال جمع الأموال، ونظم المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط. وحددت أيضا احتياجات تدريبية إضافية، تشمل اختيار واستخدام المؤشرات والطرائق للرصد والتقييم البيئي والاجتماعي والاقتصادي،

(٣٣) وهو ما ورد أيضا في معظم المساهمات في هذا التقرير.

ومنهجيات لاختيار مواقع المناطق المحمية البحرية والساحلية وتطوير الشبكات؛ والتقييم الاقتصادي، وإتاحة التدريب للمجتمعات على استخدام الأطر التشريعية والسياسات؛ واستخدام المنهجيات المتعددة التخصصات للتخطيط من أجل الحفظ؛ وتدريب المجتمعات المحلية على أهمية التنوع البيولوجي البحري والساحلي والمناطق البحرية المحمية، فضلا عن أساليب الرصد المجتمعية^(٣٤).

٥٥ - وأكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تعزيز تدريب موظفي الجمارك أمر بالغ الأهمية بشأن إدارة النفايات (انظر UNEP/CHW/OEWG/6/29، الفقرة ٢٤). وأشارت المنظمة البحرية الدولية إلى الحاجة إلى بناء القدرات في مجال تدريب البحارة في شكل دعم مراكز التعليم والتدريب المتفوقة (انظر أيضا الفقرة ٤٠ أعلاه).

٥٦ - الاحتياجات من الموارد المالية - يشكل نقص الموارد المالية أحد العوائق الأكثر شيوعا في بناء القدرات. وهناك حاجة عامة للبحث على الاستثمار المحلي، وتعبئة الموارد الخارجية والمساعدات الدولية. وأشار برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي إلى الحاجة إلى دعم التمويل الكافي لمعالجة احتياجات بناء القدرات في حالات مثل التنوع البيولوجي ومصايد الأسماك والشحن.

٥٧ - ويشكل الافتقار إلى موارد مالية كافية أيضا عقبة رئيسية أمام القدرات على تنفيذ البرامج الوطنية. وفي هذا الصدد، أشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الحاجة إلى تحسين التخطيط المالي التطلعي، وجمع الأموال والمهارات المتعلقة بتخطيط الأعمال، وسبل ووسائل جعل المناطق البحرية المحمية والشبكات ذاتية التمويل، وتحسين التمويل لإجراء بحوث لدعم الإدارة، والتمويل الإضافي من الجهات المانحة، بما في ذلك المنح الصغيرة.

٥٨ - واستنادا إلى اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هناك حاجة إلى زيادة واستمرار التمويل لدعم التكيف في المجتمعات الساحلية والجزرية. وتشير التقديرات الحالية إلى أن تكاليف التكيف غير كافية إلى درجة كبيرة (انظر أيضا الفقرات ٧٥-٧٧ أدناه).

(٣٤) لاحظت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أيضا أن إدارة الاستخدامات البشرية المتعددة لمناطق المحيطات الكبيرة تتطلب أدوات وطرائق متطورة، تشمل نماذج النظم الإيكولوجية، والقدرة على الجمع بين المعلومات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، والتحديات والأنشطة البشرية التي تستحدث طلبا متزايدا على التدريب، سواء في ما يتعلق بالدورات التدريبية المحددة القصيرة والتطوير الوظيفي على المدى البعيد، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية وتقاسم الموارد في البحث في أعماق البحار.

٥٩ - القدرة على الإنفاذ - أعربت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي عن الرأي بأن القوانين غالباً ما تصبح غير فعالة بسبب عدم توفر القدرة على الإنفاذ. وتشكل المراقبة وإنفاذ المراقبة غير الفعالة أو غير الكافية تحدياً عاماً في العديد من الدول، سواء كانت دول علم أو دول ميناء أو دولاً ساحلية^(٣٥). ويحتاج الإنفاذ السليم إلى تدريب متطور ووعي وقدرات تكنولوجية وتوفر موارد بشرية كافية ومعدات ضرورية.

حفظ موارد المحيطات وإدارتها وتنميتها المستدامة

٦٠ - يرد في الفقرات من ٦١ إلى ٦٩ أدناه بيان باحتياجات الدول فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية، والموارد البحرية غير الحية، والتنوع البيولوجي البحري.

٦١ - الموارد البحرية الحية - تنطوي عملية إدارة مصايد الأسماك عادة على ثلاثة أنشطة أولية، وهي: السياسة العامة لمصايد الأسماك والتخطيط لتنميتها، وصياغة خطط الإدارة واستراتيجيتها، والتنفيذ الإداري^(٣٦). ومن ثم فإن مصايد الأسماك بحاجة إلى اختصاصيين في جميع مراحل عملية الإدارة، بدءاً بالمديرين القادرين على تحويل المشورة العلمية إلى صناعة قرار مستنيرة ووضع تدابير سليمة في الحفظ والإدارة لمصايد الأسماك، وصولاً إلى الاختصاصيين العارفين بحالة قطاع مصايد الأسماك واتجاهاته وهيكله ودينامياته الاجتماعية والاقتصادية والأسواق التي يتاجر فيها.

٦٢ - وبناء على ذلك، ربما تحتاج الدول النامية إلى المساعدة في العديد من مجالات حفظ مصايد الأسماك وإدارتها، مثل وضع وتعزيز السياسات المحلية المنظمة لمصايد الأسماك، بما في ذلك المبادئ التوجيهية في مجال السياسات لحفظ الأرصد السمكية المتداخلة المناطق أو الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والتشريعات المتعلقة بمصايد الأسماك. وربما تحتاج أيضاً إلى المساعدة في مجالات من بينها إعداد خطط إدارة مصايد الأسماك؛ وتنفيذ نهج حديث في إدارة مصايد الأسماك؛ ووضع برامج تتعلق بالشعاب الصناعية وإطلاق الأسماك من أجل تحسين الأرصد السمكية البرية، وإدارة ورصد المناطق البحرية المحمية لمفراخ الأسماك، وتحسين استخدام الصيد العرضي.

(٣٥) ورد هذا أيضاً في مساهمة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وأشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي كذلك إلى ضرورة توفير الموارد لحفارة مناطق ساحلية واسعة وإنفاذ الأنظمة المتعلقة بالسفن في المناطق الخارجة عن حدود الولاية الوطنية.

(٣٦) انظر إدارة المصايد: Food and Agriculture Organization (FAO) Technical Guidelines for Responsible Fisheries 4 (روما، ٢٠٠٣).

٦٣ - بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تحتاج الدول إلى المساعدة في تعزيز السجلات الوطنية للسفن والتنسيق المشترك بين الوكالات، وفي إنشاء الشبكات الإقليمية للرصد والمراقبة والإشراف. وتحتاج الدول إلى تدريب الأفراد في الوزارات المعنية بمصايد الأسماك، وكذلك تدريب ربانة السفن ومسؤولي الصيد عليها؛ وتعزيز القدرات في مجال الرصد والمراقبة والإشراف، وفي مجال الإنفاذ؛ والتدريب على تشغيل سفن الرصد البحري واستخدام نظم الرصد البحري؛ والمراقبة من قبل دولة الميناء؛ والامتثال للمعايير الدولية الخاصة بجودة المأكولات البحرية، والسلامة، وإمكانية اقتفاء أثر الأسماك ومنتجاتها. ويلزم أيضا توفير المساعدة المالية من أجل إتاحة الفرصة للمشاركة في اجتماعات المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك. وهناك حاجة أيضا إلى بناء القدرات من أجل تقييم آثار تغير المناخ على موارد مصايد الأسماك (انظر أيضا الفقرتين ٧٦ و ٧٧ أدناه)^(٣٧).

٦٤ - ويتعين إيلاء اهتمام خاص باحتياجات مصايد الأسماك الصغيرة والحرفية في البلدان النامية، نظرا لمساهمتها الهامة في توفير العمالة، وتخفيف حدة الفقر، والدخل، والأمن الغذائي. وتحتاج مصايد الأسماك الصغيرة إلى المساعدة في تمكين المجتمعات المتعيشة بصيد السمك في إطار النمط المتنامي لنظام الإدارة المشتركة عن طريق تعريف الصيادين بكامل نطاق حقوقهم ومسؤولياتهم، وإمدادهم ببرامج بناء القدرات والتدريب المصممة لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم في إطار النظام^(٣٨).

٦٥ - الموارد البحرية غير الحية - يلزم تقديم المساعدة التقنية وزيادة تطوير الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لاستغلال الموارد البحرية غير الحية في المناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية وخارجها. وهناك حاجة خاصة لحصر الموارد، ولبينات جيولوجية وحيوفيزيائية عن الجرف القاري، ولأعمال التنقيب والاستكشاف، وعمل الحفر بالثقب، والمساعدة في تطوير الأعمال المتعلقة بالمعادن البحرية والهيدروكربونات والغاز الطبيعي، وتوضيح الحقوق والواجبات الخاصة بالدول الساحلية والمستثمرين الأجانب. وأقرت لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ في مساهمتها بحاجة البلدان الجزرية في المحيط الهادئ إلى وضع سياسات ومبادئ توجيهية تشريعية ومالية وبيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل توفير إطار تشغيلي لحماية مصالح جميع الأطراف المعنية، فيما يتعلق بأنشطة التعدين في المناطق البحرية.

(٣٧) انظر التجميع الذي أعدته الأمانة (ICSP8/UNFSA/INF.4/Rev).

(٣٨) انظر "Making global governance work for small-scale fisheries", New directions in fisheries, series of policy briefs on development issues, No. 9, (روما، ٢٠٠٧).

٦٦ - التنوع البيولوجي البحري - يقرر جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما في الفصل ١٦، بأهمية الاستثمار في بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية. كما يقر بالحاجة إلى مساعدة الدول على تهيئة الموارد البشرية الكافية، وبناء القدرات التنظيمية، وتوفير التمويل للبحوث، وإنشاء مؤسسات الإدارة السليمة، من أجل أن تتمكن من المشاركة في مجال التكنولوجيا الأحيائية^(٣٩). ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن أنشطة التكنولوجيا الأحيائية في عدة بلدان نامية لم تصل بعد إلى منتهى التكنولوجيا المتقدمة، مثل هندسة العوامل الوراثية وعلم الجينومات^(٤٠). ويشير أيضا إلى أن معظم البلدان النامية لا تزال في المراحل المبكرة من التعلم التكنولوجي حيث تعد إمكانية الحصول على التكنولوجيات المسجلة أمرا أساسيا للتنمية الصناعية^(٣٩).

٦٧ - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، فإن الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، قد حدد الحاجة إلى زيادة برامج بناء القدرات، عن طريق التدريب، وتبادل البيانات والمعلومات، والبحث العلمي في أعماق البحار، وكذلك نقل التكنولوجيا، من أجل دعم الدول في إدارة الموارد والتنوع البيولوجي وحفظها واستخدامها المستدام. وأشار الفريق العامل أيضا إلى ضرورة تحسين قدرات الدول على تنفيذ الصكوك القانونية وإنفاذ أحكامها، والنهوض بالقدرة على التخفيف من آثار عدد من الأنشطة البشرية المنشأ والتكيف مع تلك الآثار^(٤١).

٦٨ - وأبرزت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الحاجة إلى بذل جهد تعاوني دولي من أجل تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية على الصعيد العالمي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وفقا للقانون الدولي، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واستخدام المعايير العلمية الخاصة باتفاقية التنوع البيولوجي على النحو المناسب^{(٤٢)(٤٣)}.

(٣٩) انظر UNCTAD، "The biotechnology promise: capacity-building for participation of developing countries in the bioeconomy" (نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

(٤٠) المرجع نفسه. انظر أيضا A/62/66/Add.2، الفقرتان ٢٤٤ و ٢٤٥.

(٤١) انظر A/61/65، الفقرتان ٢٠ و ٤٣؛ و A/63/79، الفقرات ١١ و ١٧ و ٣٥ و ٤١ و ٤٥.

(٤٢) المرفق الأول من المقرر ٢٠/٩، الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

(٤٣) مساهمة معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة.

٦٩ - وأشار برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي إلى ضرورة استخدام شكل موحد في التقييمات الوطنية للتنوع البيولوجي البحري.

٧٠ - الاستخدامات المستدامة الأخرى للمحيطات - تشمل الاستخدامات التقليدية للمحيطات مجالات الاتصالات والنقل البحري والسياحة والاستجمام، التي يمكن أن تساهم بقدر كبير في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول. وفي هذا الصدد، تحتاج الدول إلى التكنولوجيا والمعدات والتدريب، وإلى الموارد المالية والتقنية والبشرية، من أجل أن تحقق المنافع المرتبطة بالاستخدام المستدام للمحيطات. وعلى سبيل المثال، هناك احتياجات إلى القدرات على تطوير خدمات النقل البحري والموانئ أو التوسع فيها في سياق تخطيط التنمية الوطنية، وتطوير الموانئ والمرافئ وإدارتها، وكذلك تشغيل النقل البحري بأسلوب يتسم بالسلامة والكفاءة والجدوى الاقتصادية. ويتطلب ضمان سلامة الملاحة أموراً من بينها وسائل المساعدة الملاحية، ونظم تقسيم حركة المرور، وتعيين الممرات البحرية، وهي أمور يتطلب تنفيذها مساعدة تقنية من خبراء ووكالات وهيئات مختصة. وبوجه أعم، هناك حاجة أيضاً إلى توفير الدعم في اتخاذ تدابير حماية السواحل، بما في ذلك مشاريع الحد من التلوث الساحلي (انظر A/45/712، الفقرات ١١٣-١٢٥).

٧١ - الكابلات المغمورة - أعربت بعض الدول في مناسبات من بينها حلقات عمل نُظمت مؤخراً عن الحاجة إلى النظر في ثغرات النظام القانوني القائم فيما يتعلق بالكابلات المغمورة على الصعيدين الدولي والوطني، ولا سيما في تنفيذ المادة ١١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وطُرحت وجهات نظر مفادها أن النظام القانوني الحالي ليس كافياً فيما يتعلق بتشغيل الكابلات المغمورة وما يتعرض له من مخاطر. ومن بين أمور أخرى، ذُكرت على وجه الخصوص الحاجة إلى مدونة لأفضل الممارسات فيما يتعلق بوضع الكابلات المغمورة وإصلاحها، وإجراء مسح لطرق مرور الكابلات^(٤٤). وفي ذلك السياق، يمكن النظر في الحاجة إلى أنشطة لبناء القدرات من أجل تيسير استعراض النظام القانوني وما يمكن أن يحتويه من ثغرات.

٧٢ - الاعتبارات البيئية - يلزم توفير المساعدة التقنية من أجل تحديد مصدر الملوثات الرئيسية للمياه الساحلية، بما في ذلك الركام البحري، وتوزيع تلك الملوثات ومسارات دخولها وحجمها عند الدخول، وكذلك من أجل صياغة وتنفيذ معايير حماية البيئة البحرية

(٤٤) انظر تقرير حلقة العمل المعنية بالكابلات المغمورة وقانون البحار، المعقودة في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الفقرات ٣ و ٦ و ٧. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي: <http://cil.nus.edu.sg> ونظمت حلقة العمل المذكورة عقب حلقة عمل أخرى كانت قد عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٩ في بيجين.

وإجراء تقييمات الأثر البيئي^(٤٥). ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا توفر القدرات اللازمة لإجراء المزيد من البحوث على آثار التلوث البحري على الصحة البشرية والموارد المائية، من أجل صياغة السياسات وخطط الطوارئ، وكذلك توفر الخبرات في تنظيم التخزين والتوزيع المتعلقين بالنفايات السمية^(٤٦).

٧٣ - وتشكل معالجة التلوث من المصادر البرية تحديا بوجه خاص للدول النامية بسبب التنوع الكبير للملوثات المحتملة ولأن قدرها كبيرا من التلوث ينبع من مصادر غير ثابتة. ولذلك يجب أن تقتزن المعرفة العلمية بفهم للتهج الحديثة لإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وكذلك بمنظورات في مجال السياسات بشأن كيفية دمج المسائل البحرية والساحلية في أطر التنمية الوطنية (انظر A/63/63/Add.1، الفقرتان ١٦٧ و ١٦٨). وهناك حاجة إلى زيادة المساعدة للدول من أجل وضع نظم لمعالجة النفايات ورصدها وتنظيمها، ولا سيما مراقبة إلقاء النفايات والاتجار بها على نحو غير مشروع^(٤٧).

٧٤ - وأشارت لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق إلى أهمية إدراج قدرات الرصد والتقييم في الاتفاقيات الإقليمية.

٧٥ - المحيطات وتغير المناخ - إن الحاجة إلى بناء القدرات لمساعدة الدول على مواجهة تغير المناخ قد أقرت منذ فترة طويلة في أعمال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وُحدد عدد من الاحتياجات والأنشطة في إطار الرصد المنتظم لتنفيذ إطار بناء القدرات المتعلق بتلك الاتفاقية (انظر <http://unfccc.int>).

٧٦ - ومع الإشارة بوجه خاص للمحيطات، شجعت الجمعية العامة في الفقرة ١١٤ من قرارها ٧١/٦٤ الدول على تعزيز أنشطتها العلمية لكفالة فهم آثار تغير المناخ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري بشكل أفضل وإيجاد السبل والوسائل للتكيف معها. وقد شددت المناقشات الأخيرة التي شهدتها مؤتمر بحار شرق آسيا المعقود عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق باستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ على ضرورة توفير التمويل الكافي لدعم استراتيجيات التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي في المجتمعات الساحلية والدول الجزرية، التي تزيد من مرونة النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية الرئيسية، على أن تنفذ من

(٤٥) أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مساهمته إلى الحاجة إلى إجراء تقييمات بيئية متكاملة؛ انظر أيضا مساهمة أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

(٤٦) انظر A/64/66، الفقرة ١٥٥، وكذلك الفرع الثالث - باء - ٢. انظر أيضا A/45/712، الفقرات ٦٨-٧٧، و A/46/722، الفقرات ١١٨-١٣٣.

(٤٧) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

خلال المؤسسات والعمليات المعنية بالإدارة المتكاملة للسواحل والمحيطات على المستويات المحلي والوطني والإقليمي^(٤٨).

٧٧ - وبينما تنطبق عموماً معظم الاحتياجات المحددة والمبينة في هذا الفرع على الدول النامية، فإن للدول الجزرية الصغيرة النامية احتياجات خاصة في مجالي التكيف والتخفيف بسبب ضعفها الخاص ولا سيما في مواجهة تغير المناخ (انظر الفقرة ٩٠ أدناه)^(٤٩).

٧٨ - التعاون الدولي - تولى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أهمية كبرى للتعاون الدولي، حيث طلبت إلى الدول التعاون في إدارة المحيطات على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. ولتحقيق تلك الغاية، هناك أيضاً حاجة متواصلة لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية^(٥٠) (انظر أيضاً الفقرة ٢٧٦ أدناه).

٧٩ - ويلزم مواصلة المساعدة والمشورة المقدمة للدول من أجل تعزيز وزيادة المستوى القائم من التعاون في عدد من المناطق أو المناطق دون الإقليمية، في سياقات من بينها برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشارت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن التنسيق الإقليمي فيما بين البلدان المتجاورة يعتبر حيويًا في المناطق ذات الروابط القوية على صعيد النظام الإيكولوجي و/أو ذات الأنواع المشتركة.

باء - احتياجات الدول في العلوم البحرية

٨٠ - تعتبر العلوم البحرية ركيزة أساسية في الإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والظواهر الشديدة والتكيف معها. فيمكن للعلوم البحرية وما يدعمها من تكنولوجيات، من خلال تحسين المعارف وتطبيقها على الإدارة وصنع القرار، أن تسهم إسهامًا كبيرًا في القضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، ودعم

(٤٨) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. أبرز المنتدى الوزاري الثالث لمؤتمر بحار شرق آسيا المعقود عام ٢٠٠٩ حاجة المنطقة إلى النظر في الآثار الخطيرة لتغير المناخ وفي التنمية المستدامة في المنطقة. وتُوج الاجتماع بتوقيع "إعلان مانيليا بشأن تعزيز تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ في منطقة بحار شرق آسيا"، الذي أكد على التزام البلدان الأعضاء في شراكات الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا بالارتقاء ببرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، مستهدفة تحقيق تغطية نسبتها ٢٠ في المائة لسواحل المنطقة بحلول عام ٢٠١٥ (انظر مساهمة شراكات الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا).

(٤٩) مساهمة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ.

(٥٠) على سبيل المثال، جرى التأكيد على أهمية مشاركة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية، وذلك في الاجتماعات الأولى والثالث والسادس للعملية الاستشارية. انظر A/64/66، الفقرة ١٩٣.

النشاط الاقتصادي البشري، والمحافظة على البيئة البحرية في العالم، والمساعدة على التنبؤ بالظواهر والكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها ومواجهتها، والتعزيز العام لاستغلال المحيطات ومواردها من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة (انظر A/56/121، الفقرة ٣). وتضطلع العلوم البحرية بدور هام في عملية إدارة مصايد الأسماك، حيث يحتاج المديرون إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات لكفالة الاستخدام الطويل الأجل لموارد مصايد الأسماك، بما في ذلك اتخاذ تدابير الحفظ والإدارة التي يمكنها صون الأرصدة السمكية أو تجديدها بمستويات قادرة على أن تدر أقصى غلة مستدامة على النحو الذي تعينه العوامل البيئية والاقتصادية^(٥١). وتستند فعالية إدارة مصايد الأسماك إلى مدى معرفتها وفق فهم دقيق للحالة والاتجاهات وعلاقات السببية في وفرة وديناميات ومرونة موارد مصايد الأسماك، والبيئة التي توجد فيها.

٨١ - إن العلوم البحرية الفعالة لا تتألف من مجرد سلسلة من المشاريع التي تجرى مرة واحدة، بل يلزم بذل جهود متواصلة من أجل رصد وفهم تطور البيئة البحرية التي تتسم بدينامية عالية، وتطبيق تلك المعارف في أعمال التنبؤ وقرارات الإدارة. وفي غياب العمليات التشاركية القائمة على المكان والتي تُشرك الحكومات وأصحاب المصلحة في فهم ما يلزم في مجالي الإدارة المتكاملة وبناء القدرات من أجل التطبيق الفعلي للعلوم البحرية، فإن تلك العلوم كثيرا ما تظل مقتصرة على الأوساط العلمية أو لا تُعتمد في صنع السياسات. إلا أن العديد من البلدان النامية لا يزال يفتقر إلى القدرات من ناحية وجود الأفراد المدربين والمعدات والهياكل الأساسية من أجل الاضطلاع بالبحوث الأساسية اللازمة لتوفير أفضل المعلومات العلمية لدعم اتخاذ القرارات على نحو سليم. ونظرا لأهمية العلوم البحرية، فإن بناء القدرات في مجال إجراء البحث العلمي البحري يعد أمرا أساسيا، ولا سيما في البلدان النامية.

٨٢ - ويبين الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعني بالبحث العلمي البحري، والجزء الرابع عشر من الاتفاقية نفسها المعني بتنمية التكنولوجيا البحرية ونقلها، أهمية الحاجة إلى بناء القدرات في العلوم البحرية، والمعارف والخبرات ذات الصلة، والهياكل الأساسية البحرية (انظر أيضا الفقرة ٨ أعلاه و الفقرة ٩٦ أدناه).

(٥١) انظر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الفقرتان ٢ و ٣ من المادة ٦١، والفقرة ٢ من المادة ١١٩؛ اتفاق الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية، المادة ٥ (أ) و (ب)؛ منظمة الأغذية والزراعة، مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، المادة ٧-٢-١.

٨٣ - ويرز هذا الفرع بعض احتياجات الدول في مجال العلوم البحرية، بما في ذلك ما يتصل بمصايد الأسماك. ويستند الفرع إلى بعض المعلومات ذات الصلة الواردة في تقريرين للأمين العام، يشار إليهما في الفقرة ٤، بشأن احتياجات الدول والتدابير المتخذة لتلبية تلك الاحتياجات ونُهج مواصلة العمل. ويشار أيضا إلى تقرير العملية الاستشارية عن اجتماعها الثاني، (انظر A/56/121)، وكذلك تقارير أخرى للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار^(٥٢).

٨٤ - تنمية المهارات - إن وجود قدرات قوية في ميدان العلوم والتكنولوجيا البحرية^(٥٣) يشكل الأساس لصناعات بحرية مختلفة، وتعد تنمية الموارد البشرية أساسية لكفالة فهم العلوم والتكنولوجيا البحرية وإمكاناتها على نحو أفضل. فالدول لا تحتاج إلى باحثين متفرغين فحسب، بل تحتاج أيضا إلى موظفي الدعم التقني الذين يعملون على خدمة المعدات والحواسيب والسفن. ولا يزال التحدي يتمثل في تحسين المهارات وقواعد المعارف لدى الأكاديميين والعلماء والمديرين والأخصائيين الميدانيين والمجتمعات المحلية^(٥٤).

٨٥ - وأبرز برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي الحاجة المتواصلة للتعليم والتدريب، بما في ذلك المنح الدراسية والزمالات والمنح في العلوم البحرية الأساسية وفي الميادين المتخصصة، وبرامج التدريب على الصعيد الميداني للمديرين بشأن حفظ وإدارة الموارد المناطق الساحلية والموارد البحرية. كما أشار إلى عدم توفر أخصائيي تصنيف الأحياء المديرين جيدا (انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٦٤/٧١، الفقرة ١٤٥).

٨٦ - وأشارت لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق إلى الحاجة إلى بناء القدرات في اتجاهين: بناء القدرات في مجال العلوم من أجل التركيز على المسائل المتصلة بالسياسات؛ وبناء القدرات في عمليات اتخاذ القرار ووضع القوانين من أجل استخدام المدخلات العلمية في التوصل إلى القرارات. كما شددت اللجنة على أهمية قدرات الرصد والتقييم في إطار مؤسسات إقليمية دائمة تُعنى بالاتفاقيات البحرية.

(٥٢) انظر، على وجه الخصوص، A/56/58، التي أعدت من أجل تيسير المناقشات في الاجتماع الثاني للعملية الاستشارية. وكل التقارير متاحة في الموقع التالي: www.un.org/Depts/los/index.htm.

(٥٣) انظر Apriliani Soegiartha and Jan Stel "The Indonesian experience in marine capacity-building", Marine Policy, vol. 22, No. 3, (1998).

(٥٤) Julie church, Ali Mohamed and James Kamula, "Assessment of Africa's capacity-building Needs for the development and implementation of ecosystem-based ocean governance: May-August 2007", أعدده البرنامج المعنى بالسواحل والبحار التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لأغراض اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو كجزء من مشروع حول "Fostering a global dialogue on oceans, coasts and SIDS Small Island developing states, and in fresh water-coastal-marine inter-linkages".

٨٧ - تطوير العلوم البحرية والتكنولوجيا والهياكل الأساسية لخدمات المحيطات على الصعيد الوطني - أنشأت معظم الدول والمنظمات ذات الصلة هياكل أساسية على الصعيد المؤسسي للاضطلاع بأنشطة أو برامج معينة تتعلق بالعلوم البحرية، مثل المعاهد الأوقيانوغرافية. وقد يشمل نطاقها وتأثيرها الصعيد الإقليمي أو الوطني أو الدولي. ومع ذلك، فبينما أنشأت العديد من البلدان النامية الساحلية معاهد أو مراكز للأوقيانوغرافيا و/أو البحث العلمي البحري (انظر على سبيل المثال الفقرة ٨٩)، فإن الاضطلاع بالبحث العلمي البحري والحصول على البيانات البحرية يتطلبان مرافق ضخمة ومكلفة، مثل سفن الأبحاث والحواسيب عالية القدرة والأجهزة المعقدة اللازمة لأعمال أخذ العينات والرصد المتعلقة بالمحيطات. وكثيرا ما يلزم أيضا وجود هياكل أساسية وشبكات أخرى ذات صلة لخدمة سفن الأبحاث وغير ذلك من الأجهزة، سواء في الموانئ أو المرافئ.

٨٨ - نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية - تواصل الدول النامية الإعراب عن حاجتها لتطوير التكنولوجيا ونقلها، والمساعدة التقنية فيها، باعتبار تلك الأمور أدوات تمكنها من جمع البيانات والمعلومات عن البيئة البحرية ومواردها، وتحليل تلك البيانات والمعلومات وفهمها واستخدامها وتنظيمها وتخزينها. فضلا عن ذلك، فإن معظم تلك الدول لا يملك التجهيزات الكافية للتعامل مع الآثار البيئية المتعلقة بالتنمية البحرية وغير ذلك من أوجه استغلال المحيطات^(٥٥). وفي هذا الصدد، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن عدم وجود القدرات التقنية الكافية فيما يتعلق بالعلوم البحرية لدى البلدان النامية المشاركة في برنامج البحار الإقليمية التابع له، يعد عاملا مقيّدا لتنفيذ برامج رصد نوعية المياه والرواسب.

٨٩ - الحصول على البيانات والمعلومات البحرية وإمكانية الاضطلاع عليها - تواجه الدول الساحلية تحديا يتعلق بتخزين نتائج البحوث ومعالجتها على نحو سليم. وبالإضافة إلى ذلك، فبينما يسرت نظم توصيل البيانات وإدارتها من توفر بيانات البحث العلمي البحري، فإن التكنولوجيا اللازمة لإمكانية الاضطلاع على تلك البيانات والعيّنات ونتائج البحوث وتقييمها، قد لا تكون متاحة للدول الساحلية. وشهدت أفريقيا، على سبيل المثال، زيادة في البرامج البحرية (انظر A/56/58، الفرع الثاني - باء) وعددا متزايدا من المعاهد الأكاديمية والبحثية التي تركز على المواضيع المتعلقة بالبحار، إلا أن توفر المعلومات، والمهارات، وقواعد المعارف، لا يزال يشوبه النقص^(٥٤).

(٥٥) انظر على سبيل المثال، A/45/712، و A/57/80، و A/61/65، و A/63/79، و A/64/66/Add.2.

٩٠ - وهناك تحد رئيسي في القطاع البحري لجزر المحيط الهادئ يتمثل في النقص الخطير في البيانات المرجعية الجوهرية اللازمة لدعم فهم أفضل لأوجه الضعف المتعلقة بالمناخ. فالأمر لا يقتصر على ندرة النواتج الجيدة التحليل من نماذج الدوران العالمية لتوفير معلومات عن الأثر المناخي المحتمل في منطقة جزر المحيط الهادئ، كما أشارت لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ، بل هناك أيضا حاجة فورية إلى تحسين البيانات المرجعية الموجودة. فهناك غياب شبه كامل للبيانات من قبيل المعلومات الطبوغرافية العالية التحليل، التي توفر المرجع الأساسي لدراسات أوجه الضعف في المناطق الساحلية وأثر الأمواج ووضع نماذج الفيضانات؛ ولذلك فإن جانبا كبيرا مما يُفهم فيما يتعلق بضعف المناطق الساحلية في منطقة جزر المحيط الهادئ يجري استنباطه أو يستند إلى بيانات مرجعية غير كافية.

٩١ - وقد أعربت البلدان النامية عن حاجتها إلى توافر البيانات والمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والحصول عليها من خلال مراكز البيانات المناسبة، مثل التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمجلس الدولي للعلوم. إن الحاجة إلى الوثوقية تعني كذلك الحاجة إلى كفالة جودة البيانات الصادرة عن أي مشروع من مشاريع الأبحاث العلمية البحرية. ويجب أن تستجيب أيضا إلى تنوع احتياجات الدول.

٩٢ - احتياجات العلوم البحرية في مجال إدارة مصايد الأسماك - ردا على استبيان عممته الأمانة العامة في عام ٢٠٠٨ على الدول النامية، تم تحديد أولويات مختلفة بغية المساعدة على حفظ مصايد الأسماك وإدارتها، تشمل إجراء الأبحاث العلمية وتقييم الأرصد، والمساعدة على الحصول على سفن علمية مجهزة تجهيزا كاملا ومعدات أبحاث علمية، وإنشاء معاهد للعلوم البحرية، وتقديم المساعدة الاستشارية لإعداد تصاميم عمليات المسح الوطنية، وأخذ العينات وتحليل البيانات، وجمع البيانات وتبادلها وتقديم تقارير بشأنها، بما في ذلك إنشاء مرفق لجمع البيانات ونظام الإبلاغ، وإنشاء أفرقة عمل مشتركة مع الدول المجاورة لتحليل البيانات المتعلقة بالموارد السمكية المشتركة. وتم تحديد عدد من احتياجات التدريب بما في ذلك التدريب في مجال إلكترونيات سفن الأبحاث وتقنيات المسبار الصوتي، والتدريب على استخدام البرمجيات لتجميع البيانات وتبادلها، وعلى تقنيات تبادل البيانات وجمعها، وتدريب العلماء المحليين على دراسات النظم الإيكولوجية والنمذجة، ومنهجيات المسح، ودراسات الشيخوخة والخصوبة. وتدعو الحاجة أيضا إلى تحسين إيصال المعلومات العلمية من العلماء إلى صانعي السياسات^(٥٦).

(٥٦) انظر ICSP8/UNFSA/INF.4/Rev (انظر الحاشية ٣٧).

٩٣ - كما يستند تطبيق النهج والأدوات الجديدة بشأن الحفظ، مثل النهج الوقائي^(٥٧)، ونهج النظام الإيكولوجي والإدارة على أساس المنطقة^(٥٨) إلى أسس علمية، ويتطلب الإشارة، في جملة أمور، إلى مؤشرات بيولوجية وإيكولوجية واقتصادية واجتماعية لتنفيذها. وبالنسبة للإدارة التي تستخدم نهج النظام الإيكولوجي، فإن المعلومات التالية على قدر كبير من الأهمية: توفر قدر كاف من البيانات بشأن الصيد العرضي، والأنواع التي تنتمي إلى نفس النظام الإيكولوجي، أو المرتبطة بالأنواع المستهدفة أو التي تعتمد عليها، ومؤشرات التغيرات في النظم البيئية^(٥٩). وإن تطبيق النقاط المرجعية الوقائية في حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، على النحو المنصوص عليه بموجب المرفق الثاني من اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السمكية، يتطلب أيضا استخدام إجراءات علمية متفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات البيولوجية المتعلقة بالأنواع المستهدفة، والمعلومات المادية المتعلقة بقياس الأعماق والموئل والهيدروناميكا، أساسية من أجل إنشاء مناطق بحرية محمية فعالة^(٦٠). وثمة حاجة أيضا إلى توفير الدعم العلمي لدراسة آثار تغير المناخ على الموارد السمكية، وعلى الذين يعتمدون عليها، وتحديد تقنيات تحليلية للتنبؤ بهذه التأثيرات بشكل موثوق به، بما في ذلك أساليب تحديد عدم اليقين في سياسات وإدارة مصايد الأسماك. ومن بين أسباب فشل إدارة مصايد الأسماك، محدودية المعارف المتعلقة بالعمليات البيولوجية - الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية التي تنطوي عليها مصايد الأسماك^(٦١).

٩٤ - العلوم البحرية والتنوع البيولوجي - حددت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الاحتياجات التالية المتعلقة بقدرة الدول على تنفيذ برنامج العمل البحري والساحلي الخاص بها: ضعف جمع البيانات وتحليلها وعدم توحيدها؛ وتدني فهم أو توثيق فقدان التنوع البيولوجي؛ ومحدودية استخدام المعارف العلمية الحالية والتقليدية؛ ومحدودية القدرة على إجراء الأبحاث ورصد مواقع المحيطات النائية، وفي أعماق المحيطات، ضعف فهم التنوع البيولوجي (انظر أيضا

(٥٧) النهج الوقائي لصيد الأسماك وإدخال الأنواع، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية التقنية لمصايد الأسماك المتسمة بالمسؤولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ٢: (روما، ١٩٩٦).

(٥٨) انظر إدارة المصايد (الحاشية ٣٦).

(٥٩) انظر موريشيتا، "ما هو نهج النظام الإيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك؟" السياسة البحرية، المجلد ٣٢ (٢٠٠٨)، متاح على الموقع: www.sciencedirect.com.

(٦٠) انظر Peter Sale and others, "Critical science gaps impede use of no-take fishery reserves", Trends in Ecology and evolution, vol.20, No.2 (2005)، متاح على الموقع: www.sciencedirect.com.

(٦١) انظر S.M Garcia, "The Precautionary Approach to Fisheries: Progress Review and Main Issues (1995-2000)", Current Fisheries Issues and the Food and Agriculture Organization of the United Nations, Myron Nordquist and John Norton Moore, eds (the Hague, Kluwer Law International, 2000).

الفقرة ٦٨). علاوة على ذلك، فإن الحاجة إلى جعل الوصول إلى المعلومات العلمية والمعارف التقليدية أسهل من خلال تحسين إدارة المعلومات التي تم تحديدها، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة الاحتياجات من المعلومات العلمية؛ ومواصلة تطوير نهج لإدارة البيانات المكانية؛ وبناء الخبرات والعمليات العلمية الدولية لتقييم وإدارة مناطق المحيطات غير المعروفة جيدا، مثل أعماق البحار؛ وتقديم معلومات عن حالة التنوع البيولوجي البحري على الصعيد العالمي، فضلا عن خيارات الإدارة.

رابعاً - سبل تنفيذ الأنشطة والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات

٩٥ - لا يوجد حصر شامل للأنشطة/المبادرات الحالية المتعلقة ببناء قدرات الدول والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، والصناعة، والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى في مجال المحيطات وقانون البحار مما يجعل المعلومات غير متاحة بسهولة. لذلك، لا يمكن اعتبار المعلومات الواردة في هذا الفصل شاملة. وهي مستمدة بشكل رئيسي من المساهمات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية التي ساهمت في هذا التقرير.

ألف - الأنشطة والمبادرات المتعلقة ببناء القدرات في مجال العلوم البحرية

٩٦ - يعكس الجزءان الثالث عشر والرابع عشر من اتفاقية قانون البحار أهمية العلوم البحرية، والمعارف والخبرات ذات الصلة والبنية التحتية البحرية، وكذلك الحاجة إلى بناء القدرات في هذه المجالات (انظر أيضا الفقرة ٨). ويدعو الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ الدول، منفردة أو من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وبدعم، حسب الاقتضاء، من المنظمات الدولية، سواء كانت دون إقليمية أو عالمية، لوضع وتنفيذ برامج شاملة، ولا سيما في البلدان النامية، للوفاء باحتياجاتها الأساسية من الموارد البشرية في العلوم البحرية. كما تؤكد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على الحاجة إلى بناء القدرات في مجال العلوم البحرية، والمعلومات وإدارة تعزيز استخدام تقييمات الأثر البيئي والتقييم البيئي وأساليب إعداد التقارير، في خلال جملة أمور (انظر أيضا الفقرة ١١). علاوة على ذلك، دأبت الجمعية العامة على دعوة الدول والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك من خلال برامج التعاون الثنائية والإقليمية والعالمية والشراكات التقنية، إلى مواصلة تعزيز أنشطة بناء القدرات في مجال الأبحاث العلمية البحرية من خلال، في جملة أمور، تدريب الموظفين على تطوير

وتعزيز خبراتهم الفنية ذات الصلة، وتوفير المعدات اللازمة والتسهيلات والسفن ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً^(٦٢).

٩٧ - ويمكن أن تضم البرامج العامة لبناء القدرات في مجال العلوم البحرية ما يلي: تطوير الموظفين المهرة اللازمين، سواء من خلال تشجيع الأفراد على المشاركة في العلوم البحرية أو بتوفير التدريب والخبرات اللازمة، بما في ذلك من خلال العمل كمراقبين وفقاً للمادة ٢٤٩ من اتفاقية قانون البحار، وتوفير المعدات والمرافق والسفن اللازمة، بالإضافة إلى البنية التحتية الأساسية، وضمان تنمية المهارات والتقنيات اللازمة، وذلك بهدف استخدام المعدات بكفاءة وفعالية وكذلك تنفيذ الجزء الثالث عشر من اتفاقية قانون البحار، فضلاً عن تفسير النتائج العلمية ونشرها وتوزيعها، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، وفقاً للجزء الرابع عشر من اتفاقية قانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١، بالإضافة إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية لهذا الغرض^(٦٢).

٩٨ - وقد يؤدي اعتماد استراتيجية العلوم والتكنولوجيا البحرية على الصعيد الوطني إلى تحسين تنمية القدرات في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، وضع عدد قليل من الدول سياسات بحرية تشمل العلوم البحرية والخطط التكنولوجية و/أو استراتيجيات بناء القدرات البشرية والتقنية في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار (انظر <http://ioc3.unesco.org/abelos>). وأنشأ عدد من البلدان النامية أيضاً بنى تحتية محددة تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا البحرية، ولو كان ذلك على مستويات مختلفة من التطوير^(٦٣).

٩٩ - ويقدم هذا القسم معلومات عن الأنشطة الحالية التي يضطلع بها عدد من المنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية والبرامج والعمليات من أجل بناء القدرة لإجراء الأبحاث العلمية البحرية، ونقل التكنولوجيا، وجمع العينات وتبادل البيانات والمعلومات. ويقدم أيضاً معلومات عن الأنشطة في مجال العلوم البحرية المتعلقة بشكل محدد بمصايد الأسماك والبيئة البحرية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن تغير المناخ.

(٦٢) انظر على سبيل المثال الفقرات التالية من قرارات الجمعية العامة: الفقرة ١١ من القرار ٧١/٦٤؛ والفقرة ١١ من القرار ١١١١/٦٣؛ والفقرة ١٢ من القرار ٢١٥/٦٣؛ والفقرة ١١ من القرار ٢٢٢/٦١.

(٦٣) يمكن الاطلاع على أمثلة من هذه المبادرات على الصعيد الوطني في تقارير المنتدى العالمي للمحيطات والسواحل والجزر بشأن: "بناء القدرات في مجال التقسيم في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية" (٢٠٠٦)؛ و "تقييم احتياجات بناء القدرات على المستوى الإقليمي من أجل وضع وتنفيذ السياسات الوطنية بشأن المحيطات القائمة على النظام الإيكولوجي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أمريكا اللاتينية" (٢٠٠٧)، وفي "تقييم احتياجات أفريقيا لبناء القدرات" (انظر الحاشية ١٢١).

١٠٠ - البحوث العلمية البحرية. إن اليونسكو، من خلال اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، هي المنظمة الدولية المختصة المعترف بها في مجالات الأبحاث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية. بموجب اتفاقية قانون البحار. ووفقاً لنظامها الأساسي، فإن الغرض من اللجنة يتمثل في تعزيز التعاون الدولي وتنسيق البرامج في مجال الأبحاث والخدمات وبناء القدرات، بغية التعرف أكثر على طبيعة وموارد المحيطات والمناطق الساحلية، وتطبيق هذه المعارف لتحسين الإدارة والتنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية، وعمليات صنع القرار في الدول الأعضاء فيها. ووضعت عدداً من البرامج في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية بغية تمكين البلدان النامية من استخدام مواردها الساحلية والبحرية على نحو مستدام، وبذلك تساعدهم على تنفيذ الجزأين الثالث عشر والرابع عشر من اتفاقية قانون البحار (انظر A/56/58).

١٠١ - ومن خلال برامجها التثقيفية وتقديم المساعدة المتبادلة والتدريب من خلال الأبحاث، تقدم اللجنة دورات تدريب قطرية للبلدان النامية التي تسعى لبناء القدرات لمعالجة الأولويات الوطنية. وذكرت اللجنة بأنها قامت بتنسيق القيادة الإقليمية، وأقامت حلقات عمل عن كتابة المقترحات وبناء الفريق في منطقتي شرق المحيط الأطلسي وغرب المحيط الهندي. وفي هذا السياق، تم تحديد أولويات القدرة المؤسسية لمعالجة إدارة المناطق الساحلية، بما في ذلك العمل على معالجة القضايا الناشئة، مثل تغير المناخ. كما أجريت دورات تدريبية على وضع واستخدام أدوات دعم القرار، مثل النماذج، لدعم إدارة المناطق الساحلية <http://www.ioc-cd.org>. وفي سياق عملها بشأن ممارسة الدول الأعضاء في اللجنة فيما يتعلق بتطبيق الجزأين الثالث عشر والرابع عشر من اتفاقية قانون البحار، وافقت هيئة الخبراء الاستشارية لقانون البحار التابعة للجنة على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء لمشاريع الأبحاث العلمية البحرية، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات.

١٠٢ - كما تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على إجراء الأبحاث العلمية البحرية من خلال دعمها لمركز النشاط الإقليمي بشأن الإنتاجية البحرية الذي أنشئ في جامعة ليغون في غانا ومن خلال المساعدة التقنية/تيسير الأبحاث العابرة للحدود.

١٠٣ - وفي ضوء إقرار الجمعية العامة بالحاجة إلى بناء القدرات لإجراء الأبحاث العلمية البحرية (انظر الفقرتين ٧ و ٩٦)، قامت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، عملاً بولايتها (انظر الفقرة ١٢٤)، بمساعدة فريق من الخبراء، بإعداد مراجعة المنشور الصادر في عام ١٩٩١، البحوث العلمية البحرية: دليل لتنفيذ الأحكام ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينصح الدليل المنقح الدول باستخدام السبل التي تمكن الدول

الساحلية والدول التي تجري أبحاثا من تنفيذ مواد الاتفاقية، مع التركيز على تنفيذ الأحكام الأساسية بشأن الأبحاث العلمية البحرية، ولا سيما إجراء الموافقة. ويحدد الجزء الثالث من الدليل بعض أفضل الممارسات، ويقدم بعض التوجيهات العملية لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وتشمل المرفقات نماذج موحدة لتسهيل عملية منح الموافقة لمشاريع الأبحاث العلمية البحرية. ويتوقع أن يصدر الدليل المنقح في وقت لاحق من هذا العام باعتباره أحد منشورات الأمم المتحدة.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالأبحاث العلمية البحرية في المنطقة، تناولت السلطة الدولية لقاع البحار بناء القدرات في المرتبة الأولى من خلال إنشاء صندوق الهبات للسلطة الدولية لقاع البحار للأبحاث العلمية البحرية في المنطقة، الذي يدعم مشاركة العلماء والتقنيين المؤهلين من البلدان النامية في برامج الأبحاث العلمية البحرية الدولية التعاونية. وقد يسر الصندوق تنمية القدرات من خلال التدريب وتقديم المساعدة التقنية. ودعم الصندوق حتى الآن مشاركة ١٦ عالما من البلدان النامية في مجال التدريب والبرامج البحثية الدولية^(٦٤).

١٠٥ - نقل التكنولوجيا. تضم التقارير السنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار تفاصيل عن التطورات الأخيرة في التكنولوجيا البحرية، التي تنحو لأن تكون في طليعة التنمية التكنولوجية. كما يرد فيها نقل المعلومات والبيانات التي تغطي مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالمحيطات من خلال قواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية، التي يوجد الكثير منها على الإنترنت. أما المعلومات المتعلقة بممارسات الدول بشأن نقل معدات والأدوات أو السفن فهي غير متاحة.

١٠٦ - وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المعايير والمبادئ التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية. وتسترشد هذه المعايير والمبادئ التوجيهية بالمبدأ القائل بأن نقل التكنولوجيا البحرية يجب أن يتم دائما استنادا إلى شروط منصفة ومعقولة وينبغي أن تمكن جميع الأطراف المعنية من الاستفادة بالتساوي من التطورات في مجال الأنشطة ذات الصلة بالعلوم البحرية، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تحفيز المجالات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية^(٦٥). ووضعت اللجنة أيضا آلية تبادل معلومات

(٦٤) أنشئ الصندوق بموجب قرار جمعية السلطة الدولية لقاع البحار في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (انظر ISBA/12/A/11). لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالصندوق، انظر www.isa.org.jm.

(٦٥) ذكرت اللجنة أنه في عام ٢٠٠٦، قدمت حكومة الأرجنتين طلبها بموجب المعايير والمبادئ التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية لعلوم المحيطات لآلة سحب بمواصفات معينة ليتم تركيبها على كاسحة جليد A.R.A. Almirante Irizar. وقد نشر هذا الطلب على الموقع الإلكتروني للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/هيئة الخبراء الاستشارية المعنية بقانون البحار، إلا أنه لا ترد مزيد من المعلومات عن نتائج هذا الطلب.

لمساعدة المهتمين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الذين يسعون لإقامة شراكات مناسبة لنقل التكنولوجيا.

١٠٧ - تبادل البيانات والمعلومات - تستمر الحاجة إلى إتاحة المعارف المستمدة من الأبحاث العلمية البحرية ورصدها للذين يحتاجون إليها، ولا سيما البلدان النامية^(٦٦). ويعمل التبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية التابعة للجنة على تسهيل تبادل البيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية بين الدول الأعضاء المشاركة، ويلبي احتياجات المستخدمين فيما يتعلق بمنتجات البيانات والمعلومات. وفي هذا السياق، تؤدي التبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية دوراً قيادياً في مجال بناء القدرات، ولا سيما من خلال شبكات البيانات والمعلومات بشأن المحيطات، ومشروع OceanTeacher Academy و OceanTeacher، وبرنامج التدريب الذي تم تنظيمه في مكتب مشروع اللجنة من أجل التبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية في أوستند، بلجيكا. وفي أفريقيا، ساهم التبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية في إنشاء شبكة من المراكز الوطنية للبيانات والمعلومات المتعلقة بعلم المحيطات، وتوفير سبل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإدارة المناطق الساحلية، وبنبغي توخي الحذر في إدارة الأطلس البحري الأفريقي الذي يظهر المناطق ذات الاستخدام المكثف على طول الساحل الأفريقي؛ ومستودع الوثائق الإلكتروني الأفريقي (OceanDocs) الذي يتيح إمكانية الحصول على أوراق أكثر من ١٠٠٠ نص كامل ألفه خبراء أفريقيون في مجال البحرية؛ وشبكة مستوى سطح البحر، التي تشمل أكثر من ٤٠ جهاز قياس للمد والجزر على طول الساحل الأفريقي. ونُظمت دورات تدريبية على إدارة البيانات والمعلومات، وتحليل البيانات المتعلقة بمستوى سطح البحر، والنمذجة، والتنوع البيولوجي البحري، وتطبيق الاستشعار عن بعد في إدارة المناطق الساحلية. كما تمكّن الوصلة الشبكية المباشرة إلى البحوث العلمية في مجال البيئة، وهي تجمع دولي مشترك بين القطاعين العام والخاص، يقوم بتنسيقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة بيل وعدد من الناشرين الرائدة في العلوم والتكنولوجيا، البلدان النامية من الوصول إلى الأبحاث المتعلقة بالعلوم البيئية.

١٠٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، نظّم برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي بالتعاون مع الشركاء، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في الهند، حلقة عمل تدريبية بشأن أخذ عينات الموارد البحرية، وجمع البيانات وتفسيرها لبحار جنوب آسيا^(٦٧). ويقدم برنامج "المحيط والجزر" في برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي الدعم لبلدان جزر المحيط الهادئ في مجالات العلوم

(٦٦) انظر A/56/121 و A/64/66/Add.1.

(٦٧) ساهمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في هذا النشاط.

والهيدروغرافية البحرية والساحلية، والمعلومات الأساسية لدعم التنمية المستدامة، وتحسين عملية صنع القرار، وإيجاد الحلول، واستخدام الموارد، وتقييم أوجه الضعف في البيئة الساحلية والبحرية. وفي هذا السياق، يوفر البرنامج تدريبا عمليا خلال عمليات المسح الهيدروغرافية والجيولوجية والجيوفيزيائية. كما تم تنظيم حلقات عمل عن التوعية بالبيانات واستخدامها.

١٠٩ - وللتقييمات أهميتها في فهم حالة واتجاهات النظم الإيكولوجية البحرية على نحو أفضل. وتساعد التقييمات بشكل خاص في قياس أوجه ضعف مختلف النظم الإيكولوجية ومرونتها وقدرتها على التكيف. كما تسهم في تحقيق فهم أفضل لطريقة ومدى تأثير الأنشطة البشرية على الأنظمة الإيكولوجية، وبالتالي، فإنها تساعد على تحديد ومراقبة، وحيثما أمكن، تجنب المخاطر البيئية. لذلك فإن التقييمات العلمية بالغة الأهمية من أجل وضع إجابات مناسبة، على جميع المستويات، من خلال مساعدة الدول في تحديد الأولويات لتدخلات الإدارة.

١١٠ - وفي اجتماعه المنعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وافق الفريق العامل الجامع المخصص التابع للجمعية العامة المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ١١١/٦٣ في توصياته، على أن العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، من شأنها أن تعزز وتسهل وتكفل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا البحرية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار وغيرها من الصكوك والمبادرات الدولية السارية، وذلك لصالح الدول النامية والدول الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار بالمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية الخاصة باللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. ومن شأن العملية المنتظمة أن تعزز التعاون التقني، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستدعى الدول والمنظمات العالمية والإقليمية لكي تتعاون فيما بينها لتحديد الثغرات والأولويات المشتركة كأساس لوضع برنامج متماسك لدعم بناء القدرات في مجال المراقبة البحرية والتقييم. ومن خلال العملية المنتظمة، سيتم تحديد فرص بناء القدرات، ولا سيما على أساس ترتيبات بناء القدرات القائمة وتحديد الأولويات في مجال بناء القدرات واحتياجات وطلبات البلدان النامية. وستدعى الدول والمنظمات الدولية والهيئات والمؤسسات ذات الصلة للتعاون في بناء قدرات البلدان النامية في مجال العلوم البحرية والرصد والتقييم، بما في ذلك من خلال حلقات العمل والبرامج التدريبية والمواد والزمالات (انظر A/64/347). وفي دورتها الرابعة والستين، أيدت الجمعية العامة توصيات الفريق العامل، وطلبت إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني من أجل: (أ) تقديم الدعم لدورة السنوات الخمس الأولى من عمليات العملية المنتظمة؛ (ب) وتقديم المساعدة إلى أعضاء فريق الخبراء الذي أنشأته الجمعية العامة من البلدان النامية لحضور اجتماع الفريق العامل الجامع المخصص في عام ٢٠١٠؛ (ج) ودعم

صندوق المنح الدراسية الخاص لبرامج التدريب في البلدان النامية (انظر قرار الجمعية العامة ٧١/٦٤، الفقرتان ١٨٠ و ١٨٣). وقد أنشئ الصندوق الاستئماني وقدمت آيسلندا مساهمة قدرها ٣٠.٠٠٠ دولار.

١١١ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع شركائه، بتنفيذ برنامج تقييم المياه العابرة للحدود التابع لمرفق البيئة العالمية الذي يهدف إلى تطوير منهجيات لتقييم حالة النظم المائية العابرة للحدود والظروف المتغيرة: نظم المياه الجوفية العابرة للحدود، والبحيرات/نظم الخزانات العابرة للحدود، ونظم الأنهار العابرة للحدود، والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة ومناطق المحيطات المفتوحة. ويمكن استخدام هذه المنهجية، عندما توضع من أجل المحيطات في سياق العملية المنتظمة. ومن بين المعوقات أمام الإدارة الفعالة للمياه العابرة للحدود عدم وجود منهجية منتظمة وعلمية قوية لتقييم الظروف المتغيرة لهذه المسطحات المائية، مما يسمح لصانعي السياسات، ومرفق البيئة العالمية، والمنظمات الدولية، تحديد الأولويات المستندة إلى العلوم بغية تخصيص موارد مالية^(٦٨).

١١٢ - مصايد الأسماك - أجرت منظمة الأغذية والزراعة حلقات عمل تدريبية بهدف تنفيذ استراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات المتعلقة بحالة واتجاهات مصايد الأسماك الطبيعية؛ واستحداث واستخدام الإحصاءات السمكية والمعلومات من خلال دعم مشروع مدونة صيد الأسماك - حالة مصايد الأسماك، وتقييم ورصد الموارد المتعلقة بمصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية في مضيق صقلية، بما في ذلك استعراض المعارف وجمع الأدلة العلمية عن الأرصد المشتركة، وتقديم الدعم لإدارة مصايد الأسماك في غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك جمع البيانات والمعلومات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وقدمت المساعدة التقنية والتدريب لتعزيز القدرات الوطنية في مجال علوم مصايد الأسماك، وتعزيز القاعدة المعرفية لتنفيذ نهج النظام البيئي لمصايد الأسماك في البلدان النامية، بما في ذلك الإجراءات والأساليب لتقييم ورصد خصائص الأنظمة الإيكولوجية الرئيسية. ويوجد لمشروع إدارة مصايد الأسماك المحيطية في جزر المحيط الهادئ المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية عنصر واحد يهدف إلى توفير معلومات ومعارف علمية محسنة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الأرصد السمكية العابرة للحدود في المحيط وجوانب النظم الإيكولوجية الاستوائية في غرب المحيط الهادئ الدافئة ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية في هذه المجالات^(٦٩).

(٦٨) وثيقة مشروع مرفق البيئة العالمية متاحة على الموقع <http://ioc-unesco.org>.

(٦٩) انظر ICSP8/UNFSA/INF.4/Rev، انظر الحاشية ٣٧.

١١٣ - وعلى المستوى الإقليمي، نظم كل من اللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي وأمانة جماعة المحيط الهادئ أنشطة تدريب علمي يعود بالفائدة على البلدان النامية الأعضاء في المنظمتين. ونظمت اللجنة الدولية حلقات عمل للتدريب على جمع البيانات وتحسينها في منطقة البحر الكاريبي (غيانا، ٢٠٠٩) وعلى تقييم المعايير ووضع نماذج لتقدير الكميات الأساسية من الأرصد السمكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المغرب، ٢٠٠٩). كما تقدم اللجنة الدولية المساعدة المالية إلى العلماء من الدول الساحلية النامية لتمكين من المشاركة في اجتماعات علمية تعقد ما بين الدورات وفي اجتماعات اللجنة الدائمة للبحث والإحصاء، وقد تولت بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة إدارة مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن صيد الأسماك - حالة مصايد الأسماك، وهو برنامج معني بنظم تقديرات الأرصد وجمع البيانات والمعلومات بشأنها. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت أمانة جماعة المحيط الهادئ حلقة عمل لتدريب التقنيين العلميين من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على الإجراءات المتبعة لأخذ عينات الطحالب، كما نظمت حلقة عمل عن بيانات سمك التونة (نيسان/أبريل ٢٠١٠) وحلقات عمل عن تقديرات أرصدة سمك التونة والنظم الإيكولوجية والصيد العرضي (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠) للدول الجزرية الصغيرة النامية الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصد السمكية. ومن أجل الحصول على أمثلة عن المساعدة التي تقدمها لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي إلى منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي^(٧٠)، انظر الفقرة ٢٨١ أدناه.

١١٤ - وأتاح كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي وأستراليا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان التدريب وبناء القدرات للبلدان النامية في المجالين التقني والعلمي. واشتملت مواضيع حلقات العمل التدريبية على البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك؛ وتقديرات الأرصد السمكية؛ وإحصاءات مصايد الأسماك؛ والتنمية المستدامة لمصايد الأسماك؛ والدراسات البيئية؛ وجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها؛ والنظام الفرعي للاتصالات البحرية؛ ودعم المصايد الصغيرة الحجم؛ والشروط الصحية المتوفرة لمنتجات مصايد الأسماك؛ والدراسات المتعلقة بمصايد الأسماك. وتعلقت المساعدة أيضا بالتعزيز المؤسسي ونقل تكنولوجيا وسائل التخفيف من أجل حماية التنوع الأحيائي البحري^(٦٩).

(٧٠) تشمل الدول الأعضاء في منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي أنغولا وناميبيا والاتحاد الأوروبي والنرويج.

١١٥ - وأفادت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في مساهمتها بأنها أنشأت "صندوقا خاصا للقدرات العلمية العامة". والغرض من هذا الصندوق هو ضمان مشاركة أوسع نطاقا في عمل اللجنة العلمية التابعة للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، والتشجيع على تقاسم الأعباء وبناء القدرات داخل اللجنة، والمساعدة في جمع ودراسة وتبادل المعلومات المتصلة بالموارد البحرية الحية التي تستخدمها اللجنة. ويعمل أيضا الصندوق على تشجيع وتعزيز إجراء بحوث قائمة على التعاون والتضافر من أجل توسيع نطاق المعرفة بالموارد البحرية الحية للنظم الإيكولوجية البحرية في أنتاركتيكا وعلى التزويد بأفضل المعلومات العلمية المتاحة للجنة^(٧١).

١١٦ - البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري: لاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن محور الاهتمام الرئيسي لأي مشروع يتناول أنشطة برية في غرب المحيط الهندي كان في تطوير القدرات الوطنية في العلوم البحرية، فقد أقر البرنامج بأن عدم توفر قدرات تقنية كافية هو عامل تقييدي للعديد من حكومات المنطقة. وللإطلاع على معلومات عن أنشطة بناء القدرات الموجهة نحو منع تكاثر الطحالب الضارة، انظر الفقرة ١٩٤. وأبرز مرفق البيئة العالمية، الذي يقدم المنح إلى البلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمشاريع تتصل بحماية البيئة العالمية، ما يتبعه من نهج قائمة على العلوم لبناء القدرات في شؤون المحيطات وقانون البحار باعتبارها جزءا من مجالها المحوري المتعلق بالمياه الدولية. والمرفق يدعو منذ عام ١٩٩٥ إلى اتباع نهج قائم على العلوم لبناء القدرات اللازمة لمعالجة أوجه القلق الحالية والاستفادة من الفرص القائمة للحفاظ على الفوائد الكامنة في هذه الكتل المائية الكبيرة. وقد استكمل أيضا هذا النهج بمشاريع عالمية متعددة الدول تتعلق بتجارب نقل التكنولوجيا وبمشاريع التعلم ذات الصلة بالقطاع والتي ترمي إلى تعزيز بناء القدرات وتبادل الإطلاع على التجارب بين بلدان الجنوب. وتسخير العلم لإدخال نهج تعتمد على النظام الإيكولوجي للإدارة ولبناء قدرات الدول على اتباع النهج واستخدام التكنولوجيا الجديدة بنجاح هو مبدأ يطبقه مرفق البيئة العالمية على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فضلا عن تحسين إدارة النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة (انظر الفرع الرابع باء - ٣ أدناه).

١١٧ - وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في المحيطات العميقة والمفتوحة، فإن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يشارك في المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي في المحيطات، وهي مبادرة ترمي إلى مساعدة البلدان وكذلك المنظمات الإقليمية والعالمية على الاستفادة من البيانات والأدوات والمنهجيات القائمة والجديدة لتحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية

(٧١) انظر التقرير الثامن والعشرين للجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا، الفقرتان ١٦-٨ و ١٦-٩.

أو البيولوجية مع تركيز أولي على مناطق المحيطات الموجودة خارج حدود الولاية الوطنية. وتعتمزم المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي في المحيطات الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات في عام ٢٠١٠. وسينظم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لمعالجة مشاكل ذات صلة بتحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، بما في ذلك إمكانية الاضطلاع على البيانات الموجودة حاليا وانتقاء الأدوات والتكنولوجيات المناسبة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت المبادرة موقعا إلكترونيا مخصصا على الإنترنت ووضعت أدوات نظام شبكي للمعلومات الجغرافية من أجل تبادل الخبرات ودراسات الحالات الفردية (<http://openoceansdeepseas.org>). ويشمل هذا الموقع الإلكتروني جميعا لمعلومات عن المواضيع ذات الصلة، بما فيها التقارير العلمية ومصادر البيانات والأدوات الموجودة على الإنترنت^(٧٢). والمبادرة الأخرى التي تجدر الإشارة إليها هي تعداد الكائنات الحية البحرية، وهي تمثل شبكة عالمية من الباحثين في أكثر من ٨٠ دولة مشاركة في مبادرة علمية مدتها ١٠ أعوام لتقييم وتبيان مدى تنوع الحياة في المحيطات وتوزيعها وتوافرها. ومن المتوقع أن يصدر هذا العام أول تعداد في العالم شامل للكائنات الحية البحرية في الماضي والحاضر والمستقبل. وسيمثل هذا التعداد مصدرا قيما من المعلومات للدول.

١١٨ - وفي سياق اللجنة التوجيهية للخريطة العامة لأعماق المحيطات المشتركة بين اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، يجري تدريب جيل جديد من العلماء والهيدروغرافيين المتخصصين في قياس أعماق المحيطات من خلال برنامج تدريبي دولي مدته ١٢ شهرا في مجال علوم أعماق المحيطات.

١١٩ - تغير المناخ - في سياق تغير المناخ، ركز عدد من مبادرات بناء القدرات التي أبلغ عنها على تعزيز الأبحاث العلمية البحرية وتبادل البيانات والمعلومات وتعزيز القدرة المؤسسية.

١٢٠ - وما زالت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ تبقي على حوار منتظم مع البرامج والمنظمات البحثية الناشطة في أبحاث تغير المناخ ومن ثم تضطلع بدور هام في توفير معلومات علمية جديدة عن تغير المناخ. وبالإضافة إلى النتائج العلمية الناشئة، فقد طُلب كذلك إلى الأوساط القائمة بالبحث أن تعلم بانتظام الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بما يحدث من تطورات أثناء الاضطلاع بأنشطة البحث ذات الصلة بالاتفاقية الإطارية، مثل أنشطة التخطيط في مجال الأبحاث وأولويات البحث والثغرات التي تظهر أثناء تنفيذ هذه الأولويات، وأنشطة بناء القدرات في مجال البحث.

(٧٢) مساهمة الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

١٢١ - وفي الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في كوبنهاغن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذ قرار بشأن تنفيذ عمليات مراقبة منتظمة للمناخ يقضي، في جملة أمور، ببحث الأطراف، وبدعوة مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية للعمل على معالجة الأولويات والثغرات المحددة والمتعلقة بما أحرز من تقدم في خطة تنفيذ النظام العالمي لمراقبة المناخ، وضمان عملية متواصلة طويلة الأجل للشبكات الأساسية الموجودة في الموقع، على أن يشمل ذلك توفير الموارد اللازمة. كما طلب القرار إلى أمانة النظام العالمي لمراقبة المناخ أن تستكمل تنفيذ الخطة، مع مراعاة الاحتياجات الناشئة فيما يتعلق بمراقبة المناخ، وعلى الأخص تلك المتعلقة بأنشطة التكيف مع المناخ.

١٢٢ - والنظام العالمي لرصد المحيطات هو نظام عالمي دائم لعمليات المراقبة ووضع نماذج للمتغيرات في البحار والمحيطات وتحليلها دعماً للخدمات التنفيذية للمحيطات في جميع أرجاء العالم. ويمثل النظام العالمي لرصد المحيطات في أفريقيا، الذي يتلقى الدعم من مكتب مشاريع النظام العالمي لرصد المحيطات التابع للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، عنصر المحيطات في النظام العالمي لمراقبة المناخ في أفريقيا. وقد أقيمت الروابط بين اتفاقيات البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في إطار النظام العالمي لرصد المحيطات في أفريقيا. وتسليماً بازدياد كميات البيانات التي جمعتها العوامات السائبة على امتداد السواحل الأفريقية، ستتنظم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية حلقة عمل في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن استخدام البيانات الواردة من العوامات الموجودة.

١٢٣ - وقدمت لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق تقريراً عن المبادرات الإقليمية لبناء القدرات، بما فيها برنامج "بونوس" المشترك لتمويل العلوم البحرية الخاصة ببحر البلطيق ومبادرة "بالتكس" لجماعة تغير مناخ بحر البلطيق (مبادرة البلطيق للبرنامج العالمي لأبحاث المناخ)، التي عززت الأساس العلمي اللازم لعمل اللجنة.

باء - أنشطة ومبادرات بناء القدرات في مجالات أخرى تتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار

١ - التطبيق الموحد والمتسق لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

١٢٤ - تولى الجمعية العامة أهمية كبرى لاتساق تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (انظر على سبيل المثال القرار ٧١/٦٤، الفقرة ٥). وفي هذا الصدد، تضطلع الجمعية العامة بمسؤولية بذل الجهود بهدف تحقيق فهم أفضل للاتفاقية واتفاق الباب الحادي عشر

لضمان تنفيذهما الفعال وكفالة توفير الاستجابات المناسبة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية، لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في تنفيذ أحكام الاتفاقية والاتفاق. وكجزء من الجهود المتواصلة والرامية إلى مساعدة الدول وبناء القدرات على الصعيد الوطني، أعدت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار تقارير سنوية للأمين العام، وتقارير خاصة للأمين العام تشمل الدراسات^(٧٣) والعديد من المنشورات التي تقدم لمحة عامة عن التطورات الرئيسية في شؤون المحيطات وعن قانون البحار، مع إلقاء الضوء على الممارسة المناسبة التي تتبعها الدول وتبيان أفضل النهج المتبعة لإدارة المحيطات ضمن أمور أخرى. وثمة تقارير ومنشورات أخرى قدمت على سبيل المثال مصفوفة تحدد التزامات الدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وصكوك أخرى تضع المعايير والقوانين والأنظمة والممارسات والإجراءات الدولية المشار إليها في الاتفاقية، وتتناول احتياجات البلدان النامية وجني الفوائد في إطار الاتفاقية (انظر الفقرة ٤)^(٧٤). وبالإضافة إلى ذلك، شرحت عدة منشورات الجوانب الفنية لتنفيذ الاتفاقية، بما فيها المتصلة بتحديد خطوط الأساس وتعيين الحدود الخارجية للجرف القاري وراء المائي ميل بحري للعمل على تنفيذ أحكام محددة واردة في الاتفاقية (مثل تلك المتعلقة بتعيين الحدود البحرية أو بإجراء البحوث العملية البحرية)^(٧٥) (انظر الفقرة ١٠٣ أعلاه)).

١٢٥ - وأنشئت عدة برامج للزمالات والتدريب الداخلي. وفي الأمم المتحدة، تساعد زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار المرشحين على اكتساب المزيد من المعرفة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل العمل على تفهمها وتطبيقها على نطاق أوسع وتعزيز الخبرات المتخصصة في مجال قانون البحار. ويشترط أن يكون المرشحون حائزين على درجة في القانون أو في اختصاص ذي صلة بقانون البحار، وأن تكون لديهم خبرة عملية تتعلق بالموضوع لا تقل مدتها عن خمس سنوات؛ وأن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٠ عاماً. ويتخذ المستشار القانوني للأمم المتحدة قرارات قبول المرشحين بناء على توصية من فريق استشاري رفيع المستوى. ويتولى الزملاء إعداد دراسات في أحد المعاهد

(٧٣) للحصول على تفاصيل، انظر <http://www.un.org/Depts/los>.

(٧٤) انظر على سبيل المثال، التزامات الدول الأطراف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك المكملة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.V.5)، أو الدراسة المشار إليها في الفقرة ٤ من هذا التقرير.

(٧٥) انظر، على سبيل المثال، دليل التدريب على تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري وراء المائي ميل بحري وإعداد التقارير لتقديمها إلى لجنة حدود الجرف القاري (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.V.4)؛ ودليل تعيين الحدود البحرية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.V.2)؛ وخطوط الأساس: بحث في الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع No.E.88.V.5).

المشاركة يليها برنامج تدريب داخلي آخر في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة. ومنذ أن بدأ العمل بزمانة هاملتون شيرلي أميراسينغ في مجال قانون البحار في عام ١٩٨٦، أصبح هناك ٢٧ زميلاً أتوا من ٢٥ دولة وتلقوا جائزة الزمانة. وبالنظر إلى عدم كفاية التمويل، لم يعد بالإمكان تنفيذ برنامج زمانة هاملتون شيرلي أميراسينغ الثانية والعشرين ولم تلتزم طلبات الترشيح للزمالتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين. وفي العام الماضي، قدم عدد من المساهمات للزمانة إثر مبادرة لجمع الأموال تقدمت بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وإضافة إلى ذلك، منح المستشار القانوني بصورة استثنائية برنامج الزمانة مبلغاً قدره ٣٨.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لمكتب الشؤون القانونية لدعم التعريف بالقانون الدولي. ومن المتوقع أن ينفذ برنامج الزمانة في عام ٢٠١٠.

١٢٦ - وأخذ برنامج آخر هو برنامج الزمالات المشترك بين مؤسسة نيبون اليابانية والأمم المتحدة وعنوانه "تنمية الموارد البشرية وتعزيز النظام القانوني لمحيطات العالم"، يتيح الفرص منذ عام ٢٠٠٤ للدول النامية لبناء قدراتها عن طريق زمانة البحوث المتقدمة في ميدان شؤون المحيطات وقانون البحار، واختصاصات ذات صلة بالموضوع تشمل العلوم البحرية دعماً لأطر الإدارة. والزمانة مفتوحة أمام المسؤولين الحكوميين والفنيين الآخرين من المستوى المتوسط ممن يأتي من بلدان نامية. وينفذ البرنامج في مرحلتين، مرحلة بحث أكاديمي مدتها ستة أشهر تنفذ بالشراكة مع مؤسسة واحدة من أصل ٤٠ مؤسسة أكاديمية مضيفة؛ يليها مرحلة تدريب عملي مدتها ثلاثة أشهر تستضيفها عادة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وتلقى البرنامج منذ إنشائه نحو ٣٠٠ طلب مما يزيد عن ٨٠ دولة، ومنح ٨١ قبولاً لمواطنين من ٤٩ دولة كان من ضمنهم زملاء احتياطيين، وشكلت الإناث منهم نسبة تقارب ٤٠ في المائة. كما أنشأ البرنامج عنصر بناء القدرات المتواصل لخريجيه من أجل تلبية احتياجاتهم الناشئة أثناء إحرارهم التقدم في وظائفهم، وفي إطار ما تتطلبه منهم التطورات الجديدة في شؤون المحيطات وقانون البحار من معارف جديدة. وسيعمل أيضاً عنصر الخريجين على تعميق التفاهم بين الأفراد وتيسير إقامة علاقات دائمة وشاملة بينهم على الصعيدين الشخصي والمهني، وسيواصل بلورة رؤية عملية واستشرافية متكاملة فيما يتعلق بقضايا شؤون المحيطات وقانون البحار^(٧٦).

(٧٦) توجد معلومات أخرى، تشمل معايير القبول، وورقات بحث أعدها زملاء سابقون وملفات الترشح وقائمة مستكملة بالمؤسسات المضيفة المشاركة متاحة في الموقع www.un.org/depts/los/nippon.

١٢٧ - بالإضافة إلى الفرص العديدة للتدريب الداخلي التي تشكل جزءاً من برنامج التدريب الداخلي في الأمم المتحدة، أخذت أيضاً شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار تنظم منذ عام ٢٠٠٢ إحاطات إعلامية سنوية بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وتقدم هذه الإحاطات لمحة عامة عن آخر التطورات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار وتلقي الضوء على التحديات التي نشأت حديثاً في وجه تعزيز وتطوير نظام قانوني يضبط استخدام المحيطات ضمن إطار العناصر الرئيسية للنظام الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٢٨ - وقدمت أيضاً شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار مساعدة هامة أثناء تلبية طلبات فردية قدمتها الدول للمشورة والمساعدة، بما في ذلك من خلال مشاركة خبراء الشعبة في مختلف أنشطة التدريب وحلقات العمل والندوات على الصعيد الوطني. ويمكن الإشارة إلى أن هذا الشكل من المساعدة يتسم على ما يبدو بالكفاءة العالية لأنه يسمح بمشاركة عدد من واضعي السياسات والخبراء القانونيين والتقنيين على الصعيد الوطني بتكلفة منخفضة نسبياً للدولة النامية المضيفة نظراً لأن هذه المشاركة لا تستتبع أية تكاليف سفر دولي. بيد أن تنفيذ أنشطة بناء القدرات بهذا الشكل يتأثر بشحة الموارد المتاحة للأمانة العامة ويلزم عادة المنظمين بتحمل النفقات المتعلقة بمشاركة خبراء شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

١٢٩ - ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي^(٧٧) التي تعد أحد الأنشطة التي بدأت في عام ١٩٩٧ في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (انظر قرار الجمعية العامة ١٥٢/٥٢)، توفر تدريباً عالي الجودة على القانون الدولي وتتيح مواد بحثية لمتلقي التدريب على الصعيد العالمي. وتتكون المكتبة من (أ) محفوظات تاريخية تتضمن وثائق ومواد سمعية بصرية تتعلق بالتفاوض على الصكوك القانونية واعتمادها برعاية الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة منذ عام ١٩٤٥؛ (ب) وسلسلة من المحاضرات تشتمل على مجموعة دائمة من المحاضرات المتعلقة بالقانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار، ألقاها فقهاء وممارسون بارزون في القانون الدولي؛ (ج) ومكتبة بحثية تزود بمكتبة إلكترونية للقانون الدولي ترتبط بوصلات بالمعاهدات والفقهاء القضائي والمنشورات والوثائق ومؤلفات الفقهاء وأدلة البحوث. وتتاح مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية مجاناً على شبكة الإنترنت (انظر www.un.org/law/avl).

(٧٧) من إعداد وتنفيذ شعبة التدوين في مكتب الشؤون القانونية.

١٣٠ - وكما تجلّى من المعلومات المتاحة في الفروع اللاحقة، فإن هناك أيضا الكثير من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها ومنظمتها الأخرى التي تسهم من خلال أنشطتها في توسيع نطاق تعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها الموحد والمتسق، ولا سيما المحكمة الدولية لقانون البحار (انظر الفقرات ٢٦٩-٢٧١ أدناه) والسلطة الدولية لقاع البحار (انظر الفقرة ١٠٤ أعلاه والفقرة ١٨٥ أدناه).

١٣١ - ويتمثل أحد العناصر الهامة لأنشطة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التي تنفذها لأغراض بناء القدرات في دعم ما تبذله المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، ولا سيما الإقليمية، من جهود ترمي إلى دعم تنفيذ القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار، ضمن نطاق اختصاصاتها. والهدف من مشاركة خبراء من الشعبة في مؤتمرات وحلقات دراسية وندوات وحلقات عمل وبرامج تدريبية نظمتهها منظمات أخرى هو المساعدة في توحيد واتساق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومواصلة تطويرها من خلال صكوك قانونية أخرى، والتشديد على الحاجة إلى نهج متكامل ومتعدد الاختصاصات ومشارك بين القطاعات، فضلا عن الحاجة إلى التعاون والتنسيق، ولا سيما على الصعيد الوطني والإقليمي، وإبراز أهمية الاتفاقية باعتبارها الأساس للعمل والتعاون على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال القطاع البحري. ويرد في هذا التقرير أمثلة عديدة عن هذه الأنشطة (انظر على سبيل المثال الفقرات ١٠٨ و ١٤٥ و ١٧١ و ٢٣٩ و ٢٤٥ و ٢٦١).

١٣٢ - وتشمل الأمثلة في الآونة الأخيرة (أ) مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالحدود البحرية والرصيف القاري، المنظم كجزء من تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي (المعقود في أكرا يومي ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، الذي ساعدت فيه الشعبة منظم المؤتمر والاتحاد الأفريقي على إعطاء المشاركين لمحة عامة عن نظام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن تعيين الحدود البحرية؛ (ب) وحلقة العمل المتعلقة بالكابلات البحرية وقانون البحار التي ساعدت فيها الشعبة المنظم المركز المعني بالقانون الدولي التابع لجامعة سنغافورة الوطنية، على إعطاء المشاركين لمحة عامة عن النظام القانوني الوارد في الاتفاقية المتعلقة بالكابلات البحرية^(٧٨). وكان الهدف من حلقة العمل هو زيادة فهم النظم القانونية الحالية وتحديد الثغرات.

١٣٣ - وهناك مثال آخر جديد يتمثل في اجتماع المتابعة لآلية التنسيق التقني بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية للصومال وبونتلانند وصوماليلاند لأنشطة مكافحة القرصنة (المعقود يومي ٣ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ في جيبوتي)، الذي ساعدت فيه الشعبة المنظم والمنظمة البحرية الدولية على تزويد أعضاء آلية التنسيق التقني التي أنشئت بموجب اتفاق تنفيذي تقني مبرم بين

(٧٨) انظر الحاشية ٤٤.

الأطراف في كمبالا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بالمساعدة التقنية فيما يتعلق بالنظام الوارد في الاتفاقية والمتعلق بالمناطق البحرية، وعلى الأخص المناطق الاقتصادية الخالصة.

١٣٤ - وهناك أيضا العديد من المؤسسات التي توفر الدعم في مجال بناء القدرات المتعلقة بالاتفاقية، ومنها أكاديمية رودس لقانون المحيطات والسياسات^(٧٩) - وهي مؤسسة تعليمية دولية - مختصة في تحسين فهم قانون البحار الحديث وتعزيز احترام سيادة القانون في محيطات العالم؛ والمؤسسة الدولية لقانون البحار، التي أنشأت في عام ٢٠٠٦ أكاديمية صيفية سنوية في المحكمة الدولية لقانون البحار تعنى بدراسات قانون البحار الدولي والقانون البحري (انظر أيضا الفقرة ٢٧٣)، والمعهد الدولي للمحيطات الذي يوفر برامج تدريبية لفترات تتراوح بين أربعة إلى ثمانية أسابيع في مجال إدارة المحيطات وإدارة المحيطات الإقليمية^(٨٠).

٢ - ترسيم حدود المناطق البحرية وتعيينها

١٣٥ - في ما يتعلق بالمساحات البحرية، وإلى جانب الأنشطة المشار إليها أعلاه، نظمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية ودون الإقليمية بشأن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري وراء المائتي ميل بحري وإعداد التقارير لتقدمها إلى لجنة حدود الجرف القاري. واستفاد من هذه الدورات التدريبية، التي تنظم منذ عام ٢٠٠٥، ٥٣ دولة و ٢٩٩ متدرِّبًا حتى تاريخه. واستند هيكل هذه الدورات التدريبية ومحتواها إلى دليل التدريب الذي أعدته الشعبة بالتعاون مع بعض أعضاء اللجنة. وتسنت مشاركة ١٥٧ من هؤلاء المتدربين الوافدين من ٤٤ دولة بفضل المساعدة المالية التي قدمها الصندوق الاستثماري المنشأ لهذه الغاية بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٥٥، والمعدّل بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨. وتدير الشعبة هذا الصندوق الاستثماري. ووفقا لبيان الحسابات، بلغ رصيد الصندوق الاستثماري نحو ٤٥٢,٥٢ ٧٤٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٣٦ - وأنشئ برنامج الجرف القاري التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي يتم تنسيقه من خلال قاعدة بيانات معلومات البحوث العالمية - أرنال في النرويج، بهدف مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على ترسيم الحدود الخارجية للجرف القاري الخاص بها. وقدم برنامج الجرف إلى تلك البلدان، من بين أمور أخرى، المساعدة التقنية، بما فيها

(٧٩) انظر الموقع الإلكتروني <http://www.virginia.edu/colp/rhodes-academy.html>.

(٨٠) انظر الموقع الإلكتروني <http://internationaloceaninstitute.dal.ca> و www.ioinst.org.

الدعم لتحديد البيانات الحالية وجمعها أو تحليلها. ونظم أيضا حلقات عمل تدريبية إقليمية ووطنية، بعضها بالتعاون مع الشعبة.

١٣٧ - ويهدف برنامج بناء القدرات للمنظمة الهيدروغرافية الدولية المشار إليه بمزيد من التفصيل في الفقرات من ٢٢٨ إلى ٢٣٠ أدناه إلى تعزيز القدرة التقنية اللازمة للدول النامية على تحديد خطوط الأساس وإنشاء الحدود الخارجية للمناطق البحرية، بما فيها خطوط تعيين الحدود. ويمكن مواصلة استكشاف إمكانية تضافر جهود الشعبة لتوضيح الجوانب التقنية من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ما يتعلق بالمساحات البحرية وجهود برنامج المنظمة الهيدروغرافية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية لتضافر أنشطة بناء القدرات، في ما يتعلق بالمسعى المشترك الجاري لوضع مواصفات المنتجات بشأن حدود الولايات القضائية ضمن الخرائط الملاحية الإلكترونية وما يتصل بها من تعزيز الهيدروغرافيا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٣٨ - وتضطلع منظمات حكومية دولية أخرى، بينها منظمات إقليمية، بدور رئيسي في أنشطة بناء القدرات المتصلة بترسيم حدود المناطق البحرية وتعيينها. وعلى سبيل المثال، تتلقى عدة دول نامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأعضاء في الكمنولث، المشورة والمساعدة من الكمنولث في ما يتعلق بإنشاء الحدود الخارجية للحرف القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري. ومنذ عام ٢٠٠١، يقود برنامج المحيطات والجزر التابع للجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، عن طريق مشروعه للحدود البحرية في جزر المحيط الهادئ، بلدان جزر المحيط الهادئ لوضع حلول تقنية، ومسوحات أساسية، واستعراض تطور الوضع الأرخيبي ووضع الخطوط الأساس، وتعيين حدود المناطق البحرية والحلول المتعلقة بالحدود المشتركة. وقدم البرنامج حتى الآن نحو ٧٥ في المائة من البيانات اللازمة لدعم هذه البلدان بغية إعلان خطوطها الأساس وحدود مناطقها البحرية. ويضطلع البرنامج أيضا بدور قيادي على الصعيد الإقليمي للتنسيق بين بلدان جزر المحيط الهادئ ومساعدتها على تعيين حدود الحرف القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري.

١٣٩ - وتجدر الإشارة أيضا إلى مساهمة المؤسسات غير الحكومية في تعزيز القدرات الوطنية. وبوجه خاص، تقدم وحدة البحوث المتعلقة بالحدود الدولية في جامعة دورهام ما يلي: الخبرة العملية المتصلة بالحدود الدولية برا وبحرا في مختلف أنحاء العالم؛ والخبرة في مجال ترسيم الحدود وتعيينها، وإدارة الحدود وحل المنازعات الإقليمية؛ والقيادة الأكاديمية لدراسة الحدود وأثرها على العلاقات الدولية وتحديد التخوم (انظر www.dur.ac.uk/ibru).

٣ - الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار ونُهج النظم الإيكولوجية

١٤٠ - إقرارا بالتحديات التي ينطوي عليها تطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، يركز العديد من أنشطة بناء القدرات على إنشاء الأطر المؤسسية، فضلا عن توفير التدريب للموظفين على مختلف جوانب هذا النهج. ويرد أدناه بعض الأمثلة التي تستند إلى المساهمات في هذا التقرير^(٨١).

١٤١ - وينشط مرفق البيئة العالمية كثيرا في بناء قدرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وقد حشد ٨٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عن طريق مشاريعه المتعلقة بالنظم البحرية البيئة الكبيرة وإدارة السواحل لدعم الإجراءات المنفذة بدفع قطري على مختلف المستويات^(٨٢). وعلى مستوى النظم البحرية البيئية الكبيرة، تقوم مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لمرفق البيئة العالمية حاليا بتجربة واختبار سبل تنفيذ الإدارة المتكاملة للمحيطات والسواحل والموائل وأحواض المياه العذبة عن طريق نهج قائم على النظم الإيكولوجية. وفي هذا الصدد، قدم مرفق البيئة العالمية تمويلا كبيرا لدعم المشاريع المنفذة بدفع قطري من أجل إدراج ممارسات التقييم والإدارة المتعددة القطاعات والقائمة على النظم الإيكولوجية للنظم البحرية البيئية الكبيرة الكائنة على هامش المحيطات. وعلى سبيل المثال، طلبت حكومات أنغولا وناميبيا وجنوب أفريقيا في منتصف التسعينيات المساعدة من مرفق البيئة العالمية لتنفيذ مشروع أسفر عن إقامة مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير المتعلق بتيار بينغويلا، وفي النهاية، إلى إنشاء لجنة تيار بينغويلا.

١٤٢ - ودعما للنظم البحرية البيئية الكبيرة، يعمل مرفق البيئة العالمية أيضا على مستويات أخرى لتعزيز عمليات التكامل والمشاركة والإصلاح من أجل تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن الأمثلة على حجم العمل على مستوى المقاطعات والبلديات الشراكات بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة البيئة في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا (انظر الفقرة ١٤٤ أدناه)، مع التركيز على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتركز المساعدة التي يقدمها مرفق البيئة العالمية للمجتمعات المحلية على حفظ الموائل لسبل عيش المجتمعات المحلية والأمن الغذائي واحتباس الكربون. ومن الأمثلة الأخرى مشروع بحر الصين الجنوبي

(٨١) مساهمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، والشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، وبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٨٢) قدم مرفق البيئة العالمية ما مجموعه ٧٥٠ مليون دولار تقريبا إلى ١٢٧ دولة مستفيدة من أجل تمويل مشاريع ساحلية وبحرية بالإضافة إلى تمويل مشترك بقيمة ٣,٢ بلايين دولار. وخصص مرفق البيئة العالمية، منذ إنشائه في عام ١٩٩١، مبلغا قدره ٨,٨ بلايين دولار استكمل بتمويل مشترك قدره ٣٩ بليون دولار للمشاريع في ١٦٥ دولة.

وخليج تاينلند المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي استفاد من معارف المجتمعات المحلية في إنتاج الأسماك والإدارة المشتركة للحد من الصيد بالشباك المخروطية في الفترات الحرجة من دورات الحياة وذلك للحفاظ على مصايد الأسماك.

١٤٣ - ويعمل مرفق البيئة العالمية أيضا على مستوى تصريف أحواض الأنهار باتجاه السواحل بغية تحسين نظم تدفق المياه والحد من كمية تركيز التلوث على نحو يتسق مع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (انظر الفقرة ١٨٩ أدناه). وعلى مستوى البرامج، يهدف مرفق البيئة العالمية إلى الاستفادة من برامج العمل الاستراتيجية التي اتفقت عليها الدول عن طريق تقديم الدعم إلى البرامج التي تشمل مشاريع متعددة لتحسين فرص تعزيز النتائج الميدانية. وكان حوض الدانوب/البحر الأسود محط تركيز أول هذه البرامج. وطلبت الدول عددا إضافيا من هذه البرامج، على غرار الصندوق الاستثماري المشترك بين مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق العالمي للأحياء البرية لاستدامة مصايد الأسماك في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهناك برنامجان آخران هما مبادرة المثلث المرجاني بمشاركة مصرف التنمية الآسيوي ومرفق البيئة العالمية (انظر الفقرة ١٧٣ أدناه) وبرنامج "البحر الأبيض المتوسط المستدام" المشترك بين مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي.

١٤٤ - ووضعت الشراكات بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا إطارا مشتركا من أجل التنمية المستدامة للسواحل، باعتباره أداة تشغيلية تستخدمها الحكومات المحلية لرصد الأوضاع والاستجابات والآثار والنتائج القائمة لبرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأعدت الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا أيضا برنامجا للدراسات العليا في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من أجل تزويد الجيل القادم من القادة بالمعارف والمهارات اللازمة لتخطيط السواحل والبحار وإدارتها. وفي هذا السياق، قام مرفق الموارد التابع للشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا بإعداد وتنفيذ مسح للعرض والطلب على الموارد البشرية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منطقة بحار شرق آسيا. كما تقوم الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا حاليا بإنشاء مراكز لتعلم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تشارك فيها الجامعات الوطنية ومؤسسات البحوث، تؤلف فرقا رئيسية من المدربين في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتقوم حاليا بتقديم المساعدة التقنية إلى الوحدات الحكومية المحلية من أجل تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأعدت الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا أيضا دورة دراسية نموذجية عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ووضعت هذه الدورة موضع التجربة والاختبار عام ٢٠٠٨. وتعد حاليا شراكات مع مجالات تفوق معترف بها

دوليا وإقليميا. ومع توقيع ٨ بلدان أعضاء الاتفاق الذي يسلم بالشخصية الاعتبارية للشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، تأمل هذه الشراكات أن تواصل ترسيخ موقعها وتعزيزه في مجال النهوض بالإدارة المستدامة للمناطق الساحلية وتنفيذها.

١٤٥ - وفي السنوات الأخيرة، تطورت نهج النظم الإيكولوجية باعتبارها نسخة محسنة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع المزيد من التشديد على أهداف النظم الإيكولوجية ومقاصدها، كما نُظِم عدد من أنشطة بناء القدرات في هذا الشأن. وتدعم هذه الأنشطة أيضا بناء قدرة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية على التكيف بمواجهة الاضطرابات وأوجه الاستغلال، بما فيها الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ (انظر الفقرة ٢١٣ أدناه). وعلى سبيل المثال، نظم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة وشركاء آخرين حلقة عمل تدريبية في عام ٢٠٠٨ عن نهج النظم الإيكولوجية لإدارة السواحل والمحيطات ركزت على الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في شرق أفريقيا، بهدف تزويد المسؤولين والمديرين الحكوميين في المنطقة بالأدوات والمهارات اللازمة لوضع نهج نظم إيكولوجية لإدارة البيئة الساحلية والبحرية وتنفيذها^(٨٣). وأسفر هذا التدريب أيضا عن التصديق على دليل "وضع وتنفيذ نهج لإدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات تراعي النظام الإيكولوجي" الذي أعدته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة في سياق البرنامج التدريبي لإدارة المناطق البحرية والساحلية^(٨٤).

١٤٦ - وركزت الأنشطة الأخرى لبناء القدرات على تعزيز العلوم وتحسين إدماج الأسس العلمية في عملية اتخاذ القرارات القائمة على نهج النظم الإيكولوجية^(٨٥). وقدم مرفق البيئة العالمية، على سبيل المثال، الدعم لاستخدام الأسس العلمية من أجل إدراج نهج قائمة على النظم الإيكولوجية للإدارة في إطار مشاريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة (انظر الفقرة ١١٦ أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، تستكمل حاليا مشاريع على مستويات مختلفة بواسطة النهج القائمة على النظم الإيكولوجية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

(٨٣) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٨٤) انظر أيضا A/63/63/Add.1 الفقرة ١٥٦، و A/64/66، الفقرة ١٦٢.

(٨٥) انظر مساهمات مرفق البيئة العالمية، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

١٤٧ - واعتمد مرفق البيئة العالمية، بوجه خاص، نهجا للمؤشرات يقوم على خمس وحدات معيارية لتقييم النظم البيئية البحرية الكبيرة وإدارتها بهدف إدماج النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والأسس العلمية السليمة لتحسين اتخاذ القرارات. وكان هذا النهج حاسما لإدماج الأسس العلمية في الإدارة وبناء القدرات وإنشاء نظم الحوكمة الملائمة لتغيير السلوك البشري في مختلف القطاعات. وشملت الأنشطة الأخيرة في إطار مشروع النظم البيئية البحرية الكبيرة المتعلقة بتيار آغولهااس والتيار الصومالي والمشارك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية ١٢٠ يوما من الرحلات الأوقيانوغرافية على متن سفينة البحوث فريديتوف نانسن، بهدف سد الثغرات في المعلومات المطلوبة للقيام بتحليل تشخيصي عبر الحدود قائم على أسس علمية وجمع المعلومات الأساسية عن المنطقة.

١٤٨ - ويركز مشروع النظم البيئية البحرية الكبيرة المتعلقة بتيار غينيا على المسائل الأساسية التي حددها البلدان الستة عشر التي تتقاسم النظام البيئي البحري الكبير في غرب ووسط أفريقيا، وهي مسائل أسفرت عن عدم استدامة مصايد الأسماك واستخدام الموارد البحرية الأخرى، وكذلك عن تدهور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية^(٨٦). وتمثل الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للمشروع في استعادة مصايد الأسماك المستنفدة، وإنعاش الموائل المتدهورة، والحد من التلوث البري والتلوث الناجم عن السفن عن طريق إنشاء إطار إداري إقليمي من أجل الاستغلال المستدام للموارد في مشروع النظم البيئية البحرية الكبيرة المتعلقة بتيار غينيا. وتشمل مجالات العمل ذات الأولوية عكس تدهور المناطق الساحلية واستنفاد موارد العيش. ويدعم المشروع التعاون العلمي ويبيّن قدرات البلدان المشاطئة الستة عشر على توفير أساس المعلومات لاعتماد نهج للإدارة قائم على النظم الإيكولوجية.

١٤٩ - وشاركت عدة برامج بحار إقليمية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠٠٩ في أنشطة تهدف إلى بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والباحثين في مجال الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية والتقييم الاجتماعي - الاقتصادي المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية، ومجابهة التحدي المتمثل في تحسين العلاقة بين العلم والسياسة العامة (انظر أيضا الفقرة ١١٦ أعلاه).

٤ - حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها

١٥٠ - ولتلبية الاحتياجات المتعلقة ببناء قدرات البلدان النامية، طلب عدد من الصكوك المتصلة بمصايد الأسماك إلى الدول مساعدة هذه البلدان في مختلف مجالات حفظ مصايد الأسماك وإدارتها. ودعى المجتمع الدول في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلى مساعدة البلدان

(٨٦) مساهمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

النامية في تنسيق السياسات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية لإتاحة حفظ موارد الصيد وإدارتها المستدامة وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتعزيز أنشطة الصيد الصغيرة الحجم المستدامة وتنمية الهياكل الأساسية المتصلة بها^(٨٧). وتوصي مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة بأن تعزز الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة قدرات البلدان النامية على إجراء الأبحاث في مجالات جمع البيانات وتحليلها، والمعلومات، والعلوم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير مرافق البحث.

١٥١ - وتنص المادة ٢٥ من اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية على أن المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية تهدف إلى تحسين قدرة هذه البلدان على حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وإتاحة مشاركتها في مصايد أسماك أعالي البحار لهذه الأرصدة وتيسير مشاركتها في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وستشمل هذه المساعدة المالية؛ والمساعدة المتصلة بتنمية الموارد البشرية؛ والمساعدة التقنية؛ ونقل التكنولوجيا بما في ذلك عن طريق ترتيبات المشاريع الاقتصادية المشتركة؛ والخدمات الاستشارية. وينص هذا الاتفاق أيضا على توجيه هذه المساعدة نحو جمع البيانات المتعلقة بمصايد الأسماك وما يتصل بها من معلومات والإبلاغ عنها والتحقق منها وتبادلها وتحليلها؛ وتقييم الأرصدة وإجراء البحوث العلمية؛ وبناء القدرات والتدريب في مجال رصد مصايد الأسماك وضبطها، والامتثال والإنفاذ؛ والاستفادة من التكنولوجيا والمعدات. وفي مؤتمر استعراض اتفاق الأرصدة السمكية لعام ٢٠٠٦، أوصيت الدول بأن تتعاون مع البلدان النامية وأن تساعد في تصميم وتعزيز سياساتها الداخلية المتعلقة بتنظيم مصايد الأسماك وسياسات المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في أقاليمها (انظر A/CONF.210/2006/15، المرفق، الفقرة ٥٥ (ج)).

١٥٢ - وتشجع الجمعية العامة في قراراتها السنوية بشأن مصايد الأسماك المستدامة المجتمع الدولي وهيئات صيادي السمك، في جملة أمور، على أن تزيد من بناء قدرات صيادي السمك وتقديم المساعدة التقنية لهم، ولا سيما صغار الصيادين في البلدان النامية، وبخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو يتسق مع الاستدامة البيئية. ولتحسين فرص التنمية المستدامة في البلدان النامية وتمكينها من تحقيق عائدات اقتصادية أفضل من مواردها من مصايد الأسماك، تشجع الجمعية العامة مشاركة البلدان النامية بقدر أكبر في أنشطة مصايد الأسماك المأذون بها التي تقوم بها داخل مناطق خاضعة لولايتها الوطنية الدول التي تزاول الصيد في المياه البعيدة (انظر قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٤، الفقرات ١٣٥ إلى ١٣٩).

(٨٧) انظر الحاشية ١٣، خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرة ٣٠ (ز).

١٥٣ - وبالإضافة إلى المعلومات الواردة من المنظمات الحكومية الدولية من أجل إعداد هذا التقرير، سيقدّم هذا الفرع أيضا معلومات متعلقة بأنشطة/مبادرات بناء القدرات الواردة في وثيقة تجميعية أعدتها الأمانة العامة من أجل الجولة الثامنة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية (ICSP-8) عام ٢٠٠٩. وتتضمن هذه الوثيقة معلومات عن آليات بناء القدرات وموارد المساعدة المتاحة المقدمة إلى الدول النامية لبناء القدرات والتنمية البشرية، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، من أجل حفظ الموارد من مصايد الأسماك وإدارتها، بما فيها الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال^(٨٨) (انظر أيضا الفقرات ١١٢-١١٥ أعلاه).

١٥٤ - ويشير التجميع الذي أعدته الأمانة العامة إلى أن عدة دول وفرت بناء القدرات في شتى مجالات حفظ مصايد الأسماك وإدارتها. وقدمت أستراليا المساعدة إلى منطقة وسط وجنوب المحيط الهادئ في علوم مصايد الأسماك وإدارتها عن طريق الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ووكالات أخرى. وقدمت الدانمرك المساعدة عن طريق إقامة الشراكات الثنائية مع بلدان معينة. وقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة إلى الدول النامية في منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ عن طريق مختلف الآليات المالية. وترمي هذه المساعدة إلى تعزيز القدرات في عدد من المجالات، بما فيها تقييم الأرصدة السمكية؛ والرصد والمراقبة والإشراف؛ والظروف الصحية لمنتجات مصايد الأسماك؛ وتعزيز مصايد الأسماك المستدامة؛ والقدرات المؤسسية؛ ومواءمة سياسات مصايد الأسماك ومصايد الأسماك الحرفية. وعززت اليابان بناء القدرات عن طريق مختلف الصناديق الاستثنائية والمؤسسة اليابانية لتعاونيات مصايد الأسماك لما وراء البحار بالتعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، في ميادين إحصاءات مصايد الأسماك، والدورات التدريبية على جمع البيانات ومعالجتها، وتعزيز إدارة مصايد الأسماك، والتنمية المسؤولة لمصايد الأسماك، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين الأطر المؤسسية^(٨٨).

١٥٥ - ونفذت المكسيك، على المستوى الثنائي، مشاريع استشارية ومشاريع في مجال بناء القدرات لتحسين إدارة مصايد الأسماك في عدد من بلدان أمريكا الوسطى. وقدمت نيوزيلندا الدعم إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والدول النامية في منطقة وسط وجنوب المحيط الهادئ عن طريق وكالة المعونة والتنمية الدولية النيوزيلندية والآليات الأخرى، في ميادين البحث العلمي، وتحسين البيئة التنظيمية والمتعلقة بالسياسات لمصايد الأسماك، والرصد والمراقبة والإشراف، وتقديم المساعدة إلى المصايد الشاطئية الصغيرة، والإدارة المتكاملة

(٨٨) ICSP8/UNFSA/INF.4/Rev. (انظر الحاشية ٣٧).

للموارد الساحلية. وقدمت النرويج المساعدة الثنائية في مجال البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك، والتدريب على الصيد البحري والتثقيف في هذا المجال، وإدارة مصايد الأسماك، وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية والتدريبية، وصياغة السياسات وإدارتها، وتعزيز المؤسسات، والبحوث وتقييم الأرصد، وجمع البيانات وتحليلها، وتنمية القدرات العلمية، والبرامج الأكاديمية في اقتصاد مصايد الأسماك وقانون مصايد الأسماك، والاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية، وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك^(٨٨).

١٥٦ - وقدم الاتحاد الروسي المساعدة على الصعيدين الثنائي والإقليمي لوضع الأساس العلمي لحفظ الأرصد السمكية وإدارتها ومصايد الأسماك المستدامة ولتدريب رعايا البلدان النامية على إعداد الدراسات المتصلة بمصايد الأسماك في المؤسسات الأكاديمية الروسية. وقدمت الولايات المتحدة المساعدة إلى البلدان النامية في مختلف مجالات حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها، بما فيها الموارد من مصايد الأسماك، عن طريق وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، ووزارة الخارجية ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية.

١٥٧ - وعلى الصعيد العالمي، أتاحت منظمة الأغذية والزراعة للبلدان النامية بناء قدراتها في ما يتعلق بالمواضيع المشمولة بولايتها. ونظمت حلقات العمل الإقليمية لتطبيق نظام رصد موارد مصايد الأسماك؛ والرصد والإشراف والمراقبة؛ وتدابير دولة الميناء؛ والعلوم البحرية لنهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك؛ والأمن البيولوجي في قطاع تربية زراعة الأحياء المائية. وتم توفير التدريب أيضا للمساعدة في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛ وبرامج سبل كسب الرزق من مصايد الأسماك؛ ومشاريع النظم البحرية البيئية الكبيرة؛ وللتصدي لآثار ممارسة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة على الموائل البحرية والتنوع البيولوجي. ودعم عدد من الصناديق الاستثمارية، بما فيها الصندوق الاستئماني لمدونة صيد الأسماك، الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة من أجل بناء القدرات. وتقوم جامعة الأمم المتحدة، عن طريق برامجها لصيد الأسماك القائمة في آيسلندا، بتدريب العلماء والأخصائيين في مصايد الأسماك منذ عام ١٩٨٧. وقد تخرج نحو ٢٠٠ زميل من البرامج التدريبية المكثفة لمدة ستة أشهر وشارك ٧٠٠ زميل في دورات دراسية أقصر مدة (انظر www.unuftp.is).

١٥٨ - وأقيم صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصد السمكية بموجب قرار الجمعية العامة ١٤/٥٨. واستفاد نحو ٢٠ دولة نامية من الدول الأطراف في الاتفاق من هذا الصندوق حتى تاريخه. وقدم عدد متزايد من الطلبات

منذ عام ٢٠٠٨ للأغراض الواردة في الفقرتين ١٤ (د) (أنشطة بناء القدرات في المجالات الرئيسية) و ١٤ (و) (تنمية الموارد البشرية والتدريب التقني والمساعدة التقنية) من اختصاصات الصندوق. وعلى سبيل المثال، قدم الصندوق المساعدة المالية للدول الأطراف النامية للمشاركة في حلقة العمل العالمية الثانية للتدريب على الإنفاذ في مجال تنظيمات مصائد الأسماك، المعقودة في تروندهايم، النرويج، في عام ٢٠٠٨^(٨٩)؛ وحلقنا العمل المعنيتان بالبيانات المتعلقة بسمك التونة وبتقييم أرصدة سمك التونة والمسائل المتصلة في عام ٢٠٠٩^(٩٠). وسيتيح الصندوق أيضا مشاركة الدول الأطراف النامية في حلقة العمل المعنية بالبيانات المتعلقة بسمك التونة المزمع عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وحلقة العمل المتعلقة بتقييم أرصدة سمك التونة والمسائل المتصلة بها التي نظمتها لجنة جنوب المحيط الهادئ والمزمع عقدها في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠^(٩١)، إلى جانب تنظيم دورات التدريب على نظام الإحصاءات المتكامل لمصائد الأسماك وتطبيقه ومواصلة تطويره^(٩٢).

١٥٩ - ومن خلال مجال التركيز المتعلق بالمياه الدولية، يساعد مرفق البيئة العالمية وشركاؤه البلدان النامية التي تتقاسم نظما بحرية بيئية كبيرة على بناء قدراتها من أجل التصدي بصورة أكثر استدامة للشواغل العابرة للحدود المتعلقة بالنظم البحرية البيئية الكبيرة، بما فيها مصائد الأسماك الساحلية والبحرية. وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوجه خاص، أن المشروع المشترك بين البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية لإدارة مصائد الأسماك في المحيط الهادئ في النظام البحري البيئي الكبير للمياه الدافئة في غرب ووسط المحيط الهادئ يقوم حاليا بتعزيز الترتيبات الوطنية لحفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك العابرة للحدود في المحيطات وقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال مصائد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

١٦٠ - وأسفر مشروع "بدائل عن صيد الجمري بالشباك المخروطية" المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة عن الحد بشدة من الصيد غير المرغوب فيه للسمك الصغير والسلاحف وغيرها من أنواع المصيد العرضي بنسبة ٣٠ إلى ٧٠ في المائة في الدول التجريبية. وفي المكسيك، وهي من الدول الإثنتي عشرة المشاركة في المشروع، أسفر نشر سفن الصيد بالشباك المخروطية المواتية بيئيا المقترن بتحسين أساليب الصيد

(٨٩) المساعدة المالية المقدمة إلى أوروغواي وسيشيل.

(٩٠) المساعدة المالية المقدمة إلى السنغال.

(٩١) باسم أطراف الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٩٢) المساعدة المالية المقدمة إلى موزامبيق.

عن خفض تكاليف الوقود في سفن الصيد بالشباك المخروطية. وشكل الحد من استهلاك الوقود وزيادة المصيد بنسبة ٢٠ في المائة منافذ بيع اقتصادية شجعت الصيادين على استخدام الوسائل الجديدة للحد من الصيد العرضي. وكان التعاون مع القطاع الصناعي نتيجة جانبية هامة لهذا العمل نظرا إلى أن الحكومات بنت قدرتها على العمل مع الأوساط التجارية^(٩٣).

١٦١ - على الصعيد الإقليمي، وضعت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا سياسة/برنامجا لتعزيز التعاون بين اللجنة والأطراف غير المتعاقدة، يتضمن مشروعا إقليميا للتدريب وبناء القدرات في الجنوب الأفريقي لعام ٢٠١٠ (انظر أيضا الفقرة ١١٥ أعلاه). ووضعت وكالة مصايد الأسماك لمتدى جزر المحيط الهادئ مبادرات لبناء القدرات من أجل تعزيز قدرة الأعضاء على المحافظة على المصايد وإدارتها. وإضافة إلى المساعدة في التحضير للاجتماعات الوطنية والدولية ذات الصلة واستضافة برامج التدريب الداخلي، قامت الوكالة بتنفيذ أنشطة لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدارة مصايد الأسماك. ويشمل ذلك تنظيم حلقات العمل والدورات التالية: حلقة عمل بشأن إجراءات الصعود على متن السفن وتفتيشها في أعالي البحار تحت رعاية لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (فيجي، ٢٠٠٨)؛ وحلقة عمل قانونية بشأن التنفيذ القانوني للترتيب التنفيذي الثالث لاتفاق ناورو (هونيارا، ٢٠٠٩)؛ والاجتماعات السنوية للأفرقة العاملة المعنية بالرصد والمراقبة والإشراف؛ والدعاوى القضائية السنوية؛ وحلقات عمل بشأن الصعود على متن السفن؛ وحلقات عمل قانونية بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقية مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ (هونيارا، ٢٠٠٩)؛ وحلقة عمل بشأن المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ (فيجي، ٢٠٠٩)؛ ودورات تدريبية للمراقبين التابعين للجنة جنوب المحيط الهادئ - وكالة مصايد الأسماك لمتدى جزر المحيط الهادئ (٢٠٠٩)؛ وحلقات عمل سنوية دون إقليمية بشأن خيار الإدارة؛ ومشاورات سنوية بشأن خيار الإدارة. وإضافة إلى ذلك، شاركت وكالة مصايد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ في وضع وتنظيم دورات تدريبية لأعضائها عن إعداد المراقبين، ونظمت أيضا دورة عن صيد الأسماك الرشيد في إطار برنامج تطوير التدريب في مجال البحار والسواحل، وركزت الدورة على الصكوك الدولية لمصايد الأسماك التي وضعت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وذلك بالتعاون مع جامعة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

(٩٣) مساهمة مرفق البيئة العالمية.

١٦٢ - وأفادت اللجنة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط بأنها اتخذت، بناء على طلب الأطراف المعنية، إجراءات لتعزيز معاهد البحوث الوطنية التابعة لها في مجالات جمع البيانات، وتقييم الأرصدة، وإدارة مصايد الأسماك، من خلال المشاريع دون الإقليمية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأشارت لجنة البلدان الأمريكية لسماك التونة المداري إلى أن اتفاقية أنتيغوا (٢٠٠٣) تتضمن بنوداً تتعلق ببناء قدرات الدول النامية الأعضاء، بطرق عدة من بينها تقديم المساعدات التقنية، ونقل التكنولوجيا وغير ذلك من أشكال المساعدة. وتدير اللجنة عدة صناديق لبناء القدرات يمكن أن تساعد علماء البلدان النامية (انظر الفقرة ١١٣ أعلاه). وكانت تدير أيضاً برنامجين للبحوث - البرنامج البحثي المطور لسماك الخرمان وبرنامج سنة الأسماك الزرقاء الزعانف - يهدفان إلى جمع البيانات والمعلومات البيولوجية ويمكن أن يساعدا بشكل غير مباشر في بناء قدرات البلدان النامية.

١٦٣ - وقد أنشأ كل من منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ صندوقاً خاصاً للاحتياجات من أجل مساعدة الدول النامية الأعضاء في حفظ الموارد السمكية وإدارتها في المناطق المشمولة بالاتفاقيات التابعة لكل منهما. وقد تعاونت لجنة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ مع مرفق البيئة العالمية وغيره من الشركاء في مشروع مبدئي مدته ثلاثة أعوام لبناء القدرات في شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ من أجل تحسين المعلومات الإقليمية المتاحة المتعلقة بمصايد أسماك التونة وحفظ الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها. وتدير لجنة جنوب المحيط الهادئ برامج لبناء القدرات المتعلقة بمصايد الأسماك تركز على التدريب العملي الذي يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مواردها من المصايد وتنميتها بشكل مستدام. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت لجنة جنوب المحيط الهادئ حلقات عمل في مجالات تتراوح بين السلامة البحرية للصيادين التقليديين وتدريب مراقبي مصايد الأسماك على سفن صيد التونة التي تعمل إلى الغرب من وسط المحيط الهادئ (انظر أيضاً الفقرة ٢١١ أدناه).

٥ - المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام

١٦٤ - كما ورد آنفاً (انظر الفصل الثالث بشأن "احتياجات بناء قدرات الدول")، تتعدد التحديات والعقبات التي تواجه المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام، ومن بينها الموارد الجينية البحرية. وتتسم القدرات المحدودة للدول، لا سيما النامية منها، في هذا المجال بأهمية خاصة في سياق الأهداف التي يقترب بسرعة أو ان تحقيقها للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية،

فضلا عن الالتزامات المتفق عليها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وبسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه النظم الإيكولوجية الصحية فيما يتعلق بقدرتنا على مواجهة آثار تغير المناخ. ولمساعدة الدول في هذا الصدد، ما زالت عدة منظمات، من بينها منظمات حكومية دولية وأخرى غير حكومية، تضطلع بالعديد من أنشطة بناء القدرات. وترد أدناه بعض أمثلة الأنشطة التي قامت بها تلك المنظمات مؤخرا، ومعظمها من المساهمات المقدمة لهذا التقرير. ونظرا لطبيعة عمليات المحافظة على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام، وهي عمليات شاملة لعدة قطاعات، فإن العديد من أنشطة بناء القدرات التي وردت في أجزاء أخرى من هذا التقرير ينطبق عليها الأمر نفسه أيضا (انظر بصفة خاصة الفرع رابعا - ألف والفروع رابعا - باء - ٣ - رابعا - باء - ٤ ورابعا - باء - ٧ - رابعا - باء - ٨؛ انظر أيضا A/64/66، الفقرات ١٥٥-١٧٤).

١٦٥ - وأفاد معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة في تقريره بأنه يضطلع بمشروع لتقييم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي المنبثقة عن اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي تتعلق أجزاء كبيرة منها بالمناطق البحرية والساحلية. ومن بين النواتج المتوقعة للمشروع صدور توصيات للبلدان ووكالات التمويل بتحسين عملية التخطيط الوطني للتنوع البيولوجي.

١٦٦ - وأشار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إلى أنه قام، بالتعاون مع شركاء آخرين، بتنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن الشعاب المرجانية في شرق أفريقيا (سودوانا، جنوب أفريقيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، حضرها علماء، ومديرو الموارد وموظفو إنفاذ القوانين وممثلو الادعاء. وفي عام ٢٠١٠، سيقوم الاتحاد الدولي أيضا بتدشين مشروع تموله الهيئة العامة للبيئة بالكويت، يهدف إلى تقييم حالة الشعاب المرجانية بالكويت ووضع برنامج للرصد طويل الأجل. ويستخدم المشروع نهجا قائما على المشاركة لوضع سياسات ترتبط برؤية كل منطقة على حدة لإدارة النظام الإيكولوجي البحري وتطويره. كما وضع الاتحاد الدولي أيضا مشروعا بعنوان "إدارة آثار التغيرات المناخية على الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الساحلية في المناطق التي ضربها التسونامي من بحر أندامان وجنوب آسيا" (انظر أيضا الفقرتين ١٧٤ و ٢١٥ أدناه).

١٦٧ - وفي عام ٢٠١٠، قدم الاتحاد الدولي مبادرة بشأن أشجار المانغروف تركز على خمسة بلدان في المحيط الهادئ (فيجي، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وفانواتو)، وذلك بالتعاون مع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وشركاء آخرين وبدعم من حكومة ألمانيا.

١٦٨ - وتشارك أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بنشاط في توفير التدريب المتعلق بالاتفاقية، والتي تشمل عدة أنواع من الكائنات البحرية ضمن مرفقاتها، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية وطنية وإقليمية للسلطات الإدارية والعلمية، ووكالات إنفاذ القوانين ومن بينها الجمارك والمشرعون. وتنظم أمانة الاتفاقية أيضا حلقات عمل لتدريب المدربين من أجل تحسين مهارات التدريس والتيسير وتشجيع استخدام مواد التدريب المرتبطة بالاتفاقية^(٩٤).

١٦٩ - وتدعو عدة قرارات صادرة عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، ضمن جملة أمور أخرى، إلى بناء القدرات من أجل اتخاذ إجراءات بشأن الحفظ، وتقاسم الخبرات والموارد التقنية، وتحديد الأولويات البحثية في المستقبل، وتطوير مجموعة أدوات لبناء القدرات، وعقد حلقات عمل إقليمية وإنشاء مراكز وطنية للتدريب، علاوة على تحديد ونشر تقنيات لأفضل الممارسات المتعلقة بالحد من الصيد العرضي^(٩٥). وتتضمن عدة مذكرات تفاهم وخطط عمل ذات صلة، تتعلق بأنواع بعينها وتدرج في إطار اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، تدابير لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، يجري حاليا التعاون بين دول المرتع المشاركة، ووجهت الدعوة لعقد عدد من حلقات عمل بشأن بناء القدرات. وقدمت اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة الدعم، من خلال برنامج للمنح الصغيرة، إلى مشاريع يشكل بناء القدرات عنصرا هاما فيها. وتم أيضا الإعلان عن منح جائزة بشأن حفظ الأنواع المهاجرة يشترك في تقديمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، وذلك لتشجيع البحث العلمي وحفظ الأنواع المهاجرة، وثمة عناصر قوية في حملات السنة المواضيعية لبناء القدرات وإذكاء الوعي^(٩٦).

١٧٠ - وأدرج مؤتمر الأطراف مساعدة البلدان النامية ضمن ممارساته العملية بطرق عدة، من بينها تمويل مشاركتها في الاجتماعات ذات الصلة وتوزيع معلومات بالوسائل التقليدية على البلدان التي تواجه صعوبات في الحصول على الموارد الإلكترونية^(٩٦).

(٩٤) انظر www.cites.org/eng/cop/15/doc/E15-16-01.pdf.

(٩٥) انظر القرار ٧-٩ "آثار تغير المناخ على الأنواع المهاجرة"؛ القرار ٩-٩ "الأنواع البحرية المهاجرة"؛ القرار ٩-١٢ "استراتيجية بناء القدرات"؛ القرار ٩-١٨ "الصيد العرضي".

(٩٦) المساهمة المشتركة لأمانة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأنواع المهاجرة وأمانة اتفاق حفظ الحيتان الصغيرة في بحر البلطيق وبحر الشمال.

١٧١ - وقد نظمت أمانة اتفاقية أراضي المستنقعات ذات الأهمية الدولية، باعتبارها موثلاً لتطوير المائية، دورات تدريبية بشأن إدارة أراضي المستنقعات. ونظمت أمانة الاتفاقية، بصفة خاصة، وبالتعاون مع المعهد الأفريقي لقانون البيئة، حلقة عمل قضائية للقضاة الجزئيين والقضاة الناطقين باللغة الفرنسية بشأن قانون البيئة، وذلك في أبيدجان، ساحل العاج، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شاركت فيها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لإلقاء الضوء على الجوانب ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وكان المقصود من حلقة العمل هو تقديم إرشادات عملية للقضاة الأفارقة عن المسائل البيئية التي يمكن أن تنشأ خلال الدعاوى القضائية.

١٧٢ - المناطق البحرية المحمية: نظمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، في عام ٢٠٠٩، حلقات عمل استعراضية وإقليمية لبناء القدرات في مناطق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووسط أوروبا وشرقها، وذلك في إطار برنامج عمل بشأن المناطق المحمية. وشارك ممثلو حوالي ١٠٠ بلد في حلقات العمل هذه التي غطت ١٥ منطقة دون إقليمية. وتشمل نواتج حلقات العمل ما يلي: بناء القدرة على دمج المناطق المحمية ضمن المناطق والقطاعات البرية والبحرية الأوسع نطاقاً، وإمكانية استخدام هذا النهج في الإدماج أيضاً لمعالجة المسائل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره؛ وإذكاء الوعي بأشكال الإدارة المختلفة للمناطق المحمية واستكشاف أنظمة مبتكرة للإدارة في مختلف المناطق؛ والتوعية بقيمة ومزايا المناطق المحمية^(٩٧). واستناداً إلى المعايير العلمية السبعة والإرشادات المتعلقة بإقامة شبكات تمثل المناطق البحرية المحمية، التي اعتمدها المؤتمر التاسع لأطراف اتفاقية التنوع البيولوجي في أيار/مايو ٢٠٠٨، صدر عن المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي في المحيطات، المشار إليها في الفقرة ١١٧ أعلاه، تقرير بعنوان "تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية في المحيطات المفتوحة والبحار العميقة: التحليل والأدوات والموارد والأمثلة الإيضاحية" يقدم لمحة عامة عن الأدوات العلمية والتكنولوجيات ومصادر البيانات، فضلاً عن عدد من الأمثلة الإيضاحية على كيفية تطبيق هذه التقنيات على معايير بعينها في المناطق الإيكولوجية والبيولوجية الهامة (انظر www.cbd.int).

١٧٣ - ويقدم مرفق البيئة العالمية، في إطار مجالات التنوع البيولوجي التي يركز عليها، منحاً للمناطق المحمية الساحلية والبحرية ضمن نظم المترهات الوطنية وغيرها من الأنشطة. وعلى سبيل المثال، قام مرفق البيئة العالمية، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، بتمويل

(٩٧) تُنظمت حلقات العمل هذه عملاً بالقرار ١٨/١١ الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل في تقارير حلقة العمل، المتاحة على الموقع www.cbd.int.

مبادرة المثلث المرجاني التي تهدف إلى المحافظة على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية ووضع تدابير لمساعدة هذه المنطقة الثرية في تنوعها البيولوجي على التكيف مع تغير المناخ (انظر أيضا الفرع رابعا - ٣ من هذه الوثيقة).

١٧٤ - ونظم برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي عددا من حلقات العمل التدريبية بشأن المناطق المحمية البحرية والساحلية. وفي إطار المشروع المتعلق بإدارة أثر تغير المناخ على الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الساحلية في المناطق التي ضربها التسونامي من بحر أندامان وجنوب آسيا (انظر الفقرة ٢١٥ أدناه). ووضع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مجموعة أدوات لإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية في جنوب آسيا بمشاركة مباشرة من أكثر من خمسين خبيرا دوليا وإقليميا. ونُظمت أيضا دورة تدريبية على استخدام مجموعة الأدوات. وتشمل الأنشطة المقبلة الأخرى للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والمتعلقة ببناء القدرات عقد حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن إدارة المناطق المحمية البحرية في جدة، المملكة العربية السعودية، في تموز/يوليه ٢٠١٠، تُنظم بالاشتراك مع المنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

١٧٥ - تخطيط الحيزات البحرية - أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقريره بأنه عقد في عام ٢٠٠٩ حلقة عمل للخبراء الدوليين بشأن الإدارة المتكيفة للحيزات البحرية القائمة على النظام الإيكولوجي في مواجهة التغير البيئي، وذلك في عام ٢٠٠٩، لخبراء في مجال تخطيط الحيزات البحرية، والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي، والتنبؤ بتغير المناخ، ونظم إدارة المحيطات، والإدارة المتكيفة وتقييم المخاطر. وقد أدمج فريق الخبراء النتائج العلمية التي تم التوصل إليها مؤخرا وتجارب الإدارة في تصميمه لأدوات الإدارة المتكيفة للحيزات البحرية التي تتلاءم مع تغير المناخ. ونظرت حلقة العمل فيما يلي: وضع صكوك إدارية قوية بالقدر الكافي لمواجهة الآثار المحتملة لتغير المناخ؛ الخيارات أمام المشاريع الميدانية التجريبية لوضع إطار مفاهيمي للإدارة يتعامل مع حالة عدم اليقين التي تحيط بالنظام الإيكولوجي وللتدليل على هذا الإطار؛ وغير ذلك من أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة ببناء القدرات في المستقبل.

١٧٦ - وقد نظمت الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، منذ عام ١٩٩٩، عدة حلقات عمل تدريبية متخصصة بشأن موضوعات عدة من بينها وضع وتنفيذ خطة تقسيم مناطق وإطار مؤسسي للاستخدامات الساحلية. ونظمت الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، في عام ٢٠٠٩، دورات تدريبية إقليمية بشأن تنفيذ وإنفاذ تقسيم المناطق للاستخدامات البرية والبحرية، فضلا عن دورة تدريبية إقليمية بشأن التكنولوجيا الجديدة للإدارة البحرية والبيئية.

١٧٧ - المحيطات العالمية المفتوحة وقاع البحار العميقة - يهدف التصنيف الجغرافي البيولوجي الذي وضعته اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو وشركاء آخرون إلى وضع معايير علمية وتقنية للتخطيط وصنع القرارات المتعلقة بمناطق المحيطات العالمية المفتوحة وقاع البحار العميقة.

١٧٨ - الموارد الجينية البحرية - شجعت الجمعية العامة، في عدد من قراراتها، الدول والمنظمات الدولية على مواصلة دعم وتشجيع وتعزيز أنشطة بناء القدرات بوسائل عدة من بينها برامج التعاون والشراكات الثنائية والإقليمية والعالمية، لا سيما في البلدان النامية، في الأبحاث العلمية البحرية، مع مراعاة الحاجة إلى إيجاد إمكانيات أكبر فيما يتعلق بعلم تصنيف الأحياء^(٩٨).

١٧٩ - وفيما يتعلق بالتكنولوجيا البيولوجية، يشير تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن بناء القدرات المتعلقة بمشاركة البلدان النامية في الاقتصاد البيولوجي إلى أن عددا من المنظمات الحكومية الدولية أصبحت عناصر فاعلة ومصادر هامة للمعرفة في مجال التكنولوجيا البيولوجية، بما في ذلك نقل المعارف العلمية والمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا البيولوجية. وقد أحرز كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة تقدما ملحوظا في نقل المعارف والمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا البيولوجية؛ وأنشأ كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على سبيل المثال شبكة دولية من مراكز موارد الأحياء المجهرية، اللازمة لتدريب علماء البلدان النامية على الجوانب الميكروبية المرتبطة بالتكنولوجيا البيولوجية. وترأست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عملية إنشاء المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية، الذي خُصص للنهوض بالبحث والتدريب في مجالي الأحياء والتكنولوجيا البيولوجية، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات البلدان النامية^(٩٩).

١٨٠ - واستحدث معهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة أداة مرجعية للمعلومات المتعلقة بالتنقيب البيولوجي متاحة على شبكة الإنترنت (انظر www.bioprospector.org) من أجل تحسين قاعدة المعلومات المتعلقة بالاستخدامات السابقة والحالية للموارد البيولوجية والجينية، بما في ذلك الموجودة في المناطق البحرية والقطبية. وتتيح

(٩٨) القرارات ٢١٥/٦٢، الفقرة ١٣٦؛ ١١١/٦٣، الفقرة ١٢٥؛ ٧١/٦٤، الفقرة ١٤٥.

(٩٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "وعد التكنولوجيا الأحيائية" (انظر الحاشية ٣٩).

هذه الموارد المواد الدولية حول موضوعات من قبيل الحصول على المنافع وتقاسمها، والتشريعات، والملكية الفكرية، والاقتصاد. وتتاح أيضا وصلات بالمنشورات ذات الصلة.

١٨١ - وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، تقوم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتجميع قاعدة بيانات يسهل البحث فيها على الإنترنت عن الاتفاقات المتعلقة بالحصول على المنافع وتقاسمها في مجال التنوع البيولوجي، مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية في مثل هذه الاتفاقات. وتستخدم قاعدة البيانات كأداة لبناء القدرات عن طريق توفير أمثلة توضيحية للنهج المتبعة عند التوصل إلى أحكام تنفق عليها جميع الأطراف بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها. وعملت أيضا اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور على وضع مبادئ ومشاريع مواد بشأن المبادئ التوجيهية للجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية في أي ترتيبات عادلة لتقاسم المنافع (انظر www.wipo.int/tk/en/genetic).

٦ - الاستخدام المستدام للموارد غير الحية وتطوير الطاقة البحرية المتجددة

١٨٢ - الموارد غير الحية - يجرى جانب كبير من عمليات البحث والتطوير والاستكشاف والاستغلال المتعلقة بالموارد البحرية غير الحية، بما في ذلك النفط والغاز والموارد المعدنية البحرية، في مناطق خاضعة للولاية الوطنية للدول.

١٨٣ - ومن المتوقع أن تبرم لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ اتفاقا، خلال عام ٢٠١٠، مع الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع مدته أربعة أعوام لوضع سياسات إقليمية ووطنية ومبادئ توجيهية للصناعات المعدنية في المناطق الاقتصادية الخالصة ببلدان جزر المحيط الهادئ. وقد صدرت تراخيص استكشافية أو قدمت طلبات من هذا النوع بشأن ما يزيد على مليون كيلومتر مربع من المناطق الاقتصادية الخالصة في بلدان جزر المحيط الهادئ. وسيدعم برنامج عمل يموله الاتحاد الأوروبي أول حزمة من الجهود الضخمة المتناسقة لوضع سياسة تعدينية إقليمية في البحار العميقة وتقديم مساعدة شاملة لبلدان جزر المحيط الهادئ من أجل وضع سياسات تشريعية ومالية وبيئية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ومبادئ توجيهية لوضع إطار عمل تنفيذي لحماية مصالح المعنيين جميعا. وستكون للبرنامج صلة أيضا بالأنشطة الحالية للجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ فيما يتعلق باستخلاص البيانات ووضع قاعدة بيانات للموارد المعدنية للبحار العميقة والأعمال المتعلقة بالحدود البحرية (المناطق الاقتصادية الخالصة والجروف القارية الممتدة). ومن المتوقع أن يدعم هذا النهج المتكامل عملية تحسين صنع القرار وإدارة الموارد البحرية للبحار العميقة في المنطقة.

١٨٤ - وإلى جانب الحكومات، يمكن أن تؤدي مشاركة الشركات الخاصة والرابطات الصناعية أيضا إلى تيسير التطوير التقني والتعاون وتنمية الموارد البشرية في الاستخدام للموارد غير الحية^(١٠٠). وعلى سبيل المثال، يقدم برنامج النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة المطبق حاليا في بنغويلا، وهو مشروع تابع لمرافق البيئة العالمية، الدعم المالي لمجموعة من المشاريع في أفريقيا تختبر الأثر التراكمي لعمليات استخراج الماس في عرض البحر على النظام الإيكولوجي. وتقوم المشاريع بتجميع نتائج عدة دراسات سابقة وتقديم توصيات لحكومي ناميبيا وجنوب أفريقيا بشأن الأثر الذي يمكن أن ينتج عن استخراج الماس على البيئة على مدى فترات زمنية طويلة^(١٠١). ويتعاون البرنامج أيضا مع صناعة النفط والغاز البحرية في محاولة لتنسيق السياسات البيئية الوطنية والتشريعات المتعلقة بالتعدين البحري، والصيد بشباك الجر، وعمليات استكشاف وإنتاج النفط في عرض البحر وتطبيق الآثار التراكمية لمثل هذه الأنشطة على البيئة البحرية لمنطقة تيار بنغويلا (انظر www.bclme.org).

١٨٥ - أما عن المنطقة، فإن السلطة الدولية لقاع البحار تضطلع بأنشطة/مبادرات لبناء القدرات تتعلق باستكشاف واستغلال الموارد غير الحية بوسائل عدة من بينها حلقات عمل عن الطابع العلمي والتقني لاستخراج المعادن في قاع البحار العميقة، والآثار البيئية لعمليات الاستكشاف هذه، وكيفية توحيد البيانات والمعلومات التي تجمعها مؤسسات علمية مختلفة وتبادلها مع الدول الأعضاء فيها. ويتبع السلطة أيضا مستودع مركزي للبيانات يحتفظ ببيانات مركزية عن معلومات خاصة وعامة تتعلق بالموارد المعدنية البحرية استُقيت من مؤسسات مختلفة في جميع أنحاء العالم. ويضم المستودع أيضا قاعدة بيانات بليوغرافية. وقد شرعت السلطة الدولية لقاع البحار في عام ٢٠٠٧ في تنفيذ برنامج جديد من ندوات التوعية الإقليمية بشأن المسائل المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والعمل الذي تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار والموارد المعدنية البحرية (انظر www.isa.org.jm)؛ وانظر أيضا الفقرة ١٠٤ أعلاه).

١٨٦ - الطاقة المتجددة - يضطلع الاتفاق التنفيذي لنظم الطاقة في المحيطات الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة بأنشطة مختلفة لتطوير واستخدام الطاقة البحرية المتجددة، مثل المد والجزر والأمواج والتيارات البحرية والتدرجات الحرارية وتدرج الملوحة لتوليد الكهرباء واستخدامات أخرى. وتشمل هذه الأنشطة تطوير الممارسات التي صدرت بها توصيات

(١٠٠) للاطلاع على أمثلة، انظر www.offshore-mag.com.

(١٠١) انظر Church, Mohamed and Kamula "Assessment of Africa's Capacity-Building Needs" (انظر أيضا الحاشية ٥٤)، الفصل ٣-٣-١-١.

لاختبار وتقييم نظم الطاقة في المحيطات، ودمج محطات توليد الطاقة من المحيطات ضمن شبكات توزيع ونقل الكهرباء، وتقييم الآثار البيئية وجهود رصد الأمواج والمد والجزر في المحيطات ونظم الطاقة الحالية (انظر www.iea-oceans.org). وقد نُشر في عام ٢٠٠٩، في إطار الاتفاق التنفيذي لنظم الطاقة في المحيطات الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة، فهرس للبيانات المتعلقة بالأمواج لتقييم الموارد وتقرير بعنوان "الطاقة المتولدة من المحيطات: الوضع التنموي للتكنولوجيا في العالم". علاوة على ذلك، يتم في إطار الاتفاق استعراض وتبادل ونشر المعلومات عن نظم الطاقة المتولدة من المحيطات. وفي عام ٢٠٠٨، أُنتج في إطار الاتفاق قرص فيديو رقمي عن الطاقة المتولدة من المحيطات، كما تصدر بانتظام في الإطار نفسه رسائل إخبارية وغيرها من المنشورات، وقد أنشئ موقع شبكي جديد ويستمر العمل على إنشاء مكتبة مرجعية على شبكة الإنترنت^(١٠٢).

١٨٧ - كما تضطلع عدة منظمات حكومية دولية أو آليات أخرى لها صلة بالطاقة المتجددة بأنشطة/مبادرات بناء القدرات، مع أنها لا تركز على المحيطات بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال، شرعت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في القيام بأنشطة مختلفة لبناء القدرات في عام ٢٠٠٩، وستستمر في عقد حلقات عمل ودورات تدريبية في مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء والمناطق^(١٠٣). وتشمل الأمثلة الأخرى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(١٠٤).

١٨٨ - وعن طريق إجراء البحوث وعمليات التطوير، واستضافة الاجتماعات ذات الصلة أو المشاركة فيها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، والقيام بأنشطة أخرى ذات صلة، يتسنى للمنظمات غير الحكومية والنقابات والشركات الخاصة أن تسهل على نحو نشط تنمية الطاقة البحرية المتجددة واستخدامها بشكل مستدام. وعلى سبيل المثال، فقد شارك ممثلون عن هذه الكيانات في المؤتمرين العالميين الأول والثاني المعنيين بالطاقة البحرية المتجددة، اللذين عُقدتا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، على التوالي، وتبادلوا وجهات النظر والخبرات بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالطاقة البحرية المتجددة، بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا المتعلقة بالطاقة البحرية المتجددة ونشرها. كما عرضوا تجاربهم في تقييم التحديات التي تواجه تلك

(١٠٢) انظر التقرير السنوي للاتفاق التنفيذي لنظم الطاقة في المحيطات، الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المتاح على الموقع www.iea-oceans.org.

(١٠٣) مزيد من المعلومات عن أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة متاح في مشروع تقرير الدورة الثانية للجنة التحضيرية لاجتماعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة المعقود في شرم الشيخ، مصر، يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، المرفق ٧، الفقرة ٣-٢.

(١٠٤) انظر www.un.org/esa/desa, <http://esa.un.org/un-energy> and www.unido.org.

التكنولوجيات والدروس المستفادة من الجهود السابقة لتطبيق الطاقة البحرية المتجددة^(١٠٥). وسيعقد المجلس العالمي للمحيطات "مؤتمر قمة عن دور المحيطات في التنمية المستدام"، وذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٠ لتناول أولويات الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات في الصناعات المرتبطة بالمحيطات، بما في ذلك ما يتعلق بالطاقة البحرية المتجددة.

٧ - حفظ البيئة البحرية وحمايتها من الأنشطة البرية والبحرية

(أ) الأنشطة البرية

١٨٩ - تتباين الأنشطة المتاحة المتعلقة ببناء القدرات في مجال حماية البيئة البحرية وحفظها من الأنشطة البرية، فمنها المساعدة العامة في تنفيذ الصكوك الدولية الواجبة التطبيق التي تُقدم على الصعيدين العالمي والإقليمي، والبرامج الأكثر تخصصاً الرامية إلى التصدي لأنواع محددة من التلوث. فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم، بسبل منها في المقام الأول برنامج البحار الإقليمية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابعان له، بتوفير المساعدة التقنية للدول في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي. فعلى سبيل المثال، وضع مكتب التنسيق لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية إطاراً تحليلياً ومبادئ توجيهية وقائمة مرجعية لتعميم المسائل البحرية والساحلية في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية^(١٠٦). علاوة على مواد إرشادية أخرى تتعلق بالتنفيذ الوطني والإقليمي لبرنامج العمل العالمي^(١٠٧). وسعياً إلى مساعدة الحكومات في هذه العملية، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات

(١٠٥) البيانات التي أدلى بها خلال مؤتمري عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي متاحة في الموقع www.globalmarinerenewable.com.

(١٠٦) انظر John Soussan, "Making mainstreaming work; an analytical framework, guidelines and checklist for the mainstreaming of marine and coastal issues into national planning and budgetary processes" (The Hague, United Nations Environment Programme Global Programme of Action Coordination Office; Stockholm, Stockholm Environment Institute, 2007). متاح في الموقع www.gpa.unep.org.

(١٠٧) انظر مثلاً United Nations Environment Programme (UNEP)/ Global Programme of Action (GPA) Coordination Office, "UNEP handbook on the development and implementation of a national programme of action for the protection of the marine environment from land-based activities"; UNEP/GPA Coordination Office, *Implementation of the Global Programme of Action at the Regional Level: The Role of Regional Seas Conventions and Their Protocols (The Hague, 2006)*; and UNEP, *Financing the Implementation of Regional Seas Conventions and Action Plans: A Guide for National Action*, UNEP Regional Seas Reports and Studies No.180 (The Hague, 2006). جميع الوثائق متاحة في الموقع www.gpa.unep.org.

وحلقات العمل الإقليمية لتعزيز هذا النهج. وكذلك يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شركائه بتنفيذ وتطبيق مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية لتطوير منهجيات تقييم النظم المائية العابرة للحدود (انظر الفقرة ١١١ أعلاه). وجاء في تقرير مرفق البيئة العالمية أن المرفق خصص مبلغ ٢,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرامج تنصدي لتنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال مجال التركيز المتعلق بالمياه الدولية التابع للمرفق. ويقوم المرفق، على سبيل المثال، بتمويل برامج على مستوى أحواض الأنهار التي تصب في المناطق الساحلية ومنها برنامجه لحوض الدانوب/البحر الأسود، وذلك لتحسين نظم تدفق المياه والتقليل من كمية التلوث. بما يتفق مع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (انظر أيضا الفقرتين ١٤٣ أعلاه و ٢٨٤ أدناه).

١٩٠ - وتتناول لجنة التنمية المستدامة بناء القدرات كمسألة شاملة، وستدرجها في المناقشات التي تعتمزم إجرائها في دورتها الثامنة عشرة (مقر الأمم المتحدة، من ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠) عن النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

١٩١ - ويشارك العديد من برامج البحار الإقليمية في أنشطة بناء القدرات. فهناك على سبيل المثال البرنامج المسمى "معالجة الأنشطة البرية في غربي المحيط الهندي" الذي يهدف إلى تحسين قاعدة المعارف ووضع مبادئ توجيهية إقليمية لتخفيف الضغط على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية عن طريق تحسين نوعية المياه والرواسب؛ وإلى تقوية الأساس القانوني الإقليمي للوقاية من مصادر التلوث البرية؛ وتنمية القدرات الإقليمية؛ وتعزيز المؤسسات من أجل تحقيق تنمية مستدامة تسبب قدرا أقل من التلوث. وثمة منظمات إقليمية أخرى مثل برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي قامت هي الأخرى بتنفيذ تدريب يتصل بتنفيذ برنامج العمل العالمي. وفي هذا الصدد، لاحظ برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي أن التلوث الناجم عن المصادر البرية ينبغي التصدي له بعمليات منهجية ودورية لبناء القدرات، وأن الحلول الفعالة المصممة لموقع بعينه ينبغي تقاسمها فيما بين البلدان من خلال سبل ملائمة لتبادل المعلومات.

١٩٢ - وعكف برنامج البحار الإقليمية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع "مبادرة عالمية بشأن النفايات البحرية"، استحدثا في إطارها ونفذا عددا من الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات البحرية^(١٠٨).

(١٠٨) انظر www.unep.org/regionalseas/marinelitter؛ انظر أيضا الفقرة ٢٣١ من الوثيقة A/64/66/Add.1.

وفي هذا السياق، نشط برنامج البحار الإقليمية منذ عام ٢٠٠٥ في مجال تنظيم وتنفيذ أنشطة إقليمية تتعلق بالنفايات البحرية في ١٢ بحراً إقليمياً.

١٩٣ - وشدد أيضاً على أهمية برامج بناء القدرات فيما يتعلق بإدارة النفايات السائلة. ويعد البرنامج التدريبي لإدارة المناطق البحرية والساحلية التابع لبرنامج العمل العالمي [Train-Sea-Coast GPA] شكلاً من أشكال التعاون النشط فيما بين الوكالات حيث يجمع بين معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، ومرفق المياه التابع لبرامج التعاون الخارجي بالاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة. وقد تم، حتى شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩، تدريب ما يزيد على ١ ٨٠٠ خبير من ٦٧ بلداً من شتى مناطق العالم، و ٥٥ مدرباً محلياً وإقليمياً ودولياً (انظر www.training.gpa.unep.org). ونظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية عدداً من الدورات التدريبية إجمالاً ٤٧ دورة تناولت الإدارة البلدية للنفايات السائلة وذلك في إطار مشروع "تقليل التلوث عن طريق تحسين الإدارة البلدية للنفايات السائلة في المدن الساحلية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مع التركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية". وأقيمت هذه الدورات التدريبية في ١٨ بلداً في المناطق المذكورة، وساهمت في تحسين المهارات والمعارف اللازمة لتحديد المشاريع المنفذة على صعيد البلديات في مجالات المياه والتصحاح وإدارة النفايات السائلة، والتخطيط لها وتمويلها^(١٠٩). وجرى في عام ٢٠٠٩ تدريب عدد من المشاركين إجمالاً ٧٧٣ فرداً.

١٩٤ - وترتكز برامج بناء القدرات أيضاً على منع تكاثر الطحالب الضارة. فقد ذكرت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، على سبيل المثال، أن فريقها الحكومي الدولي المعني بتكاثر الطحالب الضارة قام في اجتماع عقده في عام ٢٠٠٩ بوضع بناء القدرات ضمن الأولويات. والجهود المبذولة في إطار برنامج البحوث المتعلقة بمكافحة تكاثر الطحالب الضارة بشأن الإيكولوجيا العالمية وأوقيانوغرافيا تكاثر الطحالب الضارة التابع للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وفي اللجنة العلمية لبحوث المحيطات تعزز التعاون الدولي في مجال البحوث المتصلة بتكاثر الطحالب الضارة في أنواع النظم الإيكولوجية التي تتقاسم

(١٠٩) يستند التدريب إلى "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإدارة البلدية للنفايات السائلة، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة الصحة العالمية/مؤهل الأمم المتحدة/المجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية"، ويصدق عليه البرنامج التدريبي لإدارة المناطق البحرية والساحلية التابع لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة.

خصائص مشتركة، حيث تجري مقارنة الأنواع الرئيسية فيها والعمليات الأوقيانوغرافية التي تؤثر على ديناميات تكاثرها. وعُقدت في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ حلقة عمل دولية تابعة لبرنامج الإيكولوجيا العالمية وأوقيانوغرافيا تكاثر الطحالب الضارة تناولت وضع نماذج لديناميات تكاثر الطحالب الضارة بغية إعداد استراتيجيات للاستفادة من الملاحظات العلمية والنماذج وتقديم التدريب للدارسين. ويواصل برنامج تكاثر الطحالب الضارة تركيزه الشديد على بناء القدرات، وقد أجرى حلقتي عمل تدريبيتين دوليتين تناولت إحداهما تعزيز القدرات للخبراء وأخذت الأخرى شكل اجتماع لشبكة إقليمية عن تكاثر الطحالب الضارة (الشبكة المعنية بتكاثر الطحالب الضارة في شمال أفريقيا [HANA North Africa]).

١٩٥ - وهناك أيضا عدد من أنشطة ومبادرات بناء القدرات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تعتبر أداة هامة للوقاية من تدهور البيئة البحرية من جراء الأنشطة البرية، وتقييم هذا التدهور والتصدي له (انظر الفرع رابعا - باء - ٣ أعلاه).

(ب) الأنشطة البحرية

١٩٦ - أنشطة الشحن - تضطلع المنظمة البحرية الدولية، في سياق برنامجها المتكامل للتعاون التقني، بأنشطة تهدف إلى تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية على الوقاية من التلوث البحري والسيطرة عليه ومكافحته والتخفيف من آثاره، وذلك بسبل منها على وجه الخصوص تنفيذ برامج تدريبية وتبادل الخبرات والمعارف التقنية وتقديم المساعدة في وضع التشريعات البحرية الوطنية وتنقيحها وتحديثها. وتركز جهود المساعدة على التصديق على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (١٩٧٣) بصيغتها المعدلة بروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها (MARPOL 73/78)، وتطبيقها وإنفاذها مع ما يتصل بها من قواعد ومعايير ومبادئ توجيهية وتوصيات صادرة عن لجنة حماية البيئة البحرية؛ علاوة على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي (١٩٩٠) وبروتوكولها المتعلق بالاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان أحداث التلوث بمواد خطيرة وضارة (٢٠٠٠)، والاتفاقية الدولية لمراقبة النظم المضادة للحشيف على السفن (٢٠٠١)، والاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها. كذلك قدمت المنظمة البحرية الدولية المساعدة إلى الدول في مجال تحديد المناطق البحرية الشديدة الحساسية، والمناطق الخاصة المشمولة باتفاقية MARPOL 73/78، ومناطق مراقبة الانبعاثات المنصوص عليها في المرفق السادس المنقح الملحق بالاتفاقية المذكورة (انظر أيضا الفقرة ٢١٣ أدناه).

١٩٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروع إقليمي يتعلق بالتعاون الأوروبي - المتوسطي في مجال السلامة البحرية والوقاية من التلوث الناجم عن السفن SAFEMED ومشروع آخر تلاه حمل اسم SAFEMED II. ونفذ المشروعان بإشراف من المنظمة البحرية الدولية المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد أُقيم المشروعان بغية توطيد التعاون الأوروبي - المتوسطي في مجالي السلامة والأمن البحريين والوقاية من التلوث الناجم عن السفن من خلال توفير المشورة والدعم التقنيين للشركاء المتوسطيين من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكان الهدف الرئيسي من المشروع التخفيف من انعدام التوازن القائم في تطبيق التشريعات البحرية في المنطقة الواقعة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين من غير الأعضاء في الاتحاد، وذلك عن طريق تشجيع التنفيذ الفعال والموحد للاتفاقيات والقواعد الدولية ذات الصلة الرامية إلى تحسين سبل حماية البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالوقاية من التلوث الناجم عن السفن.

١٩٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قامت المنظمة البحرية الدولية ورابطة صناعة النفط الدولية لحفظ البيئة بتنظيم حلقة العمل والمؤتمر الإقليميين المتعلقين بالمبادرة العالمية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة البلدان على التأهب للانسكاب النفطي في البحار والتصدي له. وفي حلقة العمل والمؤتمر اللذين شاركت فيهما أيضا أمانة الصناديق الدولية للتعويض عن التلوث النفطي، جرى تناول عدد من المواضيع شمل ما يلي: استعراض التقدم المحرز وتبادل الخبرات؛ ووضع خطط العمل الوطنية والإقليمية؛ وتقديم التدريب على أحكام الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي (اتفاقية أوبرسي)، وبروتوكول عام ١٩٩٢ لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي لعام ١٩٦٩ (اتفاقية المسؤولية المدنية لعام ١٩٩٢)؛ والاتفاقية الدولية بشأن إنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي (١٩٧١) وبروتوكول عام ١٩٩٢ لتعديل تلك الاتفاقية. (اتفاقية الصندوق لعام ١٩٩٢)؛ فضلا عن استعراض بروتوكول (اتفاقية التعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط أفريقيا بشأن التعاون لمكافحة التلوث في حالات الطوارئ).

١٩٩ - ويقوم برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بتقديم المساعدة إلى البلدان الجزرية في المحيط الهادئ في إعداد التشريعات في مجال التلوث البحري، وتوفير التدريب في مجال إنفاذ مكافحة التلوث البحري. ويقدم البرنامج أيضا حلقات العمل التدريبية الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى تعريف المشاركين فيها بصكوك المنظمة البحرية الدولية المتعلقة

بالوقاية من التلوث البحري. وينظم برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي عددا من حلقات العمل التدريبية ذات الصلة بصكوك المنظمة وخطط الطوارئ في حالات الانسكاب النفطي.

٢٠٠ - الأنواع الدخيلة - أحرز في الآونة الأخيرة تقدم ملحوظ في تحسين بناء القدرات والترتيبات القانونية والسياساتية والمؤسسية ومشاركة أصحاب المصلحة من أجل تقليص مخاطر نقل الكائنات الحية الضارة ومسببات الأمراض في مياه صابورة السفن ورواسبها. وتشمل أنشطة/مبادرات بناء القدرات المنفذة في إطار مشروع شراكات البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة الممول من مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي: إقامة برامج تدريبية على المستوى الإقليمي، وتشكيل فرق عمل وطنية وإقليمية ووضع الاستراتيجيات الإقليمية، علاوة على تنفيذ أنشطة قطرية محددة مثل تقييمات المخاطر الخاصة بالموانئ وإعداد اللوائح الوطنية^(١١٠). ويعكف القائمون على المشروع على وضع قاعدة بيانات تشمل دراسة قطرية موجزة عن إدارة مياه الصابورة ودليلا للبحوث والتطوير في هذا المضمار وذلك لتوفير المعلومات عن أنشطة إدارة مياه الصابورة في مختلف البلدان. وقد تأسست شراكة بين القطاعين العام والخاص سميت بالتحالف الصناعي العالمي، ستعمل على التعجيل بإيجاد حلول ابتكارية تساعد على معالجة المسائل المتعلقة بمياه الصابورة. وكما يجيء في الفقرة ٢٨٣ أدناه، جرت إقامة عدد من الشراكات الاستراتيجية. ووضع عدد من الأدلة، بما فيها الكتيب الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموجه إلى الممارسين على الصعيد الوطني عن تطوير الاستراتيجيات الوطنية لإدارة مياه الصابورة^(١١١).

٢٠١ - وأجرى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تحليلا يهدف إلى تحديد العقبات التي تعرقل التصدي للأشكال البحرية الدخيلة التوسعية، بما فيها انعدام الوعي بشدة الخطر المائل، وعدم كفاية المعلومات عن الحالة والاتجاهات، والافتقار إلى القدرات التقنية على تناول هذه المسألة، فضلا عن قلة دراية الجمهور بها. وقد جرى بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ وضع وتنفيذ مجموعة من المشاريع الرامية إلى التصدي للمشكلة بمختلف جوانبها، بما في ذلك سبل

(١١٠) مساهمات المنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ انظر أيضا الموقع الشبكي: <http://globallast.imo.org>. وقد استفاد ما يزيد على ٧٠ بلدا في ١٤ منطقة دون إقليمية نامية من المشروع الذي أفضى أيضا إلى تصديق عدد من الدول على الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها. انظر أيضا الفقرة ٢٤٨ من الوثيقة A/64/66/Add.1 والفقرة ٧٥ من الوثيقة A/64/66/Add.2.

(١١١) مساهمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. انظر: J. Tamelander and others, "Guidelines for development of national ballast water management strategy" [مبادئ توجيهية لتطوير الاستراتيجية الوطنية لإدارة مياه الصابورة]؛ و GloBallast Monograph Series No.18, London, IMU; Gland, و Switzerland, IUCN, 2010 [سلسلة الدراسات المتخصصة للبرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة، العدد ١٨].

تقليل مخاطر إدخال هذه الأنواع، وذلك لتغطية مسائل معينة ذات أولوية^(١١٢). وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حلقة عمل تدريبية واستعراضية مولها البرنامج وأقيمت في بانكوك في عام ٢٠٠٩. وتناولت حلقة العمل المذكورة إدارة الأنواع البحرية والساحلية التوسعية في بحار شرقي آسيا، ونظرت في مشروع برنامج إقليمي طويل الأجل يتعلق بهذه الأنواع.

٢٠٢ - إدارة النفايات - يجري العمل على تنفيذ عدد من أنشطة بناء القدرات الرامية إلى توفير المساعدة والتعاون التقنيين، بما في ذلك الدورات التدريبية، بغرض تحسين سبل تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتلوث البحري وإدارة النفايات^(١١٣). وفيما يتعلق بالتخلص من النفايات، قامت هيئات إدارة اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (١٩٧٢) والبروتوكول الملحق بها باعتماد استراتيجية للمساعدة والتعاون التقنيين في البلدان النامية، حيث أن بناء القدرات طالما اعتُبر أساسياً لتنفيذ الصكوك المذكورين وتعزيزهما. وأُتبع نهج استراتيجي لوضع ترتيب حسب الأولوية للدعم المقدم إلى الدول من أجل التغلب على العقبات التشريعية والمؤسسية والتقنية والاجتماعية - الاقتصادية التي جرى الكشف عنها، ووُضعت خطة لتنفيذ عدد من الأنشطة يتواءم مع ما قُدم من تمويل وتبرعات عينية. وتلقى المشروع مؤخرًا من زيادة في التمويل المقدم من البلدان المانحة ومصادر التمويل المتعددة الأطراف^(١١٤).

٢٠٣ - وفيما يتعلق بالنفايات العابرة للحدود، تعمل أمانة اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها عن كثب مع مراكزها الإقليمية، والدول الأطراف في الاتفاقية، والمنظمات الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية من أجل إعداد وتنفيذ أنشطة بناء القدرات والتدريب ذات الصلة بالاتفاقية، وذلك

(١١٢) انظر: IUCN: "Marine invasive alien species: recent progress in addressing a growing threat to ocean biodiversity and ecosystems" [الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: الأنواع البحرية الدخيلة التوسعية: التقدم المحرز في الآونة الأخيرة في مجال التصدي لخطر متنام يتهدد التنوع البيولوجي للمحيطات ونظمها الإيكولوجية]، Gland, Switzerland, June 2009.

(١١٣) مساهمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

(١١٤) مساهمة المنظمة البحرية الدولية. انظر الفقرة ٢٥٨ من الوثيقة A/64/66/Add.1، والفقرة ١٩٩ من الوثيقة A/63/63/Add.1.

بسبب منها نشر الرسائل الإخبارية وإصدار المبادئ التوجيهية التقنية وتنظيم البرامج وحلقات العمل التدريبية^(١١٥).

٢٠٤ - ويضطلع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بمهام الأمانة لاتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة والمشعة إلى بلدان المنتدى الجزرية ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ (اتفاقية وايغاني)، وهو المركز الإقليمي للتنفيذ المشترك لاتفاقيتي بازل ووايغاني. وبناء على ذلك، يقدم البرنامج الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين المذكورتين^(١١٦). وقام البرنامج، في إطار شراكة مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، بتوفير التدريب من أجل تحسين مواقع التخلص من النفايات وإدارتها. وتعاونت الوكالة اليابانية على الصعيد الثنائي مع العديد من بلدان المنتدى الجزرية بغية بناء القدرات في مجال إدارة النفايات.

٢٠٥ - وتقدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الدول الأطراف المساعدة والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تمكينها من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التي تشمل على سبيل المثال الالتزامات المتعلقة بالتطوير الاقتصادي والتكنولوجي وتدابير التنفيذ الوطنية اللازمة للامتثال للاتفاقية^(١١٧).

٢٠٦ - وتوفر مختبرات البيئة البحرية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم للشبكات الإقليمية للمختبرات، وتضع الدورات التدريبية الإقليمية والأفليمية بالتعاون مع الدول الأعضاء دعماً لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في الوكالة الدولية وأشكال التعاون الإقليمي في مجال جودة البيانات التحليلية من خلال إجراء اختبارات الكفاءة والمقارنات بين المختبرات وإنتاج مواد مرجعية جديدة^(١١٨).

(١١٥) ترد معلومات مفصلة في وثائق اتفاقية بازل ومنها على سبيل المثال UNEP/CHW/OEWG/3/4 و UNEP/CHW/9/INF/3. انظر إضافة إلى ذلك أنشطة المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل في الموقع الشبكي التالي: www.basel.int.

(١١٦) للاطلاع على معلومات مفصلة تشمل أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل واتفاقية وايغاني، انظر المساهمة المقدمة من برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

(١١٧) للاطلاع على معلومات مفصلة، انظر مساهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

(١١٨) للاطلاع على معلومات مفصلة، انظر مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠٧ - المسؤولية - تنظم أمانة الصناديق الدولية للتعويض عن التلوث النفطي حلقات عمل وطنية وإقليمية وتشارك فيها لتقديم المعلومات عن المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي والتعويض عنها، ومعلومات عن طرق عمل الصناديق. وقامت أمانة الصناديق، في الآونة الأخيرة، بتنظيم حلقة عمل أُقيمت في سياق مؤتمر ومعرض Interspill لعام ٢٠٠٩ المعقود في مارسيليا بفرنسا. وكان الهدف من حلقة العمل هذه تعزيز فهم النظام الدولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي بالناقلات، وشملت سبل إيجاد الحلول لمسائل عملية تتعلق بالتعويضات بناء على التجارب السابقة للصناديق وسياساتها الحالية.

٢٠٨ - وفي سياق أنشطة المنظمة البحرية الدولية في مجال بناء القدرات ذات الصلة بالاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي (اتفاقية أوبرسي) وبروتوكولها المتعلق بالاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان أحداث التلوث بمواد خطيرة وضارة لعام ٢٠٠٠ (انظر الفقرتين ١٩٦ و ١٩٨) وبالاقتران أيضا بالمسائل المتعلقة بجانب رد تكاليف المعونة المتبادلة في حالة وقوع حادث تلوث خطير، قدمت المنظمة المساعدة من أجل دراسة الأحكام المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار الناجمة عن حوادث التلوث البحري والتعويض عنها في إطار اتفاقية المسؤولية المدنية لعام ١٩٩٢ واتفاقية الصندوق المبرمة لعام ١٩٩٢.

٨ - المحيطات وتغير المناخ

٢٠٩ - أبرزت المناقشات في المحافل الدولية مؤخرا دور المحيطات الهام في دورة الكربون العالمية، وأهمية تعزيز بالوعات الكربون الطبيعية في المناطق الساحلية^(١١٩). وأكدت هذه المناقشات أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من سكان العالم القاطنين مناطق ساحلية سيعانون بصورة غير متناسبة من احترار المحيطات، وارتفاع منسوب البحار، والظواهر الجوية الشديدة، وتحمُّض المحيطات. وسلط الضوء في تقارير صدرت مؤخرا على ما يصيب حقوق الإنسان من آثار ضارة من جراء تغير المناخ (انظر الفقرة ٣١٠ أيضا)، وعلى العواقب الأمنية المحتملة المترتبة على تغير المناخ^(١٢٠).

(١١٩) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. انظر أيضا منشور *Blue Carbon: the Role of Healthy Ocean in Binding Carbon* [الكربون الأزرق: دور المحيطات الصحية في امتصاص الكربون] الصادر عن ثلاث من وكالات الأمم المتحدة (صندوق الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة).

(١٢٠) A/64/350. للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر بوابة عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال تغير المناخ على الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/wcm/content/site/climatechange/gateway>.

٢١٠ - وكما ورد في خطة عمل بالي، أصبح التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه إضافة إلى الموارد التكنولوجية والمالية الدعائم الأربع الرئيسية لتعزيز الاستجابة العالمية لهذه الظاهرة^(١٢١). وفي هذا الصدد، في دورته الخامسة عشرة، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أحاط مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، علماً باتفاق كوبنهاغن، الذي أظهر الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لاتخاذ مزيد من الإجراءات ضد تغير المناخ، بما في ذلك من خلال حشد الموارد لتمويل هذه الإجراءات في البلدان النامية على المدى القصير والمدى الطويل^(١٢٢).

٢١١ - وهناك طائفة عريضة من أنشطة بناء القدرات التي تتناول المحيطات وتغير المناخ، وترد في هذا الجزء أمثلة لأحدث الأنشطة. ويتجه التركيز في عدد من هذه الأنشطة إلى تقييم أثر تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية (انظر أيضا الفقرات ١١٩-١٢٣)^(١٢٣). وتقود أمانة جماعة المحيط الهادئ العمل المنفذ في تلك المنطقة فيما يتعلق بآثار تغير المناخ على موارد المصايد، وتنسق إجراء تقييم واسع النطاق لمدى تعرض المصايد في جزر المحيط الهادئ لمخاطر تغير المناخ. وسيجري في أوائل عام ٢٠١٠ إطلاق مشروع يهدف إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على رصد آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك على سواحلها وفعاليتها تدابير التكيف. وقد تم وضع بعض النماذج الأولية لآثار تغير المناخ على مصايد الأسماك في المحيطات، وسيجري توسيعها. وفي منطقة الشرق الأوسط، يخطط الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للقيام، بالاشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، بتنظيم حلقة عمل تدريبية تُعقد في العقبة بالأردن عن أثر تغير المناخ على النظام الإيكولوجي البحري.

٢١٢ - وفي إطار مبادرة المعارف التقليدية التابعة لمعهد الدراسات العليا بجامعة الأمم المتحدة، تُجرى دراسات تتناول آثار تغير المناخ والاستجابة له على الشعوب الأصلية التي تعيش في نظم إيكولوجية شديدة الضعف مثل المناطق الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة. وستشمل هذه الدراسات آثار تغير المناخ التي خبرتها المجتمعات المحلية، ومعنى تغير المناخ بالنسبة لها، وتأثير تدابير التخفيف من تغير المناخ عليها، وتدابير الاستجابة لتغير المناخ من منظور المجتمعات المحلية التقليدية. ويجمع معهد الدراسات المتقدمة دراسات حالة إفرادية

(١٢١) انظر FCCC/CP/2007/6/Add.1. وانظر أيضا الفقرة ٣٤٦ من الوثيقة A/64/66/Add.1، والفقرتين ٣٦٠ و ٣٦١ من الوثيقة A/63/63، والفقرات ٢٣٦-٢٣٨ من الوثيقة A/62/66/Add.1.

(١٢٢) انظر: http://unfccc.int/files/meetings/cop_15/application/pdf/cop15_cph_auv.pdf.

(١٢٣) مساهمات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة شمال الأطلسي للمحافظة على سمك السلمون، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومعهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة.

عن دور المعارف التقليدية والمحلية في التكيف مع تغير المناخ في البيئات البحرية والساحلية، وستُعرض المجموعة الأولى من تلك الدراسات في المؤتمر العالمي الخامس المعني بالمحيطات والسواحل والجزر المزمع عقده في شهر أيار/مايو ٢٠١٠.

٢١٣ - واتجه التركيز في أنشطة أخرى لبناء القدرات إلى التخفيف من أثر تغير المناخ في سياق الأنشطة المتعلقة بالمحيطات. وانصب التركيز في المساعدة التي تقدمها المنظمة البحرية الدولية إلى المناطق والدول على المعاونة في التنفيذ الموحد لسياسة المنظمة المتعلقة بالحد من انبعاث غازات الدفيئة من السفن^(١٢٤). وتركز مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التابعة لمرفق البيئة العالمية على مصايد الأسماك في البحار وعلى السواحل، وعلى الإدارة الساحلية المتكاملة، والحد من التلوث، وتأهيل الموائل وحمايتها الذي يشمل "الغابات الزرقاء" المكونة من موائل للنظم البحرية على السواحل توفر الحماية من العواصف، وسبل العيش للمجتمعات المحلية، والبروتين لتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى خدمات عزل الكربون للتخفيف من الاحترار العالمي (انظر على سبيل المثال الفقرات ١٤٠-١٥٠ أعلاه).

٢١٤ - ومع ذلك، تركز غالبية أنشطة بناء القدرات المبلغ عنها على الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ المتوقع^(١٢٥). وفي هذا السياق، يهدف عدد من الأنشطة إلى وضع استراتيجيات للتكيف قائمة على النظام الإيكولوجي لزيادة قدرة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية على مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ. وعلى سبيل المثال، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٩ بدعم حلقة عمل وطنية بشأن التقييم البيئي المتكامل والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي في خليج كيميبي باي (Bay Kimbe)، في بابوا غينيا الجديدة، من أجل تنظيم توقعات التقييم البيئي المتكامل وتغير المناخ على الصعيد الوطني، في جملة أمور، والشروع فيه (انظر أيضا الفقرة ١٧٥ أعلاه). وسوف يساهم المشروع في تقرير توقعات تغير مناخ البيئة، ويساعد في تدريب الوكالات الحكومية الوطنية على أدوات

(١٢٤) مساهمة المنظمة البحرية الدولية. للمزيد من المعلومات، انظر الفقرتين ٧١ و ٧٢ من الوثيقة A/64/66/Add.2، والفقرات ٣٤٩-٣٥٣ من الوثيقة A/64/66/Add.1، والفقرات ٢٧١-٢٧٧ من الوثيقة A/63/63/Add.1.

(١٢٥) مساهمات أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، ومرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وممثل الأمم المتحدة، ومعهد الدراسات المتقدمة بجامعة الأمم المتحدة.

ومنهجيات التقييم البيئي المتكامل لتحديد القضايا البيئية الرئيسية وعوامل الدفع الرئيسية وردود الإدارة الممكنة^(١٢٦).

٢١٥ - وتنفذ اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية مشروعاً إقليمياً مدته أربع سنوات، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، عن التكيف مع تغير المناخ في المناطق الساحلية من غرب أفريقيا، الذي سيساهم في فهم أفضل لتغيير الخط الساحلي الناجم عن تقلب المناخ في خمس من الدول المشاركة، مع التركيز على أثر تغير المناخ وصياغة استراتيجيات التكيف والعلاج الملائمة وتنفيذها في السياق الأوسع للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأنشأ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مشروعاً لإدارة آثار تغير المناخ بشأن الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الساحلية في مناطق بحر أندامان وجنوب آسيا المتضررة من كارثة تسونامي. ويهدف المشروع، من بين جملة أمور، إلى تحسين إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية، ووضع مشاريع بديلة لكسب العيش للأسر في المناطق الساحلية، وتحسين التثقيف والتوعية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية الساحلية وبالتالي تعزيز القدرة على التخفيف من تلك الآثار. واستفاد عدة آلاف من الأفراد من خلال تنويع سبل كسب العيش والرصد الاجتماعي والاقتصادي والبحوث الإيكولوجية وتقديم المشورة للإدارة والتثقيف والتوعية وغيرهما من التدريب، وأنتج المشروع أكثر من ثلاثين مخرجا فنيا كبيرا^(١٢٧).

٢١٦ - وفي عام ٢٠٠٩، ركز مؤتمر بحار شرق آسيا على التنفيذ المحلي والممارسات الجيدة في مجال الحوكمة الساحلية والبحرية، وضم عددا من حلقات العمل عن ضرورة قيام المجتمعات المحلية والإقليم المحلي بالتكيف مع تغير المناخ. وشملت الحلقات، على وجه الخصوص، حلقة عمل عن مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ على الصعيد المحلي من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وحلقة عمل عن آثار تغير المناخ على صعيد المناطق الساحلية والبحرية لمنطقة بحار شرق آسيا.

(١٢٦) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستقوم عملية توقعات تغير مناخ البيئة بالتركيز على تقييمات التأثير بتغير المناخ وآثاره، وتعميم خيارات التكيف مع تغير المناخ وإعطائه الأولوية، وذلك باستخدام التكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

(١٢٧) انظر Tamelander J.2009, CORD10 Asia Final Report - Management of Climate Change Impacts on Coral Reefs and Coastal Ecosystems in Tsunami-affected Areas of the Andaman Sea and South Asia. Project completion report. IUCN Global Marine Programme 2009. IUCN, Gland, Switzerland, الموقع: www.iucn.org.

٢١٧ - وقد ركزت الأنشطة الأخرى على تعزيز قدرة الدول النامية على التكيف مع تغير المناخ بشكل أعم. وبالتعاون مع شركاء آخرين، تنفذ اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية مشروعاً لتحسين استجابة الطوارئ للظواهر المتطرفة في المحيطات من خلال بناء قدرات رسم الخرائط الساحلية في المحيط الهندي. وما زالت مبادرة المدن وتغير المناخ بموئل الأمم المتحدة مستمرة في بناء قدرات الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة في المدن الساحلية من خلال وضع المنهجيات التي توفر المبادئ التوجيهية بشأن كيفية التعامل مع تغير المناخ وموائمتها وإتاحتها. وتركز المبادرة بشدة على استراتيجيات الحد من الفقر، وتوسعي إلى دعم وضع نهج مبتكرة لتنفيذ سياسات واستراتيجيات تغير المناخ. وقد وسعت مختبرات البيئة البحرية بالوكالة الدولية للطاقة الذرية أنشطتها لدعم الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للمحيطات وقدرات البحث للتحقيق في آثار تغير المناخ على المحيطات والتكيف معها. وفي هذا الصدد، وضعت الوكالة الدولية نظماً تجريبية باستخدام التقنيات النووية لدراسة آثار تآكل المحيطات على الكائنات الهامة تجارياً، مثل يرقات الأسماك والرخويات والأنواع الرئيسية في الشبكات الغذائية البحرية في المياه القطبية والمعتدلة، التي يتم نقلها إلى الدول النامية الأعضاء، لدعم عمليات التقييم الوطنية لآثار تآكل المحيطات واستراتيجيات التكيف.

٢١٨ - وقد ركزت الأونكتاد في الآونة الأخيرة على الآثار المترتبة على تغير المناخ بالنسبة للنقل البحري من خلال عملها التحليلي ذي الصلة بصياغة السياسات والتشريعات واستعراضها في مجال النقل البحري والخدمات اللوجستية، وركزت خصوصاً على التصدي للتحديات والقضايا ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تيسير النقل والتجارة، الذي عقد في جنيف عام ٢٠٠٩، الأول من نوعه للتعامل مع التحديات المتعددة لتغير المناخ بالنسبة للنقل البحري على نحو متكامل، مع التركيز على كل من التخفيف والمواءمة، وكذلك القضايا ذات الصلة، مثل الطاقة والتكنولوجيا والتمويل. وأبرز الخبراء الدور الرئيسي للتكنولوجيا والتمويل، والحاجة إلى التعاون الدولي بين العلماء والمهندسين ورجال الصناعة والمنظمات الدولية وصناع القرار في ما يتعلق بإعداد تدابير تكيف ملائمة وتصميمها. ونتيجة لهذه المبادرة، قررت الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ إجراء الدراسات اللازمة، وتقديم المساعدة للموانئ للتحضير بشكل فعال لآثار تغير المناخ.

٩ - النقل البحري والملاحة البحرية

٢١٩ - تؤدي صناعة النقل البحري دوراً حاسماً في الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩، بلغت أعلى السجلات الدولية العشرة الرئيسية المفتوحة، التي تقع معظمها في

البلدان النامية، نسبة ٥٥,١١ في المائة من الأسطول العالمي^(١٢٨). وسُجّلت نسبة ٢٥,٢١ في المائة من الحمولة المتبقية في البلدان النامية، و ١٨,٢٣ في المائة في البلدان المتقدمة النمو، و ١,٠٦ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، و ٠,٣٩ في المائة في بلدان أخرى. وترد أدناه لمحة عامة عن أنشطة/مبادرات بناء القدرات الأخيرة القائمة أساسا على المساهمات في هذا التقرير. كما تم إشراك الصناعيين والمنظمات غير الحكومية في أنشطة بناء القدرات في هذا المجال (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٢٣٣ أدناه). وترد في الفرع رابعا - باء - ٧ (ب) و ٨ و ١٠ من هذا الفصل أنشطة/مبادرات بناء القدرات في مجالات ذات صلة وثيقة بالنقل البحري والملاحة البحرية، مثل حماية البيئة البحرية و صونها، وتغير المناخ والأمن البحري.

٢٢٠ - ولدى المنظمة البحرية الدولية، بوصفها وكالة متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولاية عالمية في مجال سلامة الملاحة ومنع التلوث البحري الناجم عن السفن. وتوضع أنشطة بناء القدرات بالمنظمة وتنفذ من خلال برنامج التعاون التقني المتكامل، الذي يركز على مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها البشرية والمؤسسية من أجل الامتثال الموحد والفعال للإطار التنظيمي للمنظمة. وفي العقد الأخير، تم تحديد عدة مجالات موضوعية جديدة وإدراجها في برنامج التعاون التقني المتكامل، من قبيل تعزيز الربط بين البرنامج والأهداف الإنمائية للألفية^(١٢٩). وأصبحت تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا الأهداف الرئيسية للبرنامج. فعلى سبيل المثال، تم وضع برنامج عالمي جديد عن دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا لتلبية احتياجاتها الخاصة من الشحن لمعالجة مسألة سبل العيش المستدامة وتخفيف حدة الفقر من خلال أنشطة بناء القدرات في قطاع الشحن البحري.

٢٢١ - وتسهم الأونكتاد في بناء القدرات في مجال شؤون البحار وقانون البحار من خلال عملها التحليلي ذي الصلة بصياغة السياسات والتشريعات واستعراضها في مجال النقل البحري والخدمات اللوجستية، وتركز خصوصا على التصدي للتحديات والقضايا ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية وأقل الدول نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم مرفق البيئة العالمية أيضا دعما ماليا للمشاريع التي تتناول إدارة النقل البحري/الموانئ.

(١٢٨) الأونكتاد، الاستعراض المتعلق بالنقل البحري، ٢٠٠٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.11). والسجلات العشرة الأوائل هي أنتيغوا وبربودا، برمودا، بنما، جزر البهاما، جزر مارشال، جزيرة مان، سانت فنسنت وجزر غرينادين، قبرص، ليبريا، مالطة.

(١٢٩) قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية ((A.1006 (27)) عن الربط بين برنامج التعاون التقني المتكامل والأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢٢ - وستجري الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة (انظر الفقرة ١٩٠ أعلاه) استعراضا وتقييما للتقدم المحرز في إدماج قرارات التنمية المستدامة بشأن عدد من القضايا، بما في ذلك النقل. وسيدمج بناء القدرات في هذه المناقشات باعتباره قضية شاملة.

(أ) العمل البحري

٢٢٣ - أدى برنامج التعاون التقني المتكامل بالمنظمة البحرية الدولية دورا هاما في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية. وأنشأت المنظمة الجامعة البحرية العالمية، في مالو بالسويد، ومعهد القانون البحري الدولي، في فاليتا بمالطة، وكلاهما يقدم التدريب في مجال التخصصات البحرية. وقد تخرج من الجامعة البحرية العالمية حتى الآن ما مجموعه ٢ ٨٥٥ طالبا من ١٥٨ دولة وإقليما في جميع أنحاء العالم، وحصل ٥١٨ محاميا من نحو ١١٦ دولة وإقليما على شهادة الماجستير من معهد القانون البحري الدولي. ويشمل برنامج التعاون التقني المتكامل، لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، برنامجا إضافيا لتعزيز القدرات التدريبية المتعلقة بالاتفاقية الدولية المنقحة لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين، تحسبا لاعتماد التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية ومدونتها، في مؤتمر من المقرر عقده في مانايلا، الفلبين، في حزيران/يونيه ٢٠١٠^(١٣٠).

٢٢٤ - وتعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز قدرة دول العلم على تنفيذ معايير العمل للملاحين وصيادي الأسماك. ووضعت مبادئ توجيهية لعمليات تفتيش دولة العلم ودولة الميناء للمساعدة في تنفيذ اتفاقية العمل البحري عام ٢٠٠٦^(١٣١)، ودورة للمدرسين الوطنيين للمفتشين للقيام بعمليات تفتيش من هذا القبيل. كما قدمت المساعدة لدعم تحليل الفجوات التشريعية وحلقات العمل للتنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي. ومن المزمع وضع قوانين نموذجية لعام ٢٠١٠.

٢٢٥ - وفيما يتعلق بالاتفاقية المتعلقة بالعمل في صيد الأسماك لعام ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨)، عقدت منظمة العمل الدولية حلقات دراسية إقليمية لتعزيز المعرفة بالاتفاقية واستراتيجيات تنفيذها. وسيتم وضع دورات تدريبية لمفتشي دولة العلم ودولة الميناء. وتشمل الأنشطة الأخرى تحليل الفجوات التشريعية واستعراضات التنفيذ على المستوى الوطني. وأكدت

(١٣٠) وثيقة المنظمة البحرية الدولية TC 59/16.

(١٣١) المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) لعمليات تفتيش دولة العلم بموجب اتفاقية العمل البحري ٢٠٠٦؛ والمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية (٢٠٠٩) لضباط مراقبة دولة الميناء القائمين بعمليات تفتيش بموجب اتفاقية العمل البحري ٢٠٠٦.

منظمة العمل الدولية على أن أنشطتها ستتضمن أيضا تعزيز السلطات المختصة ذات الصلة، وتعزيز المنظمات الممثلة لأصحاب سفن الصيد وصيادي الأسماك.

(ب) نقل البضائع الخطرة

٢٢٦ - ركزت المنظمة البحرية الدولية، في إطار برنامج التعاون التقني المتكامل، على وضع حزمة تفاعلية للتعليم الإلكتروني وإصدارها بالنسبة للمواد المشعة من الفئة ٧ ضمن مدونة السلع الخطرة البحرية الدولية^(١٣٢). وستستند هذه الحزمة إلى أحدث نسخة من المدونة، التي سُنستكمل بدليل التدريب بالوكالة الدولية. وستمكن التعلم والاختبار عن بعد للتأكد من مستوى المعرفة التي اكتسبها المشاركون.

٢٢٧ - ومن المتوقع أن تكمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطة عمل بشأن أمان نقل المواد المشعة في عام ٢٠١٠، مما عزز الحوار بين الدول الساحلية والدول القائمة بالشحن. وفيما يتعلق برفض شحن المواد المشعة، عقدت الوكالة الدولية سلسلة من حلقات العمل الإقليمية منذ عام ٢٠٠٧^(١٣٣). وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، استضافت الوكالة الدولية سلسلة من الاجتماعات الاستشارية والتقنية مع التركيز على رفض شحن المواد المشعة، وجمعت بين المنظمين ورجال الصناعة والمنظمات الدولية الأخرى. وسوف تقيّم الاجتماعات الإجراءات المتخذة سابقا وتحاول تقديم التوجيه والتدريب للمساعدة في الحد من حوادث الرفض^(١٣٣).

(ج) سلامة الملاحة

٢٢٨ - عززت المنظمة الهيدروغرافية الدولية برنامجها لبناء القدرات^(١٣٤)، مما شجع على التعاون الثنائي والإقليمي بشأن المسائل الهيدروغرافية والمسائل ذات الصلة بغية تقديم دعم أفضل لدولها الأعضاء لتطوير بنيتها التحتية الهيدروغرافية وتعزيزها. وترى المنظمة أن هناك ثلاث مراحل في تطوير القدرات الهيدروغرافية للدولة: (أ) إدارة معلومات السلامة البحرية التي تغطي القدرة على جمع المعلومات الهيدروغرافية ونشرها على المراكز الإقليمية لوصول المستخدمين النهائيين؛ (ب) قدرات المسح الهيدروغرافي، التي شملت القدرة على إجراء مثل هذه الدراسات الاستقصائية؛ و (ج) قدرات إنتاج رسومات الخرائط، التي شملت القدرة على تحويل البيانات الهيدروغرافية إلى خرائط ملاحية.

(١٣٢) وثيقة المنظمة البحرية الدولية، TC 59/2.

(١٣٣) انظر www.ns.iaea.org.

(١٣٤) انظر A/64/66، الفقرة ١٢٣.

٢٢٩ - وقد ركز برنامج بناء القدرات بالمنظمة الهيدروغرافية الدولية على القيام بزيارات تقنية واستشارية لرفع مستوى الوعي داخل الحكومات بأهمية الهيدروغرافيا وفوائد إنشاء وكالة هيدروغرافية وطنية، وإجراء تحليلات للحالة الهيدروغرافية الوطنية الراهنة. وكانت هذه الزيارات مقدمة للمراحل التنموية الثلاث المذكورة أعلاه. كما تنظم المنظمة دورات وحلقات دراسية وحلقات عمل قصيرة حول موضوعات من قبيل معلومات السلامة البحرية وإنتاج الخرائط والمسح والجوانب الهيدروغرافية للحدود البحرية. وتخطط خلال عام ٢٠١٠ لتقديم دورات إضافية تغطي جميع المراحل الثلاث لتنمية القدرات الهيدروغرافية.

٢٣٠ - وفيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات الجديدة، دعت المنظمة لإبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف حتى تتمكن البلدان النامية من الحصول على الأدوات الأساسية والمعدات والبرمجيات، وهي عناصر بالغة الأهمية للدول في إطار عملية بناء القدرات الشاملة.

٢٣١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وافقت لجنة السلامة البحرية بالمنظمة البحرية الدولية على خطة عمل تفصيلية لوضع استراتيجية "ملاحة إلكترونية" تكتمل خلال عام ٢٠١٢^(١٣٥). وتركز تحليلات الفجوات، في إطار عملية تنفيذها، على الجوانب التقنية والتنظيمية والتشغيلية واحتياجات التدريب، التي من المقرر أن تكتمل بحلول عام ٢٠١٠ (انظر أيضا الفقرة ٢٢٠ أعلاه)^(١٣٦).

٢٣٢ - مضيقا الملاحة الدولية - اضطلع بأنشطة مختلفة، من خلال الآلية التعاونية، التي أنشأتها الدول الثلاث المطلة على مضيقي مالاكا وسنغافورة، وتتألف من منتدى للتعاون ولجنة لتنسيق المشاريع وصندوق لمعينات الملاحة، لتعزيز السلامة والأمن وحماية البيئة في المضيقين. وتم توقيع الترتيب التقني المشترك غير الرسمي بين الدول المطلة على المضيقين والمنظمة البحرية الدولية بشأن السلامة وحماية البيئة في المضيقين في منتدى التعاون الثاني المنعقد في سنغافورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(١٣٧). كما أنشأ الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية صندوق المنظمة الاستئماني لمضيقي مالاكا وسنغافورة كآلية مكملة لآلية التعاون^(١٣٨). فعلى سبيل

(١٣٥) انظر MSC 85/26/Add.1، المرفق ٢٠، MSC 86/26، MSC 86/23/4، الفقرات ٢٣-٢٦، A/63/63/Add.1، الفقرة ٦١.

(١٣٦) MSC 85/26/Add.1، المرفق ٢١.

(١٣٧) المنظمة البحرية الدولية الوثيقة C/ES/D، الفقرة ١٢/٥.

(١٣٨) انظر، مثلا، A/63/63/Add.1، الفقرات ٦٦-٦٩، و A/64/66/Add.1، الفقرات ٨٨-٩٠.

المثال، خصص صندوق المنظمة تبرعات لمشروع في إطار آلية التعاون يتعلق بأجهزة مرسله مجاوبة خاصة بالنظم الآلية لتحديد الهوية على السفن الصغيرة^(١٣٩).

٢٣٣ - وقدم مرفق البيئة العالمية/البنك الدولي منحة في عام ٢٠٠٥ إلى المنظمة البحرية الدولية لتنفيذ المشروع التجريبي للشبكة الإلكترونية للطرق السريعة في مضيقى مالاكا وسنغافورة، الذي كان يتوقع استكماله في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويهدف المشروع إلى إنشاء آلية إقليمية في المضيقين لتعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية مع عنصر مالي مستدام في ترتيب تعاوني مع إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وشراكة مع جمهورية كوريا والمنظمة الهيدروغرافية الدولية والرابطة الدولية لأصحاب الناقلات المستقلة والغرفة الدولية للملاحة. ويعمل المشروع بمثابة شبكة تكنولوجية وشراكة تعاونية.

(د) تنفيذ دولة العلم ومراقبة دولة الميناء

٢٣٤ - يهدف نظام المراجعة الطوعي للدول الأعضاء بالمنظمة البحرية الدولية إلى توفير تقييم شامل وموضوعي لمدى فعالية إدارة الدولة وتنفيذها الصكوك الإلزامية للمنظمة التي يشملها النظام. وفي هذا السياق، يمكن للنظام توفير العديد من المزايا، بعدة طرق منها تحديد أكبر أثر لأنشطة بناء القدرات. ويمكن للدول الحصول على آراء قيمة لتحسين قدراتها، ويمكن تقاسم الدروس العامة من عمليات مراجعة الحسابات على نطاق واسع.

٢٣٥ - ويتضمن برنامج التعاون التقني المتكامل بالمنظمة برامج لتقديم الدعم للدول الأعضاء، بما في ذلك تمويل الخبراء لمساعدة الدول في المسائل ذات الصلة بمراجعة الحسابات، لتغطية جزء من تكاليف المراجعة، والتوافر العام للمساعدة التقنية لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات. واعتباراً من ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، أنجز ما مجموعه ٣٧ مراجعة حسابات حتى حينه؛ وتطوعت ٥١ دولة لإجراء مراجعة لحساباتها، وتم ترشيح ١٦٤ شخصاً لإدراجهم في جدول مراجعي الحسابات^(١٤٠). ومنذ بدء الدورة التدريبية لمراجعي الحسابات في إطار برنامج التعاون التقني المتكامل، تدرّب أيضاً ٢٧٣ شخصاً من ١٣٦ دولة من خلال ١٩ دورة دراسية إقليمية^(١٤١). وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ستواصل المساعدة التركيز على تنفيذ النظام، مع التركيز على تدريب مراجعي الحسابات من البلدان النامية في التحضير لنظام المراجعة، والمشاركة فيه.

(١٣٩) المنظمة البحرية الدولية الوثيقة C/ES 25، الفقرة ٩.

(١٤٠) وثيقة المنظمة البحرية الدولية، TC 60/6.

(١٤١) المرجع نفسه. ومن المقرر إجراء ثماني دورات تدريبية إقليمية لمراجعي الحسابات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٣٦ - وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية القرار (26) A.1018 بشأن مواصلة تطوير نظام المراجعة الطوعي للدول الأعضاء بالمنظمة، الذي من شأنه إضفاء الطابع المؤسسي على النظام من خلال عملية تدريجية عن طريق إدخال الاحتياجات المناسبة في صكوك المنظمة الإلزامية ذات الصلة^(١٤٢). وينص القرار على فترة زمنية يمكن أن تؤدي إلى اعتماد التعديلات التي أدخلت على هذه الصكوك في عام ٢٠١٣، لدخولها حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويطلب أيضا إلى الأمين العام للمنظمة اتخاذ إجراءات في إطار برنامج التعاون التقني المتكامل لمساعدة الدول في الاضطلاع بواجباتها في إطار النظام، وبناء القدرات الهادفة إلى تلبية الاحتياجات ذات الصلة.

٢٣٧ - وفي ما يخص مراقبة دولة الميناء، تستضيف المنظمة البحرية الدولية حلقات عمل لأمناء ومديري مراكز المعلومات لجميع أنظمة المراقبة الإقليمية بدولة الميناء. وقام بتمويل حلقات العمل صندوق التعاون التقني لبرنامج التعاون التقني المتكامل، واستهدفت توفير الدعم لأنظمة المراقبة الإقليمية لدولة الميناء من خلال إنشاء قاعدة للتعاون ومنتدى للالتقاء وتبادل الأفكار والخبرات. وتهدف حلقات العمل أيضا إلى تشجيع مواءمة أنشطة رقابة دولة الميناء وتنسيقها، ووضع التوصيات العملية التي يمكن أن تحال إلى المنظمة البحرية الدولية لمزيد من الدراسة من قبل اللجان واللجان الفرعية ذات الصلة. وقدمت المنظمة البحرية الدولية المساعدة أيضا في إنشاء منظمات واتفاقات المراقبة الإقليمية لدولة الميناء بشأن مراقبة دولة الميناء.

(هـ) الإنقاذ في البحر

٢٣٨ - تلزم خدمات البحث والإنقاذ البحري الفعالة في جميع أنحاء العالم لضمان السلامة في البحار، وبخاصة في البلدان النامية في أفريقيا (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه). وقد ساعدت المنظمة البحرية الدولية الدول الساحلية في شرق وجنوب أفريقيا، في إطار برنامج التعاون التقني المتكامل، لإنشاء مراكز تنسيق البحث والإنقاذ البحري، وتقدم المساعدة الجارية إلى دول وسط وغرب وشمالي أفريقيا المطللة على المحيط الأطلسي^(١٤٣). وأجرت الأكاديمية البحرية الدولية للسلامة والأمن والبيئة التي تتخذ مقرا لها في جنوى بإيطاليا دورات تشمل البحث والإنقاذ.

(١٤٢) قرار الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية (26) A.1018 المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تحت عنوان "مواصلة تطوير نظام المراجعة الطوعي للدول الأعضاء بالمنظمة".

(١٤٣) انظر أيضا A/64/66/Add.1، الفقرة ١١٥.

٢٣٩ - وتشمل أنشطة بناء القدرات في المنظمة الدولية للهجرة دورة دراسية سنوية عن قانون الهجرة الدولية، الذي يتناول الإطار القانوني الذي ينظم الهجرة، بما في ذلك حقوق ومسؤوليات الدول والمهاجرين^(١٤٤). وأحد مواضيع الدورة الإطار القانوني بشأن إنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في عرض البحر.

١٠ - الأمن البحري

٢٤٠ - يمكن أن تتخذ المساعدة على بناء القدرات في مجال الأمن البحري العديد من الأشكال المختلفة. فعلى الصعيد العالمي، تهدف المساعدة في المقام الأول حالياً إلى تيسير المشاركة في صكوك الأمن البحري ذات الصلة وتيسير تنفيذها، ويتضمن ذلك إعداد مواد توجيهية وتعميم أفضل الممارسات، وكذلك تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وتقديم المساعدة التقنية. وتم أيضاً التشديد على التقييم الفعال لمستوى تنفيذ المعايير والقواعد والمواصفات المعمول بها وذلك بهدف تشجيع تنفيذها بفعالية أكبر وتقديم مساعدة على بناء القدرات مصممة حسب الاحتياجات. ويمكن أن ينمي التعاون على الصعيدين الإقليمي والثنائي أيضاً القدرة الجماعية على مواجهة الأخطار التي تهدد الأمن البحري، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتنفيذ^(١٤٥).

٢٤١ - وعلى الرغم من أن الشراكات الثنائية مصدر هام لتقديم المساعدة على بناء القدرات في مجال الأمن البحري^(١٤٦)، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن المعلومات المتاحة المتعلقة بنطاق هذا التعاون محدودة. وتضطلع المنظمات غير الحكومية والمجموعات الصناعية والرابطات بدور هام فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ صكوك الأمن البحري،

(١٤٤) انظر www.iom.int/jahia/Jahia/pid/1793.

(١٤٥) على سبيل المثال، فإن الشبكة المتكاملة دون الإقليمية لحرس السواحل في غرب ووسط أفريقيا المزمع إنشاؤها، والتي تتيح التعاون على المستوى دون الإقليمي لمكافحة طائفة واسعة من الجرائم البحرية، ستوفر للدول فرصة للتعاون لتستجمع أقصى قدراتها الجماعية على القيام بدوريات. انظر المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا www.mowca.org. ويقوم الاتحاد الأوروبي أيضاً باستكشاف خيارات لتعزيز التعاون، انظر على سبيل المثال، الخطاب الذي وجهته المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق - "نحو تكامل المراقبة البحرية: بيئة مشتركة لتبادل المعلومات بشأن المجال البحري للاتحاد الأوروبي" lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:52009DC0538:EN.NOT.

(١٤٦) على سبيل المثال، أرسلت اليابان أفراداً من خفر سواحلها لعمان واليمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمساعدة المسؤولين المحليين على معالجة الشواغل الناجمة عن القرصنة في السواحل قبالة القرن الأفريقي. انظر <http://www.unhcr.org/refworld/docid/49fac6822.html>.

بما في ذلك المبادئ التوجيهية، وعن طريق نشر المعلومات والمشورات على نطاق واسع، وإعداد مواد توجيهية ودورات تدريبية واتخاذ تدابير أخرى للترويج لأفضل الممارسات الأمنية^(١٤٧).

٢٤٢ - وأنشطة ومبادرات بناء القدرات في مجال الأمن البحري تتبع أحيانا نهجا أعم عند تناول هذا الموضوع أو التطرق إلى فئات من الجرائم المحددة الهدف التي تُرتكب في البحر. وعلى سبيل المثال، تقدم المنظمة البحرية الدولية المساعدة إلى الدول على تنفيذ صكوك الأمن البحري التي تقع في نطاق اختصاصها وذات الصلة بالتصدي لمجموعة واسعة من الأخطار التي تهدد الأمن البحري^(١٤٨). أما الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة^(١٤٩)، فتميل إلى تناول تهديدات أمنية بحرية محددة، كما هو مبين أدناه.

(أ) القرصنة والسطو المسلح على السفن

٢٤٣ - شدد كل من مجلس الأمن^(١٥٠)، والجمعية العامة^(١٥١) وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال^(١٥٢) على ضرورة تحسين قدرة الدول على مكافحة القرصنة. واعترافا بهذه الضرورة، قامت الدول والمنظمات الحكومية الدولية بأنشطة لبناء القدرات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذلك في إطار التعاون الثنائي. ونظرا لانصباب الاهتمام مؤخرا على مواجهة القرصنة قبالة سواحل الصومال، أُتخذت مؤخرا مجموعة من المبادرات الابتكارية والبعيدة الأثر لبناء القدرات في هذه المنطقة.

(١٤٧) انظر على سبيل المثال "أفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال"، وهي متاحة على الموقع <http://www.marisec.org/Piracy-BMPVersion2%2821Aug09%29.pdf>.

(١٤٨) في هذا الصدد، أصبح برنامج التعاون التقني المتكامل للمنظمة البحرية الدولية، يشمل منذ عام ٢٠٠٢ البرنامج العالمي المعني بتعزيز الأمن البحري، الذي تم في إطاره تدريب حوالي ٦٠٠٠ شخص عن طريق ٦٨ بعثة من بعثات تقييم الاحتياجات القطرية والبعثات الاستشارية، وفي إطار حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات دراسية: ٦٩ منها وطنية و ٥١ إقليمية، لتنفيذ التدابير الخاصة التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية من أجل تعزيز الأمن البحري للسفن وفي الموانئ.

(١٤٩) أشار مكتب شؤون نزع السلاح إلى المساهمات في مجال بناء القدرات التي قدمتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والتي شملت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي نظمها مكتب شؤون نزع السلاح لبناء القدرات في مجال مراقبة الحدود وضوابط التصدير.

(١٥٠) انظر على سبيل المثال قرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩)، الفقرات ٥ و ١١ و ١٣ و ١٤، و ١٨٥١ (٢٠٠٨)، الفقرتان ٥ و ٨.

(١٥١) انظر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة ٧١/٦٧، الفقرتان ٦٩ و ٧٣.

(١٥٢) انظر على سبيل المثال، البيان الصادر عن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال عقب جلسته العامة الخامسة المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٢٤٤ - وعلى الصعيد العالمي، تعمل المنظمة البحرية الدولية منذ عام ١٩٨٨ على إنجاز مشروع لمكافحة القرصنة على المدى الطويل. وشملت المرحلة الأولى من المشروع عددا من الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية حضرها ممثلون حكوميون من الدول الواقعة في تلك المناطق من العالم التي تنتشر فيها عمليات القرصنة؛ في حين شملت المرحلة الثانية عددا من بعثات التقييم والتقدير التي تم إيفادها إلى مناطق مختلفة. وتهدف المنظمة البحرية الدولية إلى تشجيع إبرام اتفاقات إقليمية بشأن تنفيذ تدابير لمكافحة القرصنة^(١٥٣). كما أقرت المنظمة البحرية الدولية سلسلة من الوثائق، التي تقدم توجيهات بشأن كيفية منع أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن والتأهب لذلك والرد على هذه الأعمال^(١٥٤).

٢٤٥ - تقوم شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، في إطار تنفيذ ولايتها، بتقديم المساعدة إلى الدول على تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتصلة بقمع القرصنة بموجب القانون الدولي، وذلك على نحو موحد ومتسق (انظر الفقرة ١٢٤ أعلاه). وحاليا تتعاون المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تجميع التشريعات الوطنية المتعلقة بالقرصنة لتكون بمثابة السند التشريعي للدول والمنظمات الحكومية الدولية^(١٥٥).

٢٤٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل الدول على تنمية قدراتها في مجال مكافحة القرصنة من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وفي بعض الحالات، من خلال تقاسم الموارد في إطار ترتيبات مخصصة أو غير رسمية أو ترتيبات أكثر رسمية^(١٥٦). وعلى سبيل المثال، اتخذ مركز تبادل المعلومات، الذي أنشأه اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا، مبادرات لتعزيز قدرة الأطراف المتعاقدة على الاستجابة لحوادث القرصنة والسطو المسلح، تشمل تمارين وحلقات تدريب وبرامج مساعدة تقنية تتيح تبادل أفضل الممارسات^(١٥٧). وسينظم مركز تبادل المعلومات، بالتعاون مع منظمات أخرى، مؤتمر

(١٥٣) انظر www.imo.org.

(١٥٤) انظر www.imo.org. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية نسخة منقحة من توصياتها المقدمة إلى الحكومات لمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن معنونة "توجيهات للملكي السفن ومشغليها وربانيتها وطواقمها بشأن منع أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تتعرض لها السفن وقمعها"، وكذلك "مدونة ممارسات للتحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح المرتكبة ضد السفن".

(١٥٥) انظر قرار الجمعية العامة ٧١/٦٤، الفقرة ٧٥.

(١٥٦) انظر أيضا، على سبيل المثال الوثيقة A/63/63، الفقرة ٦٢؛ والوثيقة A/63/63/Add.1، الفقرات ٩١-٩٢ و ١٠٠-١٠١.

(١٥٧) انظر www.recaap.org/index_home.html.

سنة ٢٠١٠ المعني بأعمال القرصنة والسطو البحري الذي سيعقد في سنغافورة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠^(١٥٨).

٢٤٧ - ويعزى تفاقم أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن قبالة سواحل الصومال إلى افتقار دول المنطقة، ولا سيما الصومال، للإمكانيات نسبياً للتصدي بفعالية لهذه الجرائم. وقد شجع مجلس الأمن الدول على "السعي إلى تعزيز قدرة البلدان المعنية في المنطقة على مكافحة القرصنة، بما في ذلك القدرة القضائية"^(١٥٩). وتتضمن تقارير الأمين العام المقدمّة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨) نظرة عامة عن بعض الأنشطة التي قامت بها الدول والمنظمات الحكومية الدولية في هذا المجال^(١٦٠).

٢٤٨ - إن مدونة جيبوتي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح المرتكبة ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، التي تعتبر آلية تعاون غير ملزمة لدول المنطقة، قد أبرمت تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩^(١٦١). وتتضمن المدونة أحكاماً تتعلق ببناء القدرات تتعهد فيها الدول الموقعة عليها بالتعاون من أجل قمع القرصنة والسطو المسلح وتبادل المعلومات عن طريق مراكز تنسيق ومراكز معلومات وطنية. وتسعى المدونة أيضاً لإنشاء مركز تدريب إقليمي. وقامت المنظمة البحرية الدولية بمبادرة واسعة النطاق لبناء القدرات من أجل مساعدة الدول الموقعة على مدونة جيبوتي على تنفيذها^(١٦٢). وفي هذا الصدد، أنشئ أيضاً صندوق استئماني متعدد الجهات المانحة لمدونة جيبوتي.

٢٤٩ - وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي أنشئ في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لتيسير المناقشات وتنسيق الإجراءات بين الدول والمنظمات من أجل قمع أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، يضطلع بدور في بناء القدرات حيث إنه يوفر منتدى لتبادل المعلومات والآراء وأفضل الممارسات. وعلى وجه خاص، جرى مؤخراً إيفاد بعثة إقليمية لتقييم الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات على مكافحة القرصنة وترتيب الأولويات

(١٥٨) انظر www.recaap.org/Conference/index.asp.

(١٥٩) قرار مجلس الأمن ١٨٥١ (٢٠٠٨)، الفقرة ٨.

(١٦٠) الوثيقتان S/2009/146 و S/2009/590.

(١٦١) وقّعت على المدونة إثيوبيا وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي والسودان وسيشيل والصومال وكينيا ومدغشقر ومصر وملديف واليمن.

(١٦٢) على سبيل المثال، عقدت المنظمة البحرية الدولية حلقة عمل في سيشيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي تخطط لتنظيم المزيد من حلقات العمل والاجتماعات في عام ٢٠١٠ لمواصلة الأنشطة عملاً بأحكام المدونة.

إلى شرق أفريقيا وخليج عدن، وتم ذلك تحت رعاية الفريق العامل ١ التابع لفريق الاتصال^(١٦٣). وإضافة إلى ذلك، يعمل الفريق العامل ٢ التابع لفريق الاتصال حالياً على وضع مجموعة من الأدوات العملية (مجموعة أدوات قانونية) لتكون بمثابة السند القانوني للدول والمنظمات المعنية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أقر فريق الاتصال اختصاصات منقحة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات بهدف دعم مبادراته في مجال مكافحة القرصنة. وتقع مسؤولية إدارة الصندوق على عاتق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة^(١٦٤). وقد ساهمت كل من إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية بفعالية في أعمال فريق الاتصال^(١٦٥).

٢٥٠ - بدعم من إدارة الشؤون السياسية، أنشأت حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، إلى جانب السلطات الإقليمية في أرض البنط وأرض الصومال، آلية تنسيق تقني لمكافحة القرصنة. وأثناء أول اجتماع للآلية (في جيبوتي من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠) عقدته المنظمة البحرية الدولية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومع إدارة الشؤون السياسية، وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والإنتربول، أعد المشاركون مشروع خطة عمل لمكافحة القرصنة حددت الأنشطة ذات الأولوية التي ينبغي القيام بها خلال الأشهر الستة المقبلة.

٢٥١ - وفي سياق تنفيذ برنامجه لمكافحة القرصنة، عمل المكتب مع عدد من دول المنطقة، في مقدمتها كينيا وبيشيل، من أجل تقديم الدعم إلى الشرطة والمحاكم ومكاتب الادعاء العام والسجون ضماناً للفعالية والكفاءة والتزاهة في محاكمات المشتبه فيهم. واستعرض المكتب تشريعات دول المنطقة، ووافق على خطط العمل اللازمة لتعديلها حسب الاقتضاء؛ وقدم الدعم للمدعين العامين من خلال التدريب وإدخال تحسينات على المكاتب؛ وقام بتطوير مرافق المحاكم؛ وقدم شهوداً للمحاكمة؛ وعمل إلى حد كبير على تحسين ظروف السجون والحد من الاكتظاظ، وقام بتحسين ممارسات الشرطة ومناولة الأدلة. إضافة إلى ذلك، ساعد

(١٦٣) خلص فريق الاتصال، في جلسته العامة الخامسة، إلى أن الهدف من تقرير هذه البعثة هو توفير أساس للقيام بأعمال أكثر دقة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات الإقليمية على مكافحة القرصنة، ولكن ذلك لن يتداخل مع أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها المنظمة البحرية الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(١٦٤) انظر بيان فريق الاتصال الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عقب جلسته العامة الخامسة، وبيان فريق الاتصال الصادر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عقب جلسته العامة الرابعة.

(١٦٥) S/2009/590، الفقرة ١٤.

المكتب، بدعم من وكالات أخرى، في إنشاء هيئة السجون الصومالية وبناء ١٠ سجون في صوماليلاند وبونتلاندا. وسيسمح ذلك بإعادة المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة، والمحتجزين في سجون كينيا وسيشل ودول أخرى في المنطقة، إلى الصومال لقضاء مدد عقوباتهم، في حال إدانتهم، باتفاق جميع الأطراف المعنية.

٢٥٢ - وتعمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على تعزيز زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية وبناء قدرات الشرطة، فضلا عن توفير الدعم لشرطة دول المنطقة في مجالي التحقيقات والعمليات التنفيذية المضطلع بها في سياق قمع القرصنة. واستضافت المنظمة أيضا اجتماعا بشأن تمويل القرصنة البحرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(ب) الأعمال الإرهابية التي تمس النقل البحري والمنشآت البحرية وسائر المصالح البحرية

٢٥٣ - لا يزال منع الأعمال الإرهابية التي تمس النقل البحري والمنشآت البحرية وسائر المصالح البحرية من الأولويات المحددة في مجال أنشطة بناء القدرات في قطاع الأمن البحري. وتشمل المساعدة التي تقدمها المنظمات الحكومية الدولية التصديق على صكوك الأمن البحري ذات الصلة وتنفيذها. وإلى جانب سن التشريعات، تهدف جهود التنفيذ إلى وضع تدابير عملية لتحسين أمن الموانئ وأمن السفن وقدرات الدول في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف، وذلك لمنع وقوع أعمال إرهابية محتملة. وتؤدي المساعدة الثنائية دورا حيويا في استكمال الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية الدولية لتلبية الاحتياجات المحددة للدول في هذا الصدد^(١٦٦).

٢٥٤ - وتقوم المنظمة البحرية الدولية، من خلال برنامجها العالمي للأمن البحري، بإجراء تقييمات للاحتياجات من الأمن البحري وتوفير التدريب من خلال عقد حلقات دراسية وطنية وإقليمية أو حلقات عمل أو دورات دراسية. وتتوخى هذه الأنشطة تحسين الأمن البحري من خلال فهم الأحكام المتعلقة بالأمن البحري في الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحار، الفصل الحادي عشر - ٢، وفي مدونتها الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، فضلا عن اتفاقية عام ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وبروتوكول عام ١٩٨٨ المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة

(١٦٦) تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، مع دول أخرى لتحسين أمن الموانئ في إطار مبادرتها لأمن الحاويات. وقام خفر السواحل الياباني بتوفير خدمات بناء القدرات وحلقات دراسية تدريبية لسلطات الدول المناخمة لمضيق مالاکا. وتعمل اليابان منذ عام ٢٠٠٢ على توفير المساعدة التقنية لدعم الشرطة المحلية في إندونيسيا وقدمت دورات تدريبية لنظراء خفر السواحل في الفلبين.

المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، وبروتوكولات عام ٢٠٠٥^(١٦٧). وتقوم المنظمة البحرية الدولية أيضا بمساعدة الدول في تنفيذ نظام تحديد هوية السفن وتتبعها عن بُعد^(١٦٨).

٢٥٥ - وتعمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مع الدول الأعضاء لتقييم تنفيذها لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك نصّه على وجوب تصديقها على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، وتضمن تشريعاتها الداخلية جميع الجرائم المحددة في تلك الصكوك التي تشمل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحه البحرية والبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، فضلا عن بروتوكولاتها لعام ٢٠٠٥. وتشمل تقييمات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أيضا تنفيذ الفصل الحادي عشر - ٢ من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحار ومدونتها الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، واتخاذ تدابير عملية أخرى تتعلق بمراقبة الحدود وإنفاذ القانون والتعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الإرهاب، بما فيها تلك التي تُرتكب في عرض البحر. ويسعى كل من لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية إلى تحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن للدول أن تستفيد فيها من المساعدة التقنية، وبيدلان كل الجهد لتيسير وصول هذه المساعدة من أجل تمكين الدول من اتخاذ ما يلزم من التدابير القانونية والإدارية والعملية لمكافحة الأعمال الإرهابية، بما فيها تلك التي تُرتكب في عرض البحر.

٢٥٦ - ويقوم المكتب في إطار جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي بمساعدة الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. وفي هذا الصدد، يعمل على إعداد المواد التوجيهية، من قبيل الأدلة التشريعية، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وتقديم المساعدة الفنية. وعلى سبيل المثال، يقوم المكتب بتدريب موظفي العدالة الجنائية على الصعيد الوطني من أجل تعزيز فهم الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وزيادة الاستفادة منها. ويهدف المكتب إلى مساعدة الدول في وضع قوانين وطنية لمكافحة الإرهاب وفقا للمعايير الدولية، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

(١٦٧) تخطط المنظمة البحرية الدولية على سبيل المثال لوضع دليل الأمن البحري لتنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحار، الفصل الحادي عشر - ٢، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، وسن تشريعات نموذجية لتنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحار، الفصل الحادي عشر - ٢، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية في عام ٢٠١٠. انظر MSC 87/16.

(١٦٨) www.un.org/terrorism/pdfs/CT_factsheet_March2009.pdf

٢٥٧ - وتضطلع المنظمات الإقليمية أيضا بأنشطة بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، تعمل أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بوصفها مركزا لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية في مجال سياسات وبرامج مكافحة الإرهاب نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. ويهدف برنامج الأمن البحري الذي وضعته لجنة البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الامتثال بفعالية للمتطلبات الأمنية المنصوص عليها في المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية بغية حماية المرافق المرفئية ومحطات السفن السياحية، وذلك من خلال تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون داخل مرافق الميناء وتحسين التنسيق فيما بين السلطات الحكومية المسؤولة عن الأمن البحري^(١٦٩). وتشمل الأنشطة الأخرى التي نُظمت مؤخرا في مجال بناء القدرات على المستوى الإقليمي حلقة عمل عقدها المكتب لفائدة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن موضوع "وضع نهج متكامل للأمن البحري من خلال اتفاقيات مكافحة الإرهاب والقانون الجنائي والقانون الدولي: وجهات نظر قانونية وبناء القدرات"، وذلك في سنغافورة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(ج) الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٢٥٨ - تشمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية طائفة من الجرائم التي يمكن أن ترتكبها جماعات إجرامية منظمة في عرض البحر، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق البحر وتهريب الأشخاص والاتجار بهم عن طريق البحر. وتهدف أنشطة بناء القدرات المضطلع بها في هذا الصدد إلى مساعدة الدول في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها^(١٧٠)، فضلا عن تحسين أمن الموانئ والحاويات وقدرة الإنفاذ. ويساهم التعاون الثنائي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كذلك في تنمية القدرات في هذا المجال من

(١٦٩) www.cicte.oas.org

(١٧٠) بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

خلال تسهيل نقل المعلومات الاستخباراتية والمعارف المتعلقة بالتقنيات الحديثة لإنفاذ القانون الحديث وأفضل الممارسات^(١٧١).

٢٥٩ - ويشجع المكتب على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ويساعد الدول الأعضاء في تنفيذها. وقد وضع أيضا عددا من الأدوات لتسهيل التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى سبيل المثال، يعمل المكتب على تعزيز تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠١٠، سيقوم بنشر قانون نموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، يتضمن أحكاما تتناول تهريب المهاجرين عن طريق البحر ووضعت بالتشاور مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وعلى الصعيد الإقليمي، يساهم البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، التابع للمكتب، بدوره في مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر من خلال توفير المساعدة التشريعية والتدريب وبناء القدرات في شمال وغرب أفريقيا.

٢٦٠ - الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق البحر - ثمة عدد من البرامج والمبادرات الجارية لبناء القدرات ترمي تحديدا إلى مساعدة الدول في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق البحر. وتتعلق هذه البرامج والمبادرات أساسا بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية مكافحة المخدرات، وأمن الموانئ والحاويات، وإنفاذ القانون البحري.

٢٦١ - وعلى سبيل المثال، وضع المكتب دليلا بشأن إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات المنقولة بحرا، وهو دليل عملي موجه للسلطات الوطنية المختصة بموجب المادة ١٧ من اتفاقية مكافحة المخدرات وغيرها من المواد التوجيهية لمساعدة الدول في تنفيذ اتفاقية مكافحة المخدرات^(١٧٢). كما يتضمن سبل التدريب على المستوى الإقليمي والمساعدة التقنية في هذا الصدد.

٢٦٢ - وفيما يتعلق بأمن الموانئ والحاويات، يساهم البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي يشترك في تنفيذه كل من المكتب ومنظمة الجمارك العالمية، في مساعدة الحكومات على إنشاء هياكل إنفاذ مستدامة في موانئ بحرية مختارة لتقليل مخاطر استخدام الحاويات البحرية لأغراض الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من قبيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو غير ذلك

(١٧١) انظر على سبيل المثال المقال المعنون "U.S. Coast Guard Team Teaches Port Security to Zambian Personnel" المنشور على الموقع الشبكي التالي: www.africom.mil.

(١٧٢) ساهمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في هذه الأنشطة.

من أنشطة السوق السوداء^(١٧٣). وأسفرت هذه المبادرة عن إنشاء وحدات مشتركة متفرغة ومتخصصة لمراقبة الموانئ في المرافئ الرئيسية ومحطات الحاويات للدول المشاركة، وتدريب أفرادها العاملين في وكالات متعددة على تطبيق المهارات المهنية الجديدة لتحديد هوية الحاويات البحرية التي تهم السلطات، ثم استهدافها واعتراض مسارها. ولئن كان بناء القدرات ونقل المهارات من العناصر الرئيسية في المساعدة التقنية المقدمة من خلال هذه المبادرة، فإن فعاليتها تزداد بتزايد التعاون العملي بين عناصر شبكة آخذة في الاتساع من مسؤولي إنفاذ القانون الذين يتولون تحديد مواصفات الحاويات وانتقائها وتفتيشها.

٢٦٣ - ومن الأمثلة ذات الصلة في هذا السياق على الصعيد الإقليمي، ثمة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي توفر بناء القدرات في سياق برامجها الرامية إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الأمن الوطني للموانئ. ويضم فريقها العامل المعني بالاتجار بالمخدرات عن طريق البحر خبراء في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر وأمن الموانئ وميادين أخرى ذات صلة، ويعمل من أجل مساعدة الدول الأعضاء في معالجة الثغرات أو المشاكل التي تواجهها في سياق مراقبتها للموانئ والحركة البحرية للمخدرات غير المشروعة وما يرتبط بذلك من عمليات التهريب. ويمكن أن يشمل ذلك وضع تشريعات أو أنظمة نموذجية، ووسائل لاستهداف الشحنات أو السفن المشبوهة وآليات لتعزيز التعاون والتآزر وتبادل المعلومات^(١٧٤).

٢٦٤ - كما توفر لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التدريب والمساعدة التقنية للمسؤولين في الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدراتهم على تحديد وضبط المخدرات غير المشروعة والسلع المهربة ذات الصلة المنقولة بحرا. ويخطط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإنشاء مراكز امتياز في منطقة البحر الكاريبي تُعنى بالأمن البحري والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وبوكالات إنفاذ القانون والوكالات القضائية، والطب الشرعي، وجرائم المدن^(١٧٥). كما أنشأ المكتب، في إطار مشروع "إنفاذ القانون والتعاون الاستخباراتي لمكافحة الاتجار بالكوكايين بين أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا"، نظاما آمنا لتبادل المعلومات، وهو متاح لسلطات مكافحة المخدرات في ١٤ بلدا، ولجهتين مستفيدتين اثنتين، ولموظفي الاتصال المعتمدين من جانب الاتحاد الأوروبي في تلك البلدان^(١٧٦). وقد عُقد الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة

(١٧٣) www.unodc.org

(١٧٤) www.cicad.oas.org

(١٧٥) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩، ص ٤٤.

المخدرات، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مناقشة مائدة مستديرة لتعزيز التعاون بين الهيئات المعنية في التصدي للالتجار بالمخدرات بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أفريقيا، وبوجه خاص غرب أفريقيا^(١٧٦). وشارك حرس السواحل الياباني و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في استضافة حلقة دراسية بشأن الإنفاذ البحري لقانون المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في طوكيو. والغرض من هذه الحلقات الدراسية هو تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان الشريكة في شرق وجنوب شرق آسيا، من خلال تشجيع تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات. كما يجري بناء القدرات للإنفاذ البحري لقانون المخدرات على المستوى الثنائي^(١٧٧).

١١ - حماية القطع الأثرية والتاريخية

٢٦٥ - تشكل دراسة القطع الأثرية والتاريخية المغمورة بالمياه اختصاصا حديثا نسبيا يتطلب مستوى عاليا من المعرفة والخبرات التقنية التي تقتصر على عدد صغير من الخبراء عبر أنحاء العالم^(١٧٨). وتهدف الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١، في جملة أهداف، إلى كفالة وتعزيز حماية التراث الثقافي^(١٧٨). والدول الأطراف في هذه الاتفاقية ملزمة بالتعاون وبمساعدة بعضها البعض في حماية وإدارة التراث الثقافي المغمور بالمياه^(١٧٩)، والتعاون أيضا لتوفير التدريب في مجال الآثار المغمورة بالمياه وتقنيات حفظ التراث الثقافي المغمور بالمياه، ووفق الشروط المتفق عليها، في مجال نقل التكنولوجيا المتصلة بالتراث الثقافي تحت سطح الماء^(١٨٠).

٢٦٦ - وفي الدورة الأولى لاجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية، أنشئت هيئة استشارية علمية وتقنية^(١٨١) قادرة على إسداء المشورة العلمية والتقنية المتعلقة بتنفيذ القواعد^(١٨٢) ذات الصلة بالأنشطة الموجهة إلى التراث الثقافي المغمور بالمياه^(١٨٣).

(١٧٦) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/رؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات/١٩/٥.

(١٧٧) انظر مثلا <http://manila.usembassy.gov/wwwfps23.pdf> (إلقاء الضوء على التعاون بين الولايات المتحدة والفلبين في مجال الإنفاذ البحري لقانون المخدرات).

(١٧٨) انظر <http://portal.unesco.org>.

(١٧٩) المادة ١٩ من الاتفاقية.

(١٨٠) المصدر نفسه، المادة ٢١.

(١٨١) UCH/09/MSP2/220/2 IX.

(١٨٢) CLT/CIH/MCO/2009/PI/100.

٢٦٧ - كما تتولى اليونسكو، نظراً لاضطلاعها بمهام أمانة الاتفاقية، مختلف الأنشطة التنفيذية في إطار الاتفاقية، ومنها بناء القدرات والمشاركة في أنشطة لمراكز خارج اليونسكو. وترتبط هذه المراكز باليونسكو، علماً أنها ليست جزءاً من المنظمة، وتشارك بنفسها في أنشطة بناء القدرات المتصلة بحماية القطع الأثرية والتاريخية، مسهمة بذلك في برنامج اليونسكو. والمركز الدولي للآثار المغمورة بالمياه في زادار، كرواتيا، هو أول مركز من هذا النوع^(١٨٤). وفي إطار مشروع إقليمي لليونسكو، أنشئ مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب الميداني الإقليمي المعني بالتراث الثقافي المغمور بالمياه، وقد نظّم أول حلقة عمل له في أواخر عام ٢٠٠٩ في تايلند^(١٨٥). ويُخطط لتنفيذ مشاريع تدريب أخرى. كما أن اليونسكو أعدت قائمة بالدورات الدراسية للآثار المغمورة بالمياه المقدّمة في الجامعات والمؤسسات الأخرى^(١٨٦).

١٢ - تسوية المنازعات

٢٦٨ - يوفر صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة إلى الدول لتسوية المنازعات عن طريق المحكمة الدولية لقانون البحار، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٥٥ والخاضع لإدارة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، مساعدة مالية للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مقابل النفقات التي تتكبدتها في إطار القضايا المقدمة أو التي سيجري تقديمها إلى المحكمة، بما يشمل غرفة منازعات قاع البحار وأي غرفة أخرى تابعة للمحكمة. ووفقاً لبيان الحسابات، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ قرابة ١٤٠ ٩٩٧,٧٤ دولاراً.

٢٦٩ - وسعياً للإسهام في تحسين المعرفة بنظام تسوية المنازعات الذي وضعته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عقدت المحكمة الدولية لقانون البحار حتى الآن سبع حلقات عمل إقليمية في داكار، السنغال؛ وكينغستون، وليبيرفيل، وسنغافورة، والبحرين، وبوينس آيرس؛ وكيب تاون، جنوب أفريقيا. وكان الغرض من حلقات العمل توفير رؤية متعمّقة في إجراءات التسوية السلمية للمنازعات المتصلة بقانون البحار، مع إيلاء اهتمام خاص لاختصاص المحكمة وإجراءات عرض المنازعات عليها. وحلقات العمل مصممة للمسؤولين

(١٨٣) المادة ٣٣ من الاتفاقية.

(١٨٤) قرار اليونسكو ٣٤ C/Resolution 40.

(١٨٥) www.unescobkk.org.

(١٨٦) CLT/CIH/MCO/2007/PI/37.

والخبراء الذين يتخصصون في مجال قانون البحار، في وزارات الخارجية، والعدل، والثروة السمكية، والنقل، والبيئة البحرية^(١٨٧).

٢٧٠ - وفي عام ٢٠٠٧، أنشئ برنامج التدريب وبناء القدرات المشترك بين المحكمة الدولية لقانون البحار ومؤسسة "نيبون" اليابانية، والمعني بتسوية المنازعات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وذلك بدعم من مؤسسة "نيبون"، بهدف توفير التدريب القانوني العالي لتسوية المنازعات الدولية في إطار الاتفاقية، وهو موجّه إلى المسؤولين الحكوميين المبتدئين ومن المستوى المتوسط والباحثين. ويتألف البرنامج من أربعة عناصر رئيسية هي: الدورات الدراسية والمحاضرات؛ والتدريب على المهارات وحلقات العمل وقضية للمحكمة الصورية؛ والزيارات الجماعية والدراسات الفردية القصيرة؛ والبحوث. وتشكل الترتيبات التعاونية القائمة مع معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي في هايدلبرغ، ألمانيا، ومعهد ماكس بلانك للقانون الدولي الخاص في هامبورغ، ألمانيا، جزءاً لا يتجزأ من البرنامج. وعلى أثر إتمام البرنامج، يُتوقع أن يكون المشاركون قد اكتسبوا المعرفة والمهارات اللازمة لتمكينهم من إسداء المشورة القانونية والقائمة على الخبرة لحكوماتهم بشأن مختلف آليات تسوية المنازعات في إطار الاتفاقية وتنفيذها. وقد شارك في البرنامج منذ إنشائه، في عام ٢٠٠٧، ١٥ زميلاً من ١٥ دولة.

٢٧١ - وعلاوة على ذلك، توفر المحكمة تدريباً داخلياً للمسؤولين الحكوميين المبتدئين والطلاب في مجال القانون، والعلاقات الدولية، والعلاقات العامة، والعلوم السياسية، وعلم المكتبات، والترجمة. وقد صُمم برنامج التدريب الداخلي، القائم عادة على أساس دوام كامل، لإتاحة الفرصة أمام المشاركين لفهم عمل ومهام المحكمة وتمكين المحكمة وأعضائها من الاستفادة من المساعدة التي يقدمها الأشخاص ذوو المعارف والمهارات ذات الصلة بالمجالات التي تدخل في نطاق أنشطتها. وشارك في هذا البرنامج، منذ إنشائه في عام ١٩٩٧، ٢١٠ من المتدربين من ٦٩ دولة.

٢٧٢ - وفي هذا الصدد، وسعياً لتعزيز تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية، عبر إتاحة فرص البحث والتدريب واكتساب الخبرات العملية في مجال قانون البحار أمام المسؤولين والأخصائيين والطلاب، أنشئت منحة الوكالة الكورية للتعاون الدولي، بهدف تقديم المساعدة إلى المرشحين من البلدان النامية الذين يستوفون معايير الأهلية للمشاركة في برنامج التدريب الداخلي للمحكمة. وتم تغطية سفر المشاركين وبدل الإقامة الشهري بواسطة منحة من الوكالة. وقد حاز على تمويل المنحة، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٤، ٧٢ متدرباً من ٣٥ دولة.

(١٨٧) لمزيد من التفاصيل بشأن أنشطة بناء قدرات المحكمة الدولية لقانون البحار، انظر www.iflos.org.

٢٧٣ - ومن الأمثلة الأخرى على أنشطة بناء القدرات في مجال تسوية المنازعات، لا بد من ذكر المؤسسة الدولية لقانون البحار، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣ بهدف تعزيز الفرص التي تتيحها المحكمة من أجل التسوية السلمية للمنازعات المتصلة بقانون البحار ومواصلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتهدف هذه المؤسسة إلى تقديم إسهام فعال لتحقيق هذا الهدف، من خلال الترويج المستمر للتعليم والبحث في مجال القانون الدولي للبحار، وتوفير فرص التدريب وتنظيم المؤتمرات والندوات، سواء في مقر المحكمة في هامبورغ أو عبر أنحاء العالم. وتولي المؤسسة الدولية لقانون البحار أهمية خاصة لمساعدة مواطني البلدان النامية في ممارسة الحقوق والامتثال لالتزامات الدول الأطراف الناشئة بموجب الاتفاقية. وتستقبل الأكاديمية الصيفية للمؤسسة (انظر الفقرة ١٣٤) جميع الخريجين المؤهلين تأهيلا عاليا في مجالات ذات صلة بالشؤون البحرية، بمن فيهم الدبلوماسيون، وموظفو الخدمة المدنية، والمحامون^(١٨٨).

جيم - التعاون والتنسيق الدوليان

٢٧٤ - ثمة مؤسسات وطنية ودولية عديدة مختصة بالمسائل البحرية، بما فيها المؤسسات الإقليمية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، تضطلع بدور حيوي في بناء القدرات، مثلما تبين الأنشطة/المبادرات الواردة في الفروع السابقة من هذا الفصل. ونظرا للحاجة إلى تحسين مستوى التنسيق وتعزيز الصلات القائمة بين هذه المؤسسات، وكفالة اتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات في تناول المسائل البحرية على جميع المستويات، أنشأ عدد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية آليات تعاونية لتوفير بناء القدرات على نحو كلي ومنسق^(١٨٩).

٢٧٥ - ويوفر هذا الفرع بعض الأمثلة على التعاون بين المنظمات الدولية، وعلى الشراكات والمبادرات القائمة بين المنظمات الدولية والدول، وهي أمثلة مستمدة بشكل رئيسي من المعلومات المقدمة في إسهامات هذا التقرير. وتتوفر أمثلة أخرى في الفروع السابقة (انظر، على سبيل المثال، الفرع باء - ٣، والفقرات ١١٠ و ١١١ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٦٣ و ١٨٣ و ٢٣٣ و ٢٤٥ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٩).

(١٨٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: www.iflos.org.

(١٨٩) لوحظ بوجه خاص فيما يتعلق بالعلوم البحرية، أنه من الأفضل وضع هذه الآليات لتوفير البيانات والمعلومات بصيغة متوافقة وجاهزة للاستعمال من جانب الدول النامية. انظر بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن بناء القدرات خلال الاجتماع الثالث للعملية الاستشارية (٨ أيار/مايو ٢٠٠٢)، المتوفر عبر الموقع الشبكي التالي: www.g77.org/Speeches/040802b.htm.

٢٧٦ - تتيح المشاركة في اجتماعات المنظمات الدولية تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية^(١٩٠) وتساهم في بناء القدرات عبر توفير فرصة لفهم مختلف المسائل المتصلة بالمحيطات بعمق أكبر ولتحديد المجالات للقيام بأعمال مشتركة. وفي هذا الصدد، تيسر عدة منظمات دولية مشاركة ممثلين عن البلدان النامية في اجتماعاتها باستخدام الوسائل المالية المناسبة. وعلى سبيل المثال، أنشأت الجمعية العامة الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، على حضور اجتماعات العملية التشاورية^(١٩١). وتدير الصندوق الاستئماني شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. ووفقاً لبيان الحسابات، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما يناهز ١٤,١٤ ١٦٤,٥٦ دولاراً.

١ - التعاون بين المنظمات الدولية

٢٧٧ - شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات المعنية بالمسائل المتعلقة بالمحيطات والسواحل^(١٩٢)، تنجز عملها في الغالب عن طريق فرق عمل مخصصة ومحددة المدة، تعمل اثنتان منها حالياً. الأولى هي فرقة العمل المعنية بالتنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وتقع تحت إشراف أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وهي بصدد تجميع معلومات عن الأدوات القائمة التي تنص عليها الصكوك الدولية ذات الصلة والمعنية بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة، وعن سبل تعزيز آليات التعاون والتنسيق القائمة بين المنظمات والهيئات الحكومية الدولية. أما الثانية فهي فرقة العمل المعنية بالمناطق المحمية البحرية وأدوات الإدارة الأخرى على أساس المناطق، والتي يشترك في الإشراف عليها كل من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويشارك فيها كل من المنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والسلطة الدولية لقاع البحار، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار. وهي بصدد إعداد تحليل مقارن للأنشطة التي يضطلع

(١٩٠) A/64/66، الفقرة ١٨٩.

(١٩١) أنشئ الصندوق الاستئماني بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٥٥. انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢١٥/٦٢.

(١٩٢) A/59/62، الفقرتان ٢٩٨-٢٩٩. تتألف عضوية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في الوقت الراهن مما يلي: منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة السياحة العالمية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وشعبة التنمية المستدامة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

بها أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أو التي يعتزمون الاضطلاع بها بشأن المناطق المحمية البحرية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتخطيط الحيزات البحرية. وسيتيح هذا الاستعراض فرصاً للمساعدة والتآزر المتبادل بين الأعضاء في مجال تنفيذ الأنشطة البرنامجية لكل منها.

٢٧٨ - وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية هيئة استشارية مكلفة بمهمة "تقديم مشورة علمية موثوق بها ومستقلة ومتعددة الاختصاصات للمنظمات والحكومات لدعم حماية البيئة البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة"^(١٩٣). وتوفر التقارير والسلسلات الدراسية التي يعدها الفريق معلومات وتقييمات علمية بشأن البيئة البحرية^(١٩٤). وفي السنوات الأخيرة، خضع الفريق لعملية تحديث وتنشيط بدعم قدمته، على وجه الخصوص، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، التي اشترطت إدراج عنصر قوي لبناء القدرات في أنشطة الفريق. ويهدف الدعم الذي تقدمه الوكالة خاصة إلى تعزيز شبكة فريق الخبراء المشترك عبر زيادة عدد الخبراء من البلدان النامية المشاركين في أنشطته. وإضافة إلى ذلك، شملت اجتماعات الفريق المعقودة في الدول النامية حلقات عمل مواضيعية خاصة تهدف لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين العلماء من البلدان النامية ومع هؤلاء العلماء الذين مولت الوكالة مشاركتهم. وعلى سبيل المثال، عقد الفريق دورة استثنائية بشأن "حماية البيئة البحرية والعلم في سياق غرب أفريقيا ووسطها"^(١٩٥). وشددت المناقشات التي عقبتها على الحاجة لنقل المعارف داخل المنطقة وتقاسم البيانات؛ وعلى بناء القدرات وصعوبة تحويل النتائج العلمية إلى أدوات للإدارة ولاتخاذ قرارات لمعالجة المشاكل المطروحة في البيئة البحرية؛ وعلى صعوبة الوصول إلى صناع القرار، خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى معالجة المسائل على الأجل الطويل^(١٩٦).

٢٧٩ - وتتعاون اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة مع عدد من أمانات الاتفاقيات الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وقد اتفقت معها على برامج عمل مشتركة تشمل أنشطة لبناء القدرات.

(١٩٣) للحصول على المزيد من المعلومات عن الفريق، انظر www.gesamp.org.

(١٩٤) للحصول على قائمة بتقارير الفريق، انظر www.gesamp.org/publications.

(١٩٥) عقدت الدورة ٣٥ للفريق في أكرا، بغانا في عام ٢٠٠٨.

(١٩٦) انظر تقرير الاجتماع، الوثيقة رقم ٧٨ التي ستتاح على الموقع www.gesamp.org/publications.

٢٨٠ - ولتخطي القيود على مستوى القدرات والموارد البشرية في منطقة غرب المحيط الهندي، أقامت اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي) ترتيبات شراكة مع لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق ووقعت مذكرة تفاهم مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية من بينها الصندوق العالمي للأحياء البرية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وجمعية العلوم البحرية لغرب المحيط الهندي^(١٩٧).

٢٨١ - وفي سياق مصايد الأسماك، دعيت منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي في السنوات الأخيرة للمشاركة كمراقب في اجتماعات أمانات المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في شمال المحيط الأطلسي. وقدمت لجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي المساعدة لمنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي على القيام بعملياتها وهي توري قاعدة بياناتها المتعلقة بنظام رصد السفن، ولديها ترتيبات مع منظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلسي ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي من أجل إعداد قوائم شاملة للمحيط الأطلسي ومشتركة بين المنظمات الثلاث عن السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

٢ - الشراكات/المبادرات بين المنظمات الدولية والدول

٢٨٢ - لدعم إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، تولى المنظمة البحرية الدولية أهمية بالغة لترتيبات الشراكة للقيام بأنشطتها في مجال التعاون التقني. ويشار إلى أن الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية اتخذت سنة ٢٠٠٣ قراراً بشأن تنمية وتحسين ترتيبات الشراكة في مجال التعاون التقني^(١٩٨). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصبح ٦١ ترتيباً من ترتيبات الشراكة عملياً وقد أبرم العديد منها مع بلدان نامية.

٢٨٣ - وفي إطار المشروع المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة البحرية الدولية المعنون "بناء الشراكات لمساعدة البلدان النامية على الحد من نقل العضويات المائية الضارة في مياه صابورة السفن"، أنشئت بنجاح آلية تنسيق عالمية للمشروع تضم فرق عمل عالمية وإقليمية ووطنية ومنظمات تنسيق مناظرة، وذلك للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢^(١٩٩). وقد نظم المشروع أكثر من ١٤ دورة تدريبية إقليمية تشمل جوانب متنوعة من إدارة مياه الصابورة واستقصاءات أولية في الموانئ، ويسر المشروع ما يزيد عن

(١٩٧) انظر الحاشية ٥٤.

(١٩٨) انظر القرار (23) A.965.

(١٩٩) انظر أيضا <http://globallast.imo.org>.

١٥ حلقة عمل لفائدة أصحاب المصلحة الوطنيين و ٦ حلقات عمل لبلورة استراتيجيات إقليمية. واستفاد من المشروع أكثر من ٧٠ بلدا في ١٤ منطقة من المناطق دون الإقليمية النامية. كما أنشئ عدد من الشراكات الاستراتيجية مع منظمات على غرار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمعهد الدولي للمحيط وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والجامعة البحرية العالمية ومصارف التنمية الإقليمية مثل المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

٢٨٤ - وفي إطار المنطقة المركزية للمياه الدولية التابعة لمرق البيئة العالمية وبالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، قُدمت المساعدة على الأعمال التعاونية إلى دول تتقاسم ١٩ نظاما إيكولوجيا بحريا كبيرا تمثل أكثر من نصف النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي تتقاسمها البلدان النامية. ويتعاون ١٢٧ بلدا من المستفيدين من مرفق البيئة العالمية مع ٢١ بلدا آخر من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي دول غير مستفيدة من المرفق^(٢٠٠) بشأن هذه النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة وفي إطار مشاريع لإدارة السواحل، وهكذا يتعاون ما مجموعه ١٤٨ دولة في إطار مشاريع المرفق هذه. ومن بين الأمثلة على المشاريع التي يشترك فيها عدد كبير من الدول الشراكة الاستراتيجية المتعلقة بحوض نهر الدانوب والبحر الأسود التي أقامها مرفق البيئة العالمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لإعادة توجيه حوار السياسات مع ١٥ بلدا من البلدان الواقعة على ضفاف الحوض بهدف إدراج إصلاحات لخفض التلوث وترميم الموائل وتخصيص استثمارات لخفض التلوث على سبيل الأولوية. وهناك أيضا المشروع المشترك بين مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق العالمي للأحياء البرية المعنون "الصندوق الاستثماري لمصايد الأسماك المستدامة في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، الذي أُطلق كتكملة لمشاريع المرفق المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في أفريقيا التي هي قيد الإنجاز أو المزمع إنجازها. وتساعد الشراكة الدول الساحلية الواقعة على ضفاف هذه النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة على بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لسنة ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لمصايد الأسماك وإنشاء نهج قائمة تستند إلى النظم الإيكولوجية وإلى الحقوق في إدارة مصايد الأسماك. ويوجد برنامجان آخران وهما مبادرة المثلث المرجاني لمرق البيئة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي (انظر الفقرة ١٧٣) وبرنامج الاستدامة في البحر الأبيض المتوسط الذي يشترك فيه مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي.

(٢٠٠) مثلا أستراليا وإيطاليا والدايمرك والسويد وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢٨٥ - وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وكالة تنسق المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي في مجال بناء القدرات من أجل دعم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويوفر هذا المشروع تدريباً على التفاوض وأنشطة أخرى لبناء قدرات المسؤولين عن شؤون البيئة في بلدان جزر المحيط الهادئ الأعضاء في البرنامج.

٢٨٦ - إن المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية المعني بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لتتيار آغولهااس والتيار الصومالي المشار له في الفقرة ١٤٧، يُشرك بانتظام كيانات إقليمية مثل اتفاقية نيروبي ولجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي وغيرها وكذلك الاتحاد الأفريقي، في المناقشات المتعلقة بالسبل التي تتيح لهياكل الحوكمة الإقليمية العمل بفعالية للإسهام في وضع وتنفيذ خطط عمل إستراتيجية وفي الاضطلاع بدور مباشر فيها في مرحلة لاحقة.

٢٨٧ - وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بترتيبات الإشعار المبكر بأعواج تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ويدعم الصندوق عناصر مختلفة من الإشعار المبكر تشمل القدرات الإقليمية للرصد والإشعار وتقييم إمكانية حدوث كوارث وإجراءات العمل النمطية والتثقيف والتوعية وتنظيم مناورات^(٢٠١).

٢٨٨ - ويعتبر مد كابلات مغمورة تحت سطح البحر نشاطاً متعدد القطاعات ويشترك فيه العديد من أصحاب المصلحة. وعلى سبيل المثال، فإن الأطراف في نظام الكابلات البحرية لشرق أفريقيا (EASSy)^(٢٠٢)، الذي يهدف لمد كابل ألياف ضوئية للاتصالات السلكية واللاسلكية تحت سطح البحر لوصول منطقة شرق أفريقيا، تشمل البنك الدولي، عن طريق مؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسات المالية الإنمائية، ومؤسسات القطاع الخاص، مما أدى إلى نشأة نموذج تمويل وملكية معقد ومختلط^(٢٠٣).

٢٨٩ - ويتعاون أصحاب الكابلات البحرية ومشغلوها عن طريق اللجنة الدولية لحماية الكابلات^(٢٠٤)، التي تهدف لتعزيز حماية الكابلات البحرية من الأخطار الناجمة عن الأنشطة البشرية ومن الأخطار الطبيعية. وهذه اللجنة، وهي منظمة لا تستهدف الربح، تيسر تبادل المعلومات التقنية والقانونية والبيئية المتعلقة بمد الكابلات البحرية وصيانتها وحمايتها. وهي

(٢٠١) انظر أيضا www.unescap.org/pmd/tsunami_index.asp.

(٢٠٢) انظر www.eassy.org.

(٢٠٣) انظر <http://web.worldbank.org>.

(٢٠٤) انظر www.iscpc.org.

تضم أكثر من ١٠٠ عضو يمثلون شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات الكهرباء ووكالات حكومية ومنظمات علمية من أكثر من ٥٠ بلدا، وتشجع التعاون مع المستعملين الآخرين لقاع البحار.

خامسا - تحديات تنفيذ أنشطة ومبادرات بناء القدرات والفرص المتاحة للمضي إلى الأمام

٢٩٠ - إن عدم توافر قدرات قطرية بالقدر الكافي من أوجه القصور الحرجة التي تعرقل الجهود الحالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٢٠٥) وغيرها من الالتزامات الدولية. وكما أشير في الفصول السابقة، يجري تنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات لبناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار. إلا أن قلة المعلومات المتاحة المتعلقة بجميع الأنشطة والمبادرات الجارية في هذا الميدان وعدم توفر تقييم شامل لهذه الأنشطة والمبادرات (انظر الفقرة ٩٥) تحد من إمكانية التوصل إلى استنتاجات كافية بشأن التحديات الماثلة أمام تنفيذ أنشطة ومبادرات بناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار. ولهذا فإن هذا الفصل، رغم عدم شموليته، يركز في المقام الأول على عرض لمحة عامة عن التحديات الأكثر شيوعا والفرص المصادفة في التخطيط لأنشطة ومبادرات بناء القدرات وتنفيذها. وترد أيضا في هذا الفصل وحواشيه أمثلة محددة عن أفضل الممارسات والفرص المتاحة للتصدي للتحديات في مجال المحيطات وقانون البحار التي تم تحديدها استنادا إلى معلومات قدمتها المنظمات الدولية في مساهماتها.

ألف - السياق والاحتياجات وأصحاب المصلحة

٢٩١ - أظهرت التجربة أنه لا يمكن لمبادرات بناء القدرات أن تُفهم وتُنفذ على نحو فعال، ناهيك عن تبني قدرات مستدامة، بمعزل عن السياق الذي تسعى فيه هذه المبادرات لبناء القدرات، وعلى وجه التحديد، دون المراعاة الكاملة للمستفيدين منها^(٢٠٦).

(٢٠٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "تحدي بناء القدرات: العمل على بلوغ أفضل الممارسات" (٢٠٠٦).

(٢٠٦) للاطلاع على تحليل شامل عن الموضوع، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - لجنة المساعدة الإنمائية/الشبكة التعليمية لتنمية القدرات (جيني بيرسون) (OECD-DAC/LenCD)، البحث عن ممارسات أفضل لتنمية القدرات: التدريب وما بعده Seeking Better Practices for Capacity Development: Training and Beyond، ٢٠١٠، ص ٦٤.

٢٩٢ - وفيما يتعلق بالسياق، كثيرا ما تعاني أنشطة/مبادرات بناء القدرات من عدم كفاية الروابط بينها وبين الأولويات والسياسات والأطر والبرامج الدولية أو الوطنية أو المحلية، وكثيرا ما تندفع بتأثير المانحين أو تكون مُحفَزة ذاتيا^(٢٠٧). ويلاحظ ذلك عند وضع مشاريع دون مشاركة الجهات السياسية وأصحاب المصلحة ومساندتها لها بشكل كامل. وتعاني هذه الأنشطة/المبادرات من عدم ارتباطها بالسياق الوطني وباعتبارات التنمية الأوسع نطاقا (على سبيل المثال، تخفيف حدة الفقر، وتنفيذ نظم الاتفاقات أو إصلاح الإدارة)، وقد تشدّد على تعزيز القدرات في مجالات ذات أهمية سياقية ضئيلة^(٢٠٨).

٢٩٣ - ويُلاحظ أيضا أن عدم وجود أولويات وسياسات وأطر دولية ووطنية ومحلية واضحة، يعوق النشر الفعال لمبادرات بناء القدرات، ويقوض استدامة نتائجها وأهدافها^(٢٠٩).

٢٩٤ - وحتى في الحالات التي أنشئت فيها روابط، قد تعاني مبادرات بناء القدرات من عدم كفاية الدعم السياسي ومساندة أصحاب المصلحة المتعددين، وكلاهما قد يقيد على نحو خطير من قدرتها على تحقيق النتائج وضمان استدامة الغايات في الأجل الطويل.

(٢٠٧) انظر الحاشية ٥٤.

(٢٠٨) انظر المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، الفريق العامل المعني بتنمية القدرات. موجز للسياسات بشأن تنمية القدرات (٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨).

(٢٠٩) بالرغم من تفشي هذه الحالة في جميع قطاعات المحيطات، فإنها مجسدة بوضوح في قطاع الطاقة البحرية المتجددة، وهو قطاع ناشئ وسريع التطور يعاني، بسبب حداثة نشأته، من عدم وجود أولويات وسياسات وطنية محددة الأهداف. وتعتبر اتفاقية التنفيذ المتعلقة بنظم الطاقة البحرية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة، هذه الحالة عائقا رئيسيا في سبيل تطوير تكنولوجيات موثوق بها لتحقيق القدرات العالمية الكامنة في مصدر الطاقة المتجددة هذا من جهة تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

٢٩٥ - ومن أجل التصدي لهذه التحديات، يتعين وضع مبادرات بناء القدرات داخل الأطر القائمة على الصُّعد الوطنية (على سبيل المثال، الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة)، والإقليمية (على سبيل المثال، الاتفاقيات المتعددة الأطراف)، والدولية (على سبيل المثال، نظم الاتفاقيات وخطط العمل العالمية). وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء تقييمات للاحتياجات محددة السياق وقائمة على المشاركة بقدر كبير، أمرٌ هامٌ بوصفه نقطة البداية لجميع المشاريع. وتقييمات الاحتياجات التي تجرى بعناية ذات أهمية حاسمة لترتيب الأولويات وتصميم البرامج، وهي ضرورية إن كان لبرامج بناء القدرات أن تعكس الشروط والأولويات المعينة للبلدان المستفيدة^(٢١٠). ويمكن أن تُسبق المشاريع الكبرى بمرحلة تقييم تهدف إلى تحديد الاحتياجات المحددة لدى أصحاب المصلحة، من أجل ضمان مشاركتهم وملكيتهم الفعالتين منذ البداية^(٢١١). وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود لتحديد جميع أصحاب المصلحة المعنيين. كما يستصوب أن يولى اهتمام خاص إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني^(٢١٢). ومن الأهمية بمكان أن تظل تقييمات الاحتياجات، وما يليها من أنشطة لرصد وتقييم أنشطة/مبادرات بناء القدرات، على وعي بالطبيعة الدينامية والمتطورة للسياق، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويتعين تعديل المناهج الدراسية، ومواصلة إتاحة فرص بناء القدرات وذلك لضمان أن تظل المبادرات على أهميتها واستدامتها في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار السريع التغير والآخذ في الاتساع.

٢٩٦ - ومن أجل كفاءة تحقيق أقصى حد من الفعالية والنائج المستدامة، ينبغي أيضا لمبادرات بناء القدرات أن تتسم بالواقعية من حيث نطاقها، وأن تستند إلى التجارب ومواطن القوة المستمدة من المتلقين ومن الترتيبات القائمة، بما يتيح تجاوز حدود مجرد تقديم مبادئ

(٢١٠) ورقة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، معنونة: "الطرق لزيادة فعالية بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة"، المعدة للمؤتمر السنوي للرابطة الدولية لتقييم الأثر لعام ٢٠٠٦، النرويج، يمكن الاطلاع عليها على الموقع: www.unpei.org

(٢١١) على سبيل المثال، ووفقا للنهج الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية المتعلق ببناء القدرات، تشتمل مشاريع المرفق على عنصر لبناء القدرات، يوجّه إلى القدرات التي تعتبر حاسمة الأهمية في تحقيق الأولويات التي تستهدفها المشاريع. وفي مساهمة الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، أبرزت الشراكات أيضا أهمية هذا النهج: "من أجل ضمان النجاح والاستدامة، يُدرج بناء القدرات ونقل المعرفة داخل أنشطة الشراكات، بدءا من وضع الإطار المفاهيمي للمشاريع وحتى تنفيذها فعليا ورصدها، وكذلك عند توسيع نطاق الجهود المبذولة". انظر أيضا بيان برلين بشأن التدريب لأغراض التنمية الدولية: الإعلان النهائي للمعتكف الرفيع المستوى بشأن فعالية التدريب لأغراض التنمية الدولية (حزيران/يونيه ٢٠٠٨).

(٢١٢) على سبيل المثال، وكما ورد في تقرير المنظمة البحرية الدولية، جرى تعزيز برنامج المنظمة العالمي لإدماج المرأة في القطاع البحري، الذي أُطلق في عام ١٩٨٨. وتشمل الأنشطة المدرجة مؤخرا في إطار البرنامج تقديم المساعدة لإنشاء رابطات إقليمية في أنحاء العالم لشؤون المرأة في القطاع البحري، وأنشطة متابعتها.

توجيهية وأدوات^(٢١٣). وفي هذا الصدد، تكمن الفرص في تنفيذ برامج من خلال ترتيبات تعاونية مع مراكز التفوق الوطنية (انظر أيضا الفرع دال أدناه)، واتباع نهج تدريب المدربين، والاستفادة من مواد تعليمية موضوعية في إطار سياقات ولغات معينة (انظر الفقرة ٥٤).

٢٩٧ - وعملية بناء القدرات هي عملية مستمرة من المداخلات المترابطة على مستويات مختلفة. وطبقا لما وصفته الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، فهذه العملية "تبدأ بالتعليم والتدريب، وتتغذى ويتسع نطاقها بالتطبيق، والخبرة العملية، وتبادل المعلومات، وتنمية المعارف ونقلها، وفي الأساس، يتعلم أحدنا من الآخر. ويستتبع كل نشاط من أنشطة المشاريع الاضطلاع بشكل ما من أشكال تنمية القدرات، وتعبئة رأس المال الفكري القائم على صعيد المجتمع، والمؤسسات العلمية، والأجهزة الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، أو أي من هذه الجهات، وذلك لفائدة برنامج العمل، وعلى الأجل الأطول، للتنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية".

٢٩٨ - وفي سياق جدول أعمال القرن ٢١، يمكن اعتبار برنامج التقييم الذاتي للاحتياجات الوطنية من القدرات، وهو برنامج مشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة، مثالا لنهج يُتبع في مجال الإدارة البيئية، يسعى لمعالجة مجموعة التحديات السابق ذكرها. وهو يمثل واحدا من النهج الشاملة الأولى التي يتبناها المجتمع الدولي لدعم إجراء تقييمات داخل البلدان لمجموعة أوجه الضعف الكاملة على المستويات الفردية والمؤسسية والنظامية، وذلك فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني لاتفاقيات ريو الثلاث بشأن التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر. وفي إطار هذا البرنامج، يوظف برامج للتقييم الذاتي للاحتياجات الوطنية من القدرات بحسب طلب البلد، ووفقا للأولويات والسياقات القطرية، ويمكن استخدام هذا التقييم لاحقا كأساس لوضع خطط وطنية لتحديد الاحتياجات المقابلة في مجال تنمية القدرات^(٢١٤).

(٢١٣) إدارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في كندا، تخطيط برامج التعليم في أماكن العمل: نقل عملية التعلم، متاحة على الموقع www.hrsdc.gc.ca. ولاحظت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، في مساهمتها، أن المبادئ التوجيهية وما يشابهها من أدوات ليست بالضرورة الوسائل الفضلى التي يتعلم الناس من خلالها أنشطة معقدة، من قبيل الإدارة المتكاملة للبحار والمناطق الساحلية، أو إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية، ما لم تكن مقترنة بالتدريب الملائم؛ كما أن تبادل الخبرات عن طريق إقامة حلقات عمل وتبادل الزيارات أمور قيّمة.

(٢١٤) انظر الصفحة الرئيسية للموقع الشبكي لبرنامج الدعم العالمي لتنمية القدرات لأغراض الإدارة البيئية، التابع لمرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/منظمة الأمم المتحدة للبيئة واستعراض عام للدروس المستفادة من خلال نحو ١٥٠ برنامجا للتقييم الذاتي للاحتياجات الوطنية من القدرات، انظر http://nca.undp.org/report_detail.cfm?Projectid=206. وللإطلاع على أمثلة للممارسات السليمة المستمدة من برامج التقييم الذاتي للاحتياجات الوطنية من القدرات، انظر http://nca.undp.org/report_detail.cfm?Projectid=384. وفي نفس السياق، جرى الاعتراف ببرنامج "منهاج بناء القدرات لعام ٢٠١٥" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه "آليات هامة لدعم جهود

٢٩٩ - ويقدم أيضا مشروع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بشأن "إدارة آثار تغير المناخ على الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية الساحلية في المناطق المتضررة من التسونامي في منطقتي بحر أندمان وجنوب آسيا"، المشار إليه في الفقرتين ١٧٤ و ٢١٥ أعلاه، مثلا لتخطيط المشاريع المحددة السياق عن طريق اتباع نهج منهجي يستند إلى إجراء استعراض تفصيلي، والدخول في مشاورات مستفيضة مع المجتمعات وإشراكها.

باء - مستويات بناء القدرات وطرائق تنفيذها

٣٠٠ - وكما أُشير في الفصل الثاني، تقع مبادرات بناء القدرات بصفة عامة في سياق الإطار الثلاثي المستويات: المستوى الفردي (تنمية الموارد البشرية)، والمستوى المؤسسي (بناء وتعزيز المؤسسات)، والمستوى المجتمعي (البيئة المواتية) (انظر الفقرات ٢٥-٣٢ أعلاه)^(٢١٥). بيد أنه لا تزال مبادرات كثيرة تواجه تحديات رئيسية من حيث التصدي للثغرات في القدرات المجتمعية والمؤسسية، عن طريق بناء القدرات على المستوى الفردي^(٢١٦). ولذا فإن التنفيذ الفعال لنظم الاتفاقيات، والسياسات الوطنية، وكذلك وضع أطر الإدارة المقابلة لها، لا يزال يشكل تحديا كبيرا في مواجهة الدول.

١ - النهج القصير الأجل لبناء القدرات

٣٠١ - يُلاحظ أن تقديم برامج تنمية القدرات غالبا ما يأخذ شكل دورات قصيرة مواضيعية (عادة تمتد أسبوعا)، وتهدف إلى تعزيز معرفة المشاركين و/أو مهاراتهم في مجال معين. وفي حين أن مثل هذه المبادرات لتنمية الموارد البشرية ضرورية لبناء المهارات والمعارف لدى الأفراد، فإن نتائجها كثيرا ما تكون محدودة نتيجة عدة أمور منها طبيعتها من حيث تخصصها، ومناهجها الدراسية غير الموجهة (أو الموجهة أكثر مما ينبغي)، وعدم إقامة مناسبات للمتابعة أو لإنعاش ما جرى دراسته. ولا تراعي النتائج أيضا ما يواجهه الأفراد من

بناء القدرات لأغراض التنمية المحلية والوطنية" المتمثلة في تنمية القدرات التي تحدد البلدان النامية أنها لازمة للوفاء بأهدافها للتنمية المستدامة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية. انظر www.undp.org/capacity2015/index.html.

(٢١٥) انظر، ضمن أمثلة كثيرة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التحدي المتمثل في تنمية القدرات: العمل نحو إرساء الممارسات السليمة *The Challenge of Capacity Development: Working towards Good Practice* (٢٠٠٦).

(٢١٦) بيان برلين، انظر الحاشية ٢١١.

قيود معينة وفقا للسياق أو للمستوى، مما يؤدي إلى إنشاء قدرات فردية عالية التخصص ذات تأثير محدود على المستويين المؤسسي والمجتمعي^(٢١٧).

٣٠٢ - ومن وجهة نظر تكنولوجية، قد ينتج عن نقل تكنولوجيا أو معدات معينة لمرة واحدة بدون تدريب كاف على استخدامها، إلى إحراز نجاح محدود. وبالمثل، فقد يكون نقل تكنولوجيا بدون تدريب للقوى العاملة المحلية على تكرار وتطوير التكنولوجيا، محدودا أيضا.

٢ - نهج التنفيذ المتوسط الأجل والطويل الأجل

٣٠٣ - توفر مبادرات بناء القدرات التي يتم تنفيذها عبر فترات طويلة (من عدة أشهر إلى عدة سنوات) فرصا كبيرة لاستكمال الدورات التدريبية المواضيعية القصيرة الأمد ومعالجة الافتقار إلى التأثير على المستويات المؤسسية والمجتمعية. وتتيح هذه المبادرات الفرصة لبلوغ مستويات متقدمة من التعلم (المعرفة والفهم والتطبيق) من خلال مناهج متعددة التخصصات^(٢١٨) أو على درجة عالية من التخصص، بما في ذلك المنح البحثية التي ترعى أعلى مستويات التعلم (التحليل والتقييم)^(٢١٩). وتسعى هذه المبادرات في جوهرها إلى إكساب القدرة على بناء الأطر التنظيمية والأطر الإدارية، على سبيل المثال، بدلا من القيام أولا ببناء القدرة على إدارة الأطر القائمة بفعالية. وبهذا الشكل، فإن الهدف النهائي لتلك المبادرات هو بناء القدرات على الصعيدين المؤسسي والمجتمعي. وتشمل هذه الفئة من المبادرات أيضا الفرص الأكاديمية الرسمية، ولا سيما البرامج المختلفة المتخصصة لدرجة الماجستير في القانون البحري والإدارة البحرية ودورات في مجال دراسات درجة الدكتوراه^(٢٢٠).

٣٠٤ - وفي حين أنه يمكن لهذه المبادرات الطويلة الأجل أن توفر فرصا كبيرة لتنمية الأفراد والمؤسسات والمجتمع، إلا أنها تنطوي على تحديات كبيرة في مجال التنفيذ، تشمل في جملة أمور، ما تتطلبه من استثمارات كبيرة في الوقت، وهو أمر تتردد المؤسسات كثيرا في الإذن به لأنه قد

(٢١٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تنمية القدرات: مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/50/9).

(٢١٨) انظر، على سبيل المثال، برامج التدريب المذكورة في الفقرة ١٣٤ من هذا التقرير.

(٢١٩) انظر، على سبيل المثال، الزمالات المذكورة في الفقرتين ١٢٥ و ١٢٦ من هذا التقرير.

(٢٢٠) انظر، على سبيل المثال، برامج درجة الماجستير التي تقدمها جامعة دالهاوسي، وجامعة ولونغونغ، وجامعة رود آيلند؛ وبرامج القانون البحري التي تقدمها جامعة فرجينيا، وجامعة ساوثهامبتون، وجامعة نايس صوفيا أنتيبوليس. وللحصول على قائمة موسعة بالمؤسسات الأكاديمية المعترف بها دوليا، والتي تقدم برامج للدراسة الجامعية وبرامج للدراسة فوق الجامعية في الشؤون البحرية وفي قانون البحار، انظر قائمة المؤسسات المضيفة المشاركة في برنامج زمالات الأمم المتحدة - مؤسسة نيبون اليابانية، متوفرة على الموقع <www.un.org/depts/los/nippon>.

يؤدي إلى خفض كبير جدا في الموارد البشرية على مدى فترة طويلة من الوقت بالنسبة للدول التي تملك نُظُم إدارة عامة صغيرة الحجم^(٢٢١). علاوة على ذلك، فقد يكون من الصعب إيراد مسوغات بشأن صلاحية مناهج التعليم العليا و/أو طابعها المتعدد التخصصات للمؤسسات، لا سيما في إطار التُّهَج القطاعية الثابتة فيما يتعلق بإدارة المحيطات والهياكل الإدارية الصارمة والقيود المالية.

٣ - الاختيار

٣٠٥ - إن الاختيار السليم للأفراد هو أمر بالغ الأهمية، وذلك لضمان أن تتوفر لدى هؤلاء الأشخاص المختارين القابلية للتدريب أو للدراسة المتقدمة، بالإضافة إلى الخلفيات المهنية اللازمة التي تُمكن من نشر قدراتهم بفعالية على المستوى المطلوب. إن التصدي للتحديات المتمثلة في تحديد الأفراد المتمتعين بالصلاحية والكفاءة يؤثر أيضا وبشكل مباشر على نتائج مبادرات بناء القدرات على كل مستوى من المستويات. ولكي تستهدف البرامج الأشخاص الأكثر ملاءمة، فإن من الضروري أن تعمل بشكل وثيق مع المؤسسات وذلك لبناء قدرات تُعرّف على أنها ذات صلة مباشرة بتنفيذ الأفراد لولاياتهم وقابلة للتطبيق الفوري في هذا الصدد. وينبغي أن تفهم المؤسسات والمجتمع بوضوح أن الفوائد المستمدة من هذه التدخلات توفر منافع متبادلة. ويكمن التحدي الإضافي لعملية الاختيار في قصر الفترة الزمنية المتاحة لمنظمي أحداث بناء القدرات لكي يقوموا بتحديد نقاط الاتصال الأنسب والأكثر استجابة في كل دولة، وتحديد قنوات الاتصال الأسرع التي تتيح المضي قدما في عملية الاختيار. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في بعض الأوقات يحدث تأخير في تسمية المرشحين مما يؤدي إلى مشاركة "مشاركين" غير مستهدفين. علاوة على ذلك، فعندما تنشأ فرصة للتدريب تشتمل على السفر إلى دولة أخرى، فإنه ليس من غير المألوف أن تقوم الدول المستفيدة باختيار المرشحين لأسباب خارجة عن الموضوع، بدلا من اختيارهم على أساس خبرتهم في المجال المعني. كما أن السيطرة غير الكافية من قِبَل المنظمين فيما يتعلق باختيار المشاركين في دورات تدريبية محددة لها تأثيرها أيضا على

(٢٢١) على سبيل المثال، ليس من النادر لأحد العاملين في الخدمة المدنية في الوزارات الصغيرة أن يشغل عدة مناصب وقد يكون هو الشخص الوحيد الذي يمتلك كفاءات في مجال معين، أو واحد من عدد قليل من الأشخاص الذين يمتلكون مثل هذه الكفاءات. وفي مثل هذا السياق، قد يكون من الصعب على الحكومة أن تأذن بأخذ إجازة غياب مآذون ممتدة لبناء القدرات، حتى ولو ألما ستكون مفيدة للدولة على الأمد الطويل. المنتدى العالمي المعني بالمحيطات والسواحل والجزر، تقييم بناء القدرات بالدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ٢٠٠٦.

نتائج التدريب والتقييم، بما في ذلك "الدراسة التالية للتقييم" من أجل معرفة فعالية تلك الدورات (انظر أيضا الفرع جيم أدناه).

٤ - صناع السياسات العامة والقرارات

٣٠٦ - وهناك أيضا غياب ملحوظ في أنشطة/مبادرات بناء القدرات التي تستهدف صناع السياسات والمشرعين على وجه التحديد، والذين يمكنهم، كأفراد يحتلون مواقع متقدمة، أن يُحدثوا تغييرا كبيرا عبر جميع المستويات والقطاعات وفيما بينها. ومن دون تعبئة هؤلاء الأفراد، فإن أنشطة/مبادرات بناء القدرات لا تؤثر في كثير من الأحيان على الصعيدين المؤسسي والاجتماعي، وقد تؤدي إلى مشاكل مستعصية في القدرات تقود إلى نتائج عكسية وإلى هجرة الأفراد المؤهلين في نهاية المطاف^(٢٢٢).

٣٠٧ - وهناك فرص كبيرة في هذا الصدد تكمن في تقديم مداخلات وافية في إيجاز وذات صلة عالية بالسياق، مثل المعتكفات الرفيعة المستوى أو الحلقات الدراسية في مجال الأدوار القيادية^(٢٢٣)، وتشمل نواتج مثل الإعلانات، وخطط العمل، أو مظاهر التعبير العلني المماثلة عن الالتزامات العالية المستوى^(٢٢٤).

٥ - المستويات والروابط

٣٠٨ - إذا كان المستوى الفردي هو المستفيد في كثير من الأحيان من أنشطة/مبادرات بناء القدرات (تنمية الموارد البشرية)، فإنه يجب الاعتراف بأن الفرد يعمل ضمن سياق مؤسسي (الهيكل الإداري والسياسات) وأن المؤسسة موجودة ضمن إطار مجتمعي (القوانين، والمشاركة

(٢٢٢) تُلاحظ المشاكل المستعصية في القدرات في كثير من الأحيان حينما تُفرض بصفة مستمرة على أشخاص مدربين تدريباً جيداً، قيوداً على ما يمكنهم تطبيقه بسبب أوجه قصور في المؤسسة و/أو المجتمع الذي يعملون فيه. وقد تؤدي هذه الظروف في كثير من الأحيان إلى هجرة ذوي الكفاءة حيث أن الأشخاص القادرين والمحفزين يسعون إلى تحقيق إمكاناتهم في السياقات التي يرون أنها تُعزز قدراتهم وتمنحهم الفرص. وهذه الظاهرة المؤسفة تنتج، من بين جملة أمور، عن مبادرات بناء القدرات التي لا تضع في الحسبان سياق ومستوى التدخل الذي يجري تنفيذها فيه.

(٢٢٣) أشارت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في مساهمتها بأنها قامت، كجزء من المؤتمر العام لليونسكو الذي يعقد مرة كل سنتين، بتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة وزارية عن المحيطات مدته يومان، تحت عنوان "تكوين نظام إشرافي على المحيط: مساهمة اليونسكو في إنشاء إدارة مسؤولة للمحيط"، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في باريس. وحضر المؤتمر اثنان وثلاثون وزيرا وخمسة وعشرون وفدا وطنيا.

(٢٢٤) من بين عدة أمثلة، فإن بيان برلين المشار إليه في الحاشية ٢١١، مناسب على وجه الخصوص. انظر أيضا الموقع الشبكي المعنون "فعالية المعونة" الذي تتعده مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو: www.oecd.org.

المدنية، مثل التصويت)، وبالتالي فإنه، لكي تكون استراتيجيات بناء القدرات فعالة، فإن عليها أن تستخدم تدخلات متعددة المستويات. وغالبا ما تكون الأنشطة والنواتج موجهة للفرد، تاركة تحقيق النتائج والأهداف العليا للأثر "المرشح الصاعد" الناجم عنها. وبالمقابل، فإن سن أي إطار تشريعي لن يكون كافيا إذا لم تتوفر قدرات مؤسسية أو بشرية لتنفيذه، ناهيك عن حصوله على الدعم السياسي الشامل والدعم من أصحاب المصلحة^(٢٢٥).

٣٠٩ - ويثار الاعتراض، تقليديا، على فعالية بناء القدرات على المستوى المؤسسي بجملة أمور، تشمل هجرة الأفراد المهرة، والاستيعاب المحدود أو البطيء للنهج الإدارية الجديدة، وعدم تنسيق التدخلات، والرصد والتقييم المحدودين، وقلّة الدعم على المستويات العليا. وكثيرا ما يُغفل الدور المحتمل للقطاع الخاص أيضا. فممثلو القطاع الخاص ليسوا فقط أصحاب مصلحة يتسمون بالفعالية، ويمتلكون المعرفة والخبرة والبيانات بشأن أنشطتهم، ولكن يمكن أيضا تنمية القدرات الذاتية الخاصة بهم هم أنفسهم فيما يتعلق بأنشطتهم.

٣١٠ - ولا تزال أنشطة بناء القدرات على المستوى المجتمعي قليلة فيما يتصل بشؤون المحيطات وقانون البحار، وتقتصر في العموم على أنشطة/مبادرات محددة تم الاضطلاع بها في السياق الأعم المتمثل بنشر وتنفيذ نظم الاتفاقية. ولكن، وبطريقة أكثر تعميما، فإن المحيطات تخضع للعديد من حملات التوعية العامة التي تسعى إلى إحداث تغيير على الصعيد المجتمعي بعدة طرق، تشمل إعلان الأمم المتحدة ليوم ٨ حزيران/يونيه بوصفه اليوم العالمي للمحيطات^(٢٢٦). وفي هذا الصدد، فإن أنشطة/مبادرات بناء القدرات تعمل في كثير من الأحيان ضمن سياق إقليمي. وتشمل الأمثلة على ذلك الإشارة، في سياق مساهمات المنظمات المختلفة، إلى أنشطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي (انظر الفقرات ١٠١ و ١٠٧ و ٢١٥ أعلاه) ومشروع لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا في جنوب أفريقيا (انظر الفقرة ١١٥ أعلاه). وينبغي الإشارة أيضا إلى أن العديد من المبادرات العالمية الأوسع نطاقا التي تسعى إلى تطوير القدرات ستؤثر أيضا بطريقة غير مباشرة على القطاع البحري. وقد تشمل هذه المبادرات، في جملة أمور، الحوكمة، وبرامج إصلاح القضاء والعدالة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تشير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساهمتها، إلى أن مراقبة "حماية البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية من خلال منظور حقوق الإنسان تلفت الانتباه إلى الكيفية

(٢٢٥) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "وعد التكنولوجيا الأحيائية: بناء القدرات من أجل مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد الأحيائي" (نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)، والذي يبرهن ليس فقط على أهمية تنمية الموارد البشرية، ولكن أيضا على أهمية تمويل تطوير التكنولوجيا البيولوجية، وتطوير القدرات الإدارية، وتطوير القدرات التنظيمية، وتطوير القدرة على حيازة ونشر التكنولوجيا.

(٢٢٦) انظر www.un.org/depts/los.

التي يكون بها لتدهور البيئة تأثير مباشر على حياة ومعيشة الأفراد والمجتمعات. فعلى سبيل المثال، فضياع ألوان الشعاب المرجانية الناجم عن تَغْيُر المناخ يؤثر بصورة مباشرة على المجتمعات الساحلية التي تعتمد على الموارد السمكية. ويؤكد إطار حقوق الإنسان أيضا على الكيفية التي يجب بها إشراك المجتمعات المحلية المتأثرة في عملية صنع القرار بشأن المسائل البيئية، وكيف أن عملية الإِشْرَاق هذه هي عنصر حاسم في التنمية المستدامة^(٢٢٧).

٣١١ - لذلك، يجب على أنشطة/مبادرات بناء القدرات أن تدرك القيود المتأصلة في كل مستوى من مستويات التدخل وأن تبحث عن فرص للربط بين النواتج والنتائج في مستوى واحد مع الأنشطة والأهداف القائمة فعلا أو الجديدة على مستويات أخرى. وقد تؤدي مثل هذه النهج أيضا إلى إحداث تعاون وشراكات، تتجاوزان مشروع بناء القدرات، وتتسمان بشمولهما لعدة قطاعات وبتعدد مستوياتها. وينبغي تحديد وتعزيز هذه النتائج العرضية، حيث أنها قد تعمل على دعم المزايا النسبية لكل مستوى وبالتالي فإنها لا تكفي بتعزيز استدامة التدخل على مستوى واحد فقط، بل تقوم أيضا برعاية تنمية القدرات على المستويات الأخرى^(٢٢٨). وفي هذا الصدد، فقد لوحظ أن تنفيذ مشاريع البيان العملي، ثم رفع مستوى هذه المشاريع وتكرارها لاحقا، يُوفّر فرصا هامة. وحسبما ذكرت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، فإن أنشطة الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا تتيح مثل هذه الأمثلة، حيث أنها تقدم بيانا عمليا على طريقة لمعايرة مشاريع البيان العملي التي تمثل أولوية أساسية بالنسبة لبناء القدرات. إن مبادرة الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا على مواقع البيان العملي التابعة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، توضح كيف أن المبادرات المحلية الصغيرة قد توفر فرصة ثمينة لاختبار أساليب الإدارة^(٢٢٩). ويمكن عندئذ الارتقاء بهذه المبادرات المحلية لتشمل المناطق المجاورة.

(٢٢٧) نجد مثالا آخر على ذلك في التوجه العالمي لتحسين إدارة صيد الأسماك الذي يتم على نطاق محدود وبالوسائل التقليدية، من الوضع الحالي الذي تقوم فيه الدولة بالرقابة من القمة إلى القاعدة إلى نُظْم الإدارة المشتركة. ويسمح النهج الجديد للسلطات الحكومية ولمن يقومون بصيد الأسماك على نطاق محدود لأن يتقاسموا المسؤولية والسلطة في إدارة مصيدٍ ما أو منطقة صيد معينة.

(٢٢٨) يمكن تقديم سيناريو لمثل محركات بناء القدرات المتعددة المستويات هذه من خلال مثال مبسط: فتوفير قدرات متخصصة في مجال تعيين الحدود (مثل، المهارات الهيدروغرافية) قد يؤدي إلى وضع برنامج حكومي متعدد الوكالات بشأن تعيين الحدود، وقد يستدعي إنشاء هذا البرنامج إلى مزيد من تدخلات بناء القدرات (مثلا، الجوانب القانونية) كما قد يستلزم إشراك المستويات الوطنية السياسية والدبلوماسية في نهاية المطاف. وهذا المثال قد يجسد نفسه بطريقة عكسية، حيث يبدأ من المستويات المؤسسية أو التنظيمية، ويدعو إلى تعزيز القدرات على الصعيد التقني الفردي.

(٢٢٩) انظر الحاشية ٤٨.

جيم - الرصد والتقييم

٣١٢ - ثمة تحديات كبيرة تواجه رصد وتقييم الأنشطة/المبادرات المتعلقة ببناء القدرات حيث أن المستفيد النهائي كثيرا ما يكون المستوى المجتمعي، ولكن هذه الاستحقاقات مستمدة من الأنشطة والمخرجات والنتائج على الصعيدين الفردي والمؤسسي. وتزداد هذه المعادلة الحسابية تعقيدا بإضافة العنصر البشري إليها: لقياس القدرة النسبية للأفراد ومدى تمكنهم من توظيف قدرة مكتسبة حديثا لإحداث تأثيرات يمكن قياسها ضمن إطار ديناميكي وفي مسارات وظيفية غير مستقيمة^(٢٣٠).

٣١٣ - ورغم هذه التحديات، فإن الرصد والتقييم مطلوبان لكفالة أن تُحقق الأنشطة/المبادرات المتعلقة ببناء القدرات أهدافها، ولتوثيق نتائجها، واستخلاص الدروس لتحسين البرامج المستقبلية^(٢٣١)، وبشكل متزايد، بوصفها متطلبات رسمية من الجهات المانحة. ومع ذلك، فإن العديد من الأنشطة/المبادرات المتعلقة ببناء القدرات لا يجري تقييمها بصورة منهجية وبشكل شامل خارج الأطر التي يحددها المانحون، وهي كثيرا ما تكون محدودة من حيث النطاق وأحيانا تسعى فقط إلى حساب أعداد المتدربين في الدورة الواحدة من المشروع.

٣١٤ - وفرص مواجهة هذه التحديات كبيرة، وتكمن في اعتماد أطر رسمية لإدارة المشاريع من أجل الأنشطة/المبادرات المتعلقة ببناء القدرات وفي تطبيق منهجيات شاملة للرصد والتقييم^(٢٣٢). وتتضمن الفرص الإضافية زيادة التعاون وتبادل المعلومات فيما بين مقدمي الخدمات، وبين مقدمي الخدمات من جهة والمستفيدين من برامج تنمية القدرات من

(٢٣٠) خير توضيح لهذه التعقيدات، على سبيل المثال لا الحصر، هو المسؤولون الحكوميون الذين قد يتعرضون لسياسات التنقل داخل نظام الخدمة المدنية يتقدمهم في مسارهم الوظيفي: فالإنسان الذي استفاد استفادة كبيرة من تنمية القدرات في قانون البحار قد يُضطر إلى الانتقال من المكتب المتعلق بالمحيطات في وزارة الخارجية ليتبوأ منصباً في الشؤون القنصلية، ولكن كثيرين قد يعودون بعد بضع سنوات إلى مجال المحيطات للعمل كمستشار قانوني في وزارة الثروة السمكية. انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تنمية القدرات: دراسة تمهيدية من إعداد البرنامج الإنمائي" (٢٠٠٩).

(٢٣١) هورتون، د. - Horton, D. (ed). ٢٠٠١. "المعرفة بمسألة تنمية القدرات من خلال منظورات ومشاهدات التقييم المستقاة من الشبكة التعاونية بين المنظمات الوطنية والدولية والوكالات المانحة". (لاهاي: الدائرة الدولية للبحوث الزراعية الوطنية).

(٢٣٢) انظر، على سبيل المثال، دونالد إل. كير كباتريك وجيمس د. كير كباتريك، تقييم البرامج التدريبية: المستويات الأربعة. (سان فرانسيسكو: بريت - كويهلر، ناشرون. ٢٠٠٦)؛ والأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير النهائي للاجتماع السابع عشر لكبار موظفي الزمالات في منظومة الأمم المتحدة ووكالات البلد المضيف المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي ركز على تقييم زمالات منظومة الأمم المتحدة ومنهجيات تقدير أثرها. انظر (http://esa.un.org/techcoop/fellowships/cordin_activity.html).

جهة أخرى، بشأن المنهجيات والنتائج التي يجري الحصول عليها في سياقات ومستويات محددة ومع مضي الزمن.

٣١٥ - وتعمل البرامج الواسعة النطاق، مثل تلك التي ينفذها مرفق البيئة العالمية (على سبيل المثال، المياه الدولية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توفير إطار موحد للمشاركة يمكن التأسيس عليه في وضع مبادرات بناء القدرات ورصدها وتقييمها. وعلى المستوى المجتمعي، وفيما يتعلق بالمبادرات الطويلة الأجل، فإن الأطر العالمية مثل خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما مؤشرات الإنجاز والأطر الزمنية المحددة في تلك السياقات، قد تُوفر أطرا قابلة للقياس من أجل تحقيق نتائج وغايات مبادرات تنمية القدرات.

دال - التنسيق والتعاون والتمويل

٣١٦ - تُعد مسائل تبادل المعلومات والمعارف والخبرات بين مقدمي خدمات بناء القدرات والمستفيدين منها، وفيما بين مقدمي تلك الخدمات أنفسهم، فضلا عن التعاون والتنسيق بين برامج الجهات المانحة ومقدمي الخدمات، أمرا ضروريا من أجل التنفيذ الفعال للمبادرات، والحد من الازدواجية المكلفة وكذلك من أجل كفاءة استدامة النتائج على جميع المستويات.

٣١٧ - وقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مسألة بناء القدرات تُعتبر محدودة التأثير والاستدامة، ويرجع ذلك أساسا إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية، والميل إلى انتهاء المشاريع عندما تنفذ الأموال، وكذلك افتراض شُحّة الموارد المتاحة محليا أو انعدامها، الأمر الذي ينتج عنه استيراد نماذج للمساعدة بدوافع خارجية لا تنطوي على الحد الأدنى لنقل المعرفة، وبالتالي قد تتجاهل الحقائق المحلية. وهذا الأمر قد يؤدي بدوره إلى إضاعة فرص تطوير المؤسسات المحلية وتعزيز القدرات المحلية والتنمية المحلية، أي تعزيز المعارف ذات المنبع المحلي. وعلى نحو متزايد، تُعتبر "الملكية" أساسا للقدرات، ويُشار إلى أن عملية بناء القدرات تتحقق بوتيرة أسرع عندما تكون نابعة محليا^(٢٣٣).

٣١٨ - وظل مقدمو الخدمات يواجهون تحديات الزيادة السريعة في الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات (انظر الفصل الثالث) (التي كثيرا ما تكون غير محددة بدرجة كافية)، وسياسات الجهات المانحة وممارساتها. ولذلك، ظلت استجاباتهم مجزأة وأدت إلى طرح تدخلات عديدة غير ذات صلة على المدى القصير، وهي تدخلات لا يمكنها أن تساعد، إلا فيما ندر، على إحداث تغيير كبير على المستويين المؤسسي والمجتمعي. كما ظل هذا التحدي يتصدى لبرامج تدعمها جهات مانحة وتفاقت حدته بشكل ظاهر من جراء نقص

(٢٣٣) انظر الحاشية ٢٠.

التمويل^(٢٣٤)، وشروط التمويل غير المرنة، والافتقار إلى إمكانية التنبؤ بالتمويل واستمراره لصالح عملية بناء القدرات، بما في ذلك في مجال العلوم البحرية. وتوجد أيضا تحديات كبيرة فيما يتعلق بالمعلومات حول احتياجات بناء القدرات والبرامج المتاحة على حد سواء.

٣١٩ - ويمكن معالجة التحديات من خلال آليات تسمح لمقدمي الخدمات والجهات المانحة بتبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالاحتياجات وإدارة دورة التدريب ومستويات التدخل والشراكات والتمويل، وربما الأهم من ذلك كله تطوير المناهج الدراسية. كما يُعدّ التنسيق والتعاون، من خلال تكوين شراكات للتطوير والتنفيذ، أمرا ضروريا للتخلص من "التداخل المتزايد في التدريب" وللبناء على التلاحم بالاستفادة من المزايا التكاملية والنسبية^(٢٣٥). كما ينبغي جعل تبادل المعلومات بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها ممكنا، ويجب أن تركز هذه التبادلات على الفرص المتاحة لفهم السياق ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين والمناهج الدراسية وطرق تقديمها. وينبغي أيضا إنشاء شبكات لتبادل المعلومات بين المستفيدين والحفاظ عليها بما يسمح باستمرار تبادل المعلومات الفنية والتعلم المستمر، وكذلك التواصل^(٢٣٦).

٣٢٠ - ويمكن تطوير هذه الفرص عن طريق استخدام الشبكات القائمة الرسمية وغير الرسمية من الممارسين والباحثين والأكاديميين، بمن فيهم العلماء^(٢٣٧).

(٢٣٤) فعلى سبيل المثال، لا يزال انعدام التمويل اللازم لتطوير المؤسسات (البنية الأساسية وتطوير الموظفين) العائق الرئيسي أمام قدرة البلدان النامية على تطوير واستخدام المنتجات من التكنولوجيا الأحيائية. انظر أيضا الحاشية ٢٢٥.

(٢٣٥) بيان برلين، انظر الحاشية ٢١١.

(٢٣٦) على سبيل المثال، يقدم برنامج خريجي الزمالة المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية، فرصا مستمرة من أجل تنمية قدرات خريجي الزمالات والتواصل فيما بينهم.

(٢٣٧) على سبيل المثال، لاحظت لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق (لجنة هلسنكي)، في مساهمتها، أن المدخلات العلمية تطورت، بين جملة أمور، من خلال شبكات العلماء. كما توفر الأنشطة العلمية المتدرجة ضمن إطار برامج النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، مثل برنامج حوضي الدانوب/البحر الأسود، فرصا كبيرة على الصعيد الإقليمي. وتشمل الأمثلة الأخرى، شبكة البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحر في أفريقيا، على الصعيد الإقليمي (انظر: www.odinafrica.org)؛ ولجنة توجيه المعلومات الخاصة بالمنطقة الساحلية للمحيط الأطلسي (انظر: <http://acizsc.dal.ca>)، على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، يستضيف المعهد الدولي للتنمية المستدامة، بالتعاون مع المنتدى العالمي للمحيطات والسواحل والجزر، قائمة إلكترونية على خادم إلكتروني لتوزيع الأخبار والإعلانات المتعلقة بمسائل السياسة العامة الخاصة بالبحر عن طريق توفير القدرة للأعضاء لنشر مواد عن أخبار السياسة العامة الخاصة بالبحر، وإعلانات عن عقد حلقات العمل والمؤتمرات وقوائم الوظائف ومعلومات عن كل جديد في المنشورات والموارد الأخرى المتاحة مباشرة على شبكة الإنترنت، انظر: www.iisd.ca/email/oceans-L.htm.

٣٢١ - كما تُوجد فرص كبيرة داخل ما يوجد من المؤسسات، وآليات التعاون غير الرسمية^(٢٣٨)، والبرامج والمشاريع الدولية، التي تتوفر فيها عناصر محددة لتنسيق تبادل المعلومات^(٢٣٩). ويستصوب إيلاء اهتمام خاص للمبادرات والروابط^(٢٤٠) فيما بين بلدان الجنوب. بما في ذلك داخل الأوساط الأكاديمية^(٢٤١)، حيث أنها تمثل المعرفة الخاصة بالسياق والضرورية لتحقيق مبادرات فعالة لتنمية القدرات، والتي كثيرا ما تغطي عليها نُهج العلاقات بين الشمال والجنوب^(٢٤٢).

(٢٣٨) على سبيل المثال، في سياق مكافحة القرصنة، جرى استخدام تقرير البعثة المشتركة لتقييم الاحتياجات الإقليمية التي أُجريت تحت رعاية مجموعة الاتصال بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال بمشاركة عدد من الدول والمنظمات المنخرطة بنشاط في عملية بناء القدرات، كأساس لتطوير مصفوفة من المجالات الممكنة لبناء القدرات. وفي وقت لاحق، وزعت المصفوفة على جميع المشاركين في مجموعة الاتصال للإشارة إلى المناطق التي كانوا يقدمون المساعدة فيها بالفعل أو كانوا على استعداد لتقديم المساعدة فيها.

(٢٣٩) على سبيل المثال، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ الاجتماعات كل سنتين لكبار الموظفين المعيّنين بالزمالات في منظومة الأمم المتحدة ووكالات البلد المضيف. انظر: الموقع الشبكي للتدريب والابتعاث التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: <http://esa.un.org/techcoop/fellowships/cordin_activity.html>; وشبكة الموارد وتبادل المعلومات في مجال المياه الدولية التابعة لمرفق البيئة العالمي: (I W:Learn) على الموقع <www.iwlearn.net>; ومبادرة المثلث المرجاني: <www.cti-secretariat.net>; وأداة التعلم عن بعد وتبادل المعلومات بشأن تيار بنغويلا، التي توفر التواصل وتبادل المعلومات والمناقشة والدورات على الإنترنت مباشرة: <www.dlist-benguela.org>; والشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية لمراكز الاتصال المعنية ببرنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، على النحو المشار إليه من قبل الأمانة العامة لاتفاقية التنوع البيولوجي في مساهمتها. وفيما يتعلق بالعلم والحصول على البيانات ونشرها، انظر: مقرر جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية باعتماد نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات في إطار عمل اللجنة المعنية بالتبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (A/64/Add.1، الفقرة ٤٨).

(٢٤٠) انظر، على سبيل المثال، فرق العمل ومراكز التميز الإقليمية التابعة للشراكات في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا: <www.pemsea.org>; وكذلك وحدة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب <<http://tcd.undp.org>>، التي تسعى، في جملة أمور، إلى "التوسط في عملية تبادل المعرفة والحلول الإنمائية في الجنوب [...] وتعزيز حوار سياسات عالمي وفيما بين بلدان الجنوب بشأن القضايا والتحديات الرئيسية للتنمية". ويمكن الاطلاع على نموذج جيد لهذه المبادرات التمكينية من خلال سلسلة منشورات الوحدة "تبادل الخبرات المبتكرة".

(٢٤١) على سبيل المثال، اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يسعى إلى تعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي في تلك الدول عن طريق تيسير تنمية قدرات مؤسسية ونُظمية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس <<http://www.myucsis.com>>.

(٢٤٢) تحالف مؤتمر نزع السلاح - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - لجنة المساعدة الإنمائية، وجهات نظر الجنوب بشأن تنمية القدرات: حان الوقت للعمل والتعلم (٢٠٠٩)، متاحة على: <<http://www.oecd.org/dataoecd/42/23/44386394.pdf>>.

٣٢٢ - كما يتطلب مجال التصديق المتبادل واعتماد القدرات والمهارات المهنية اهتماما عاجلا، حيث أنه يضيف صبغة رسمية على المساهمة المحتملة التي يمكن للفرد أن يقدمها ضمن الأطر الإدارية ويسمح للقطاعين العام والخاص بالتعرف على نتائج التدخلات في مجال بناء القدرات^(٢٤٣). وبالتالي فإن إحراز تقدم في هذا الشكل سيسهم إسهاما كبيرا في أن تُحدث المبادرات التي تُتخذ على مستوى فردي تأثيرا على المستويين المؤسسي والمجتمعي^(٢٤٤). كما أن فرص التقدم في هذا المجال، فضلا عن تعزيز التحسن في التعاون والتنسيق والتمويل، تكمن في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخير مثال على ذلك هو المشروع التجريبي للشراكة بين القطاعين في سياق الشراكات في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا والذي استُكمل عام ٢٠٠٩^(٢٤٥).

سادسا - الاستنتاجات

٣٢٣ - يوضح التقرير أنه، رغم الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية، لا تزال هناك قيود تحد من القدرات القائمة وتحديات تعترض سبيل تحقيق بناء فعال للقدرات. وقد تعيق هذه القيود والتحديات إمكانية استفادة الدول، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، من المحيطات والبحار ومواردها عملا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد تؤثر كذلك سلبا على قدرة الدول على تنفيذ الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية بشكل فعال. وقد زادت الحاجة الملحة لتطوير وتعزيز قدرات البلدان

(٢٤٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - لجنة المساعدة الإنمائية/الشبكة التعليمية لتنمية القدرات، مرجع سبق ذكره، الحاشية ٤١٦. وقد طرحت بعض المبادرات في هذا الصدد بواسطة الشراكات في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا من خلال نظام شهادة الأيزو، وبواسطة المعهد الدولي للمحيطات/برنامج التعلم المتعلق بالمحيطات من خلال نظام الاعتماد التابع لمعهد الهندسة والعلوم والتكنولوجيا البحرية.

(٢٤٤) وقد يخفف هذا الاعتراف أيضا من العوامل التي تؤدي إلى "هجرة العقول"، حيث سيكون لدى الأفراد مجموعة من المهارات المحددة المعترف بها والقابلة للقياس، يمكن استخدامها كأساس للاعتراف والنهوض.

(٢٤٥) يلاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مساهمته، أن مبادرات الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في سياق الشراكات في مجال الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا من أجل تحفيز الاستثمارات البيئية قد اكتملت في إندونيسيا والصين والفلبين وفييت نام وكمبوديا. وجرى إنتاج عدة مواد تدريبية/إرشادية لبناء القدرات وجرى عقد عدد من الدورات التدريبية والمشاورات وبناء توافق في الآراء كجزء من عملية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد أظهرت الخبرات المكتسبة من مبادرات الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أنها عملية قابلة للتطبيق، كما يؤكد ذلك أيضا اهتمام مصرف التنمية الآسيوي والمركز الفلبيني للبناء والتشغيل والنقل باستخدام الحالة/التجربة الفلبينية لتعزيز عنصرها المتعلق بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

النامية بسبب المخاوف بشأن الوفاء بالالتزامات التي يقترب أجلها بسرعة والمنصوص عليها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢٤ - وكما أدركت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن التعاون بين الدول والمنظمات الدولية وسيلة فعالة يمكن بواسطتها تنمية القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك مجال العلوم البحرية. وتهدف المساعدة، في واقع الأمر ومن منظور الاتصال الحاصل فيما بين المحيطات كذلك، إلى تعزيز القدرات على إدارة الأنشطة المتعلقة بالمحيطات بطريقة مستدامة يمكن أن تُفيد جميع الدول في نهاية المطاف. فعلى سبيل المثال، بما أن العلوم البحرية والتكنولوجيات الداعمة لها تمثل الدعائم الأساسية لجميع الأنشطة التي تجري في المحيطات، فإن زيادة قدرة الدول في هذا الصدد، ولا سيما في البلدان النامية، يمكن أن تعزز الفهم العلمي للمحيطات ككل وأن تدعم التنمية والإدارة المستدامتين للموارد البحرية على المستوى العالمي، مما يفيد دول أخرى أيضا.

٣٢٥ - ولذلك، فإن المطلوب من جميع أصحاب المصالح المعنيين أن يبذلوا جهودا متضافرة، لكفالة استدامة أنشطة/مبادرات بناء القدرات واستهدافها للأولويات على المستويين الوطني والدولي. وسيكون إجراء تقييم شامل للقدرات والاحتياجات الحالية للدول في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية، والسبل الممكنة لتعزيز تلك القدرات، نقطة انطلاق أساسية من أجل تطوير برامج وأنشطة مستمرة لبناء القدرات، في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي سياق العلوم البحرية، فإن العملية العادية، عندما تعمل بكامل طاقتها، قد تشكل أداة مفيدة لتعزيز وتسهيل وكفالة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا البحرية، وتعزيز التعاون في مجال العلوم البحرية.